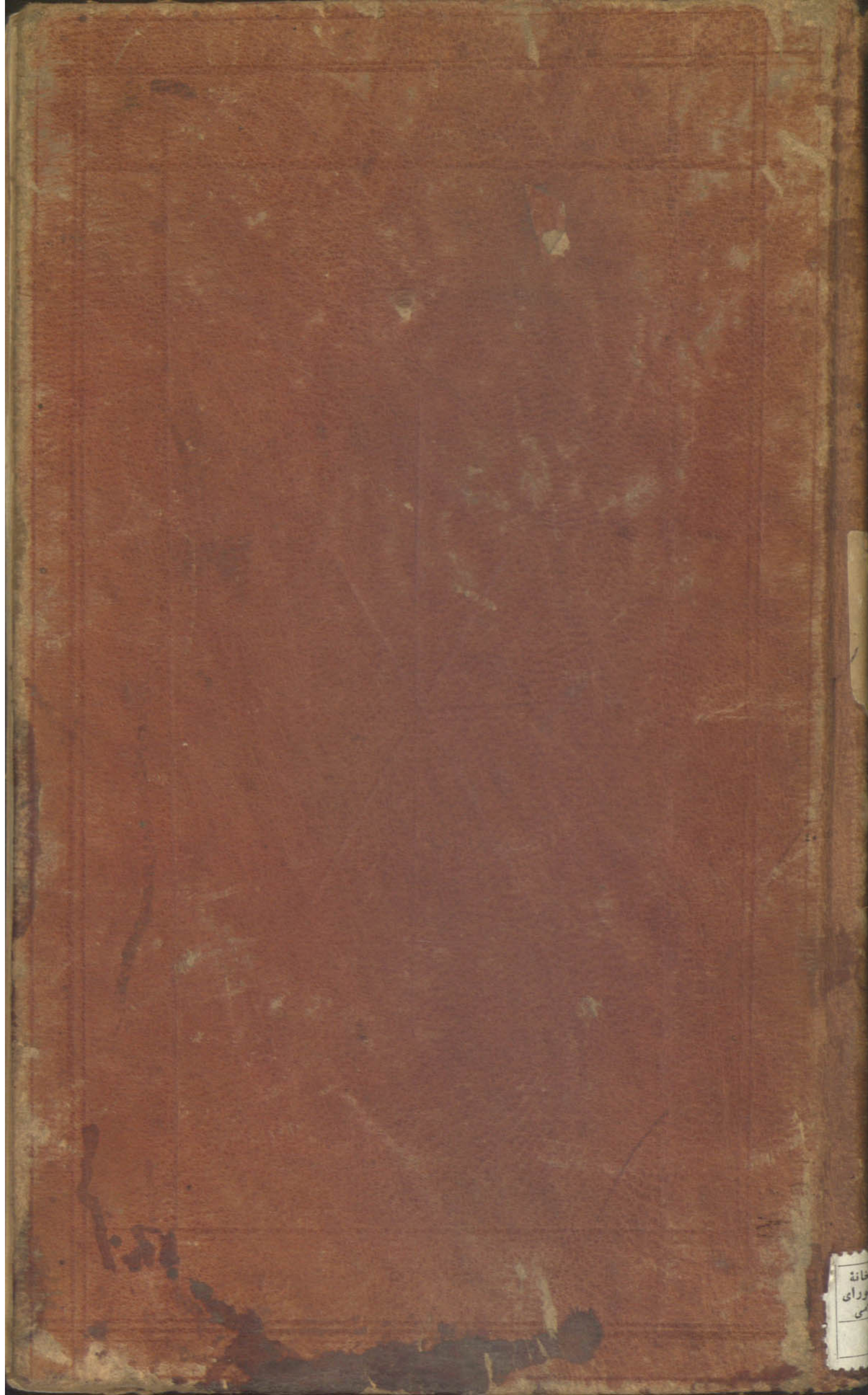


بهذا فی آبائنا الاولین فاتنا بآیة ان کنت من الصادقین فارنا بهم
من آیاتنا الکبری فظلت اعناقهم لها خاضعین وقالوا آتنا بما جاءنا
من الحق المبین فزدنا من لدنک علما وهیئ لنا من امرنا رشدا فوجهنا
رکاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدین مآربهم نملی علیهم
ما ینجیهم عن الضلال ونحظیهم باجزل نوال فی عبارات موضحة بلا املال
واشارات موثقة بلا اخلال فنشید فیه قواعد الفوائد ونمهد فیه
موائد العوائد معرضین عما لا طائل فی رده ولا حاصل فی نقده
مقتصرین علی تمحیص الصواب وتمییز القشر من اللباب هدیة منا الی
کل ذکی جبل علی الانصاف طبعه وعصم عن الاعتساف سمعه
وقلیل ما هم فان اکثرهم کما ترى اذا علی قلوبهم اکنة فلا یکادون
یفقهون حدیثا اولئک کالانعام بل هم اضل سبیلا ویحسدون
الناس علی ما آتیهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق
کفروا به وارادوا تلبیسا وتدلیسا اولئک حزب الشیطان الا
ان حزب الشیطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد
اذ هدیتنا وهب لنا من لدنک رحمة انک انت الوهاب
بک الاستناد والیک المآب

بسم الله الرحمن الرحيم

قال القسم الثالث من الكتاب رتب كتابه على ثلثة اقسام وارد فيها تبكلة وفيه وتوجيهه ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل فى كلام العرب لفظا وكتابة وينقسم على ما صرحوا به الى اثنى عشر قسما منها اصول هى العمدة فى ذلك الاحتراز ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث صورها وهيأتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيأتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعانى او باعتبار كيفية تلك الافادة فى مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسايل والخطب او لا يختص بشىء منها فعلم المحاضرات ومنه التواريخ لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة فى الكتب المبسوطة اذا تقرر ذلك فاعلم انه جعل القسم الاول من كتابه فى الصرف وخلط به الاشتقاق بانواعه الثلثة لان معرفة هيات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض اصالة وفرعية والقسم الثانى فى النحو وحكم بان تمامه بعلمى المعانى والبيان و ذلك لانهما يجريان مجرى اللب من القشر لكنهما لكونهما المرجع فى معرفة دقايق الكلام وخواصه والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع كثرتهما اصولا وفروعا اوردهما فى القسم الثالث وانما جمعهما لاتحادهما فيما هو الغرض منهما اعنى البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها والترقى الى الكشف

من وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعانى وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة الا انه كما قال مبنى على التحقيق البحث وتحكيم العقل الصرف والتحرز عن شوايب الاحتمال بخلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة القرايح فلم يستحسن ان يكون معها فى قرن ولا ان يجعل قسما على حدة فافرده عنها فى تكملة للقسم الثالث وادعى ان الحذر فى علمى المعانى والبيان يتوقف على ممارسة النظم المحوج الى علمى العروض والقوافى فجعلهما من تتمة الغرض واوردهما فى فن ولما اتى لبعض الجهال الطعن فى القرآن متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان علمى البلاغة بما الغاية القصوى يكملان بما ذكر قبلها ويستتبعان ما ذكر من ذكر عنها وان الكتاب كما صرح به منحصر فى ثلثة اقسام لان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث ثم انه بعد ما عين ان كل قسم فى اى علم تعين فى ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل على ثلثة فصول وترك اما فى القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسيمين للاول واعاد التفصيل فيهما لبعد العهد وحيث كان اللام فى القسم الثالث للعهد كما فى نظيريه فقوله من الكتاب اما صفة له موكدة بان يقدر متعلقة معرفة اى الكاين منه وذلك على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال موكدة من المبتدا عند من يجوزه او من ضميره فى الخبر اعنى فى علمى المعانى والبيان اذ لا مانع هنا كما فى القسم الاول وتكملة العلم تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدا ولفظا المعانى والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعانى كشجرة الاراك والقسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اى بهذه العبارات فى بيان معلوماتها وما هو تتمة فيهما من الحدين والغرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها وهذا توسع شايع يقال هذه الآية فى تحريم الخمر وتلك القصيدة فى مدح فلان اى بيانها وشانها ولا يبعد فيه بالاشتهار البيان من كون

الالفاظ اوعنه وفوائد لانفس المعاني لكونها مستفادة وماخوذة منها وقس
على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب قوله وفيه
مقدمة لا اشكال في كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعني المقدمة و
الفصلين وايراد اللام الجارة في لفظي البيان والضبط لبيان معنى الاختصاص
ويجوز ابداء البعض بناء على التوسع المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط
معاقد علم المعاني وتوجيه الغرض لما مر لانا فيه تفصيله في الكتب الى الاخوان
وجعل العلمين ظرفا اشعار باحاطتهما مستقلين بافادته والحد عنده هو المعرف
الجامع المانع والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام
عليه وذكرهما في المقدمة تبصرة للطالب بتصوير ما يطلبه اجمالا وتعيين فائدته
ليوفر عليه ما يستحقه من الجد والاجتهاد ومعاقدهما موضوعاتها ومباديهما فان
ذوات المسائل موقوفة عليها مربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم
وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسائله كما يشعر به قوله والكلام فيهما وموضوع
المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني متغايرة لاصل
المعنى وهي موضوع البيان ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة
ولما بين تلك التراكيب في الفصل الاول اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات
بيانا للحيثية المعتبرة هناك فموضوع كل منهما مضبوط في فصله كما يتبادر من قوله
وفصلان لضبط معاقدهما قوله المقدمة اعلم ان علم المعاني اي المقدمة
في بيان حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حث للمخاطب على ان يلقي سمعه الى ما يعقبها
وهو شهيد تعالى لمعرفته النشئ اذا استقريته شيئا فشيئا واراد بالتتبع ههنا
المعرفة المستجدة له فانه مجاز لا يشتبه وعيد وانما التنبيه على طريق العلم والاشعار
بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يتشمر ولا عليه ان يقلد صاحبه كاسبابه
والاشارة من اول الامر الى ان علم الله تعالى وملائكته بالخواص ومعرفة العرب
لما لا يسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اما صفة لها وانما حال منها

وانما احتيج

٤

وانما احتيج الى ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها على الاطلاق
واما بالاضافة فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى هيئاتها التركيبية
او مفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة تخصصت بالمعاني التي يفيدها
التراكيب فخرجت تلك الصفات بقسميها وجعلت الافادة ظرفا للخواص
لانها متبعها فكانها محيطة بها واخيرت الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص
افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص
وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها
في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف يجعل جزء من علم المعاني
وادراجها في حده مع جعلها تابعة لها خارجة عنه مما لا تقبله فطرة سليمة والتمسك
بذكر الاتصال المنبئ عن التبعية فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض
على ان المشهور في العبارة عنها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب
ان يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي وغيره على عدمه وذلك ان التراكيب
المفيدة لخاصيته كالخبر المؤكد مثلا يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه
قصدها وقد لا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها
بل على ان صدوره منه اتفاقي وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك حيث قال
ومن متممات البلاغة ما قد سبق لي من ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ
لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام
من انطباق له على لاجله يساق ومن صاحب له غراف بجهات الحسن لا يتعاطاها ولا بد
مع ذلك من اذن لافتتانات الكلام مصوغة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع
معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد
تراكيبه منطبقة على ما سيقها لاجله مستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب
يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما
يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام

منا هو دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب مقامه بتقييد قوله التمييز متعلق
بقوله التتبع وبنيته على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد فان قيوده قد لا يكون بها
لاخراج شيء والمراد ان بهذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يقصدها
المتتبع فلو قصد بتحصيله غرضا اخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني وذكر التوقف
بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهد اذ ذلك مع الزمان الآلة
تشابه عادة يمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص
وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار
المخاطب مثلا امر يقتضي تاكيد الخبر ايراده فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقك
لكلامك عليه ايراده موكدا والكلام غيرك حمله على خواص يناسب ما فيه من مقتضيات
الاحوال وسيرد عليك ان شاء الله مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطأ في تطبيق
تراكيب مستحسن عمن اوقع من متامل واعلم ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا
قد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى ادراكاتها وعلى الملكة الحاصلة
من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة الاستحضار متى اريد قوله
واعني تراكيب الكلام معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة
المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم
فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي اطلقها واراد بها قسما منها
اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز بين الامور الداعية الى تركيب
الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقائق معاني مناسبة لتلك الوجوه ليورد
كلامه تراكيبه على ما ينبغي قاصدا به ما يناسبه واما الذي تجرد تمييزه ومعرفته عن
الفضل فلا يميز بين مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فيجرد تراكيبه
عن تلك الوجوه واذا لم يقصد بها افادة شيء مما يناسبها بل يجعل همه مقصورا على المعاني
الاصلية بلا تصرف منه يعتد به فالتراكيب الصادرة عنه في نزولها عن اعمال
الروية وافادة اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على مقتضى طباعها

وقوله

وقوله ومن تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد
مع الاشعار وجملة توسطت بين المعطوفين بان فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة
او ما يساويها وقد يروى لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء والصنعة
في سوابح للبلغاء والصناعة علم متعلق بكيفية العمل سواء حصلت بمزاولة العمل
كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على
استعمال موضوعات ما على البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب
الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية فصناعة البلاغة
علم المعاني والبيان وان حملت على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية
واما تفسير صفة البلاغة وما يتعلق به من السؤال والجواب فموضعه اللائق به
اخر الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى غير معين وليتوصل به الى تنكير اصوات
فتوصف بجملة تصدر وقال عن محالها دون عنها اشعارا بانها محال لخروج هذه
الاصوات عنها ولفظة ما مصدرية اي بسبب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة
مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي بحسب ما يتفق من محاسن الامور التي لا
تقتضيها قوله واعني بخاصية التركيب قصد تعريف الخواص لا مجرد
تعيين المراد بها كما في التراكيب فاختار المفرد الدال على الماهية مضافا الى
المفرد مثله لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها والحق بها التاء
المشددة تنبيها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء كما مر او دلالة على ان
الخواص اسم جمع الخاصية بمعنى الاثر يقال ما خاصية ذلك الشيء اي ما اثره الناشي
منه واما قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول
للاثر المعلوم وهذا الموضع من مداحض الكتاب فاستمع لما يلقى عليك قد ذكر
في صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبني على لطائف الاعتبارات
الخطابية وبعضا اخر على التحقيق البحت كما نقلنا عنه ثم صرح في اخر القسم الثالث
بان كلامه في باب التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال هناك ايضا

وعندك علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزو
واحد من جملتها وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام الاستدلالي
ولم يبين هناك ان المراد بالخواص ماذا فوجب ان يكون تعريفه ههنا للخاصة
منا ولا للخواص الخطابية والاستدلالية اى اعنى بخاصية تركيب البليغ في
الافادة المعنى الذى يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى
جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو الخواص
الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين الماكد ونفي
الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو بل جارية
مجرى اللازم لصدوره عن البليغ فان يقصد بتراكيبه ما يناسبها
او المعنى الذى يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له
لا موهوا لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية التى اوردها فى التكملة فان
عكوس القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبها
اذ لم يرد بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث انها دالة على معان
التى يمتنع تحققها بدون تلك اللازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله
حينا اشارة الى ان الخواص الاستدلالية والتراكيب المفيدة لها يكون في
حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها توجد فى اعم اوقاته فان قلت اذا
كانت لازمة لتركيبه من حيث هو هو فاذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة له
ايضا فيوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هى لازمة لكنها ليست مقصودة
بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر فى الخواص الافادة كما اشار اليه وسيصرح
فى الامثلة وكذا الحال فى الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن غير البليغ
لا يحمل الا على معناه الوضعى والسبب فى ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات
الظنية والعقلية وعدم قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر فى المتعارف
هو المعانى التى يقصدها المتكلم وفى قوله يسبق دون يصل اشارة الى ان من المعانى

ان يسابق

ان يسابق الالفاظ فيتصل الى الفهم قبل استقرار الالفاظ فى الآذان وفى قوله
ذلك التركيب بوضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز
التركيب الممتاز عن سائر التراكيب بافادة مقاصد جليلة وقوله لكونه صادرا
متعلق بجاريا وقد عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب دفعا لتوهم بعيد اعنى
كون الجريان معللا بذات التركيب ونصرنا بالتقابل بين قسمى الخاصية قوله لما هو هو
احد الضميرين للموصول والآخر للتركيب وحينا ظرف مستقر صفة للازما اى
لازما حاصلا فى حين من احيانه لا من احيان التركيب لينا فى اللزوم الذاتى وما
يقال من ان اللازم هو خاصية الامثال او خاصية ما اخرج على مقتضى ظاهر الحال
او هو مثل التعجب السابق من قوله تركيب تكفرون بالله مع وضوح الآيات
فمما لا يعتد به اصلا اذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات ظنية كما لا يخفى
على ذى مسكة قوله واعنى بالفهم اطلق الفهم فى تعريف الخاصية واراد به فهما
منه فاحتاج الى تعيينه كما فى التراكيب والفطن الخلقة التى جبل عليها الانسان
وسلامتها خلوها من الآفات القادحة فى ادراك لطائف التراكيب والاطلاع
على ما فيها من المناسبات الدقيقة وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان
على الفطنة وان خلافها لآفة واما فطرة الله التى فطر الناس عليها من السلامة
عن العقائد الباطلة والاخلاق الردية فلا يناسب المقام كيف ولعل الجاهلية
كانوا على تلك الفطرة وقد بدلوا فطرة الله تبديلا فلا بد فى الخواص من كون
المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد لها من كون المتكلم ذا فضل تمييز ومعرفة
قوله مثل ما يسبق فرع عن تعريف الخاصية مع ما هو من تتمته اعنى
تعيين المراد من لفظ الفهم فشرع فى تمثيلها توضيحا لها فقوله مثل بالنصب اما
بدل من ما يسبق واما حال عنه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف اى مثل
سبق ما يسبق ولا بد من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع
المستتر فى يسبق اليها وتبيينها بقوله من ان يكون وفى خطاب فهل تنشط

للمخاطب وتنبيه على ان الاخذ في كتابه ينبغي ان يكون كذلك واراد بالعارف بصياغة
الكلام منزله فضل يميز ومعرفه والصيا غة هي الصنعة المعروفة شبه تاليف الكلام
بترتيب كلماته متناسقة الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة
الحلي ومنه قول الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير والمستتر في ان يكون
راجع الى تركيب ان زيدا منطلق واقتصر في المثال الاول على ذكر القصد لان
الكلام المؤكد لمعان اخرى ظاهرة تذكر في الاخير لزوم لكونها اقرب الى
اللزوم من الاول ولم يرد ان فيها لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد
جاز ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا يجرد
القصد الى الاخبار واما الاقتصار الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان
لازما للتركيب الماخوذ مع حذفه لزوما عقليا لكنه تحتث اللزوم الى طلب افادته
وذلك مما لا يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الخواص الاسند لا ليه وقصد التماع
عن العارف هعبر في الجميع وانما قال او من نحو منطلق بترك التركيب لاختفاء
صورته فيه وحصر المطلوب به في الاختصار لانه لازم فلا بد ان يكون مقصودا
للعارف اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى من اللطايف الخطابية التي يلوح
بها الى نشر اليها بابسط من المسند اليه واضافة الوجه الى الاختصار ببيانه مسروة
بوقوع الاختصار موقعه **قوله** وكذا اذا لفظ بالمسند اليه لفظة ذا من
كذا اشارة الى مصدر يسبق في مثل ما يسبق اي ومثل السبق في نحو
السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه اي لم يتركه اذ هناك ايضا يسبق
الى فهمك معان مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون
اشارة الى ما يسبق اي ومثل ما يسبق في هذه الصورة ما يسبق اذا لفظ
وقوله وهكذا اذا عرف اي عرف المسند اليه او نكر الخ اخر ما ذكره
وجاز ان يراد بحذف المفعول عموم هذه الافعال كالمسند اليه وغيره فاعاده
لفظه كذا مقصودة بحرف التنبيه اما الكثرة ما ذكر بعدها واما للكثرة ما ذكر بعدها

واما للكثرة مع العموم وما صرح به من امثلة الخواص او اشار اليه كلها خطابية
جارية مجرى اللازم سوى الاختصار وانما لم يهتم بامثلة اللازم لما هو
لانه افرد الخواص الاسند لا ليه في التكملة وقلما يوجد لازم كذلك من غير ملح
قوله على ما يطلعك ما مصدرية والجار متعلق بيسبق في مثل ما يسبق
اي يسبق هذه الخواص المصرح بها والمشار اليها كاينة على ان يطلعك عليها
سوق الكلام في العلمين وقد تجعل موصولة اي كاينة على الوجه الذي يطلعك
على جميعها عليه ذلك المساق والمقصود حالة يعرفها على قواعد
هذين العلمين معا فان الخواص كما عرفت من المعاني المغايرة لاصل
المعنى وقد يعبر عنها بالتي تفيدها التراكيب لا بمجرد الوضع سواء افادها
بعض مفرداتها او هيئاتها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والكنائية
منها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب الخواص سواء كانت مقصودة
اصلية منها او كانت من مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه
معان مجازية وكنائية عنها فالبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها
اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع
على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما موقوف على العلمين لا في احدهما
قوله باذن الله اي بتيسيره متعلق سيطلعك او بساق **قوله**
واما علم البيان ابراد العلمين في قسم واحد يشعر بتقاربهما فحين ذكر
احدهما كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان هذا الاخر قريب من هذا
ويتردد في انه ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وازالة
لتردده وقد يقال اراد تفصيل ما في المقدمة من الحدين والغرض فجعل
كلمة اعلم مكانا لها لانها تغني غناءها ثم جعل هذه قرينة لما نظرا الى المعنى
وتصريحه بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المرادة في الحد الاول كان تصريحه
بالتتبع هناك مشعر بان المراد ههنا المعرفة المسببة له اي علم البيان معرفة

ايراد كل معنى واحد من المعاني التي يقصد اليها في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح
الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يمكن بها من ايراد كل معنى يقصده
في عبارات مختلفة وذلك لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد
فيختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في ساير
العلوم وذكر الايراد ههنا انسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة
الى معانيها ايصال الطرق الى ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب
بالخواص التي هي الاثار واقتصر على الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف
مراتبه فلا يضر وان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح
بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا و
الوضوح صفة للمدلول وصف به الدلالة تبعا او صفة لها لا تصافها بالظهور
في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة وسيأتيك في الفصل الثاني
ان الاختلاف انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية وتبين ههنا
ان الدال بالوضعية وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى الواحد في
تلك الطرق انما يكون بالدلالة العقلية وقوله ليحترز متعلق بالمعرفة وتنبيه
على ما هو فايدة العلم وينبغي ان يكون مقصودا للعارف كما مر ولا حاجة الى
جعله جزءا من الحد لاخراج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لانها خارجة
عن المعرفة المسببة للتتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد من الكلام هو المعنى
الذي يتادى به وتمام المراد منه كيفية افادته فانها من توابع افادة المعنى
وتتمتها والمتكفل بالاحتراز عن الخطاء في الافادة علم المعاني وعن الخطاء
في كيفيتها علم البيان وتذييل التطبيق بالمطابقة تفنن في العبارة واشارة
الى ان تصرف المتكلم في الافادة اكثر منها في كيفيتها قوله وفيما ذكرنا
بانه قد تبين مما ذكرنا في التذنيب ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية
افادتها لها موكولة الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القران
اكثر

اكثر وجوه دلالتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها
اذا لم يكن بليغا سليقة في تحصيل مراده من هذين العلمين وبذلك يظهر
فضلهما ووجوب الاعتناء بشأنهما وقد عرفت ان المراد من الكلام هو
الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا امتناع في وقوف البشر على تمام
مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا
عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقد يقال اراد به جميع ما اريد منه من البشر
وفي قوله بينة اشارة الى ان من حقه ان يكون معلوما الا انه قد يغفل
عنه وقد اصاب بذكر الحكيم محزه وقوله فالويل تنفير عن التقصير في تحصيلها
وبيان لمقرع اهمالها والتقصير فيها وذلك ان من لم يعرف بهما من ذكر قواعدهما
وشرع في تفسير القرآن واستخراج لطايفه اخطأ غالبا وان اصاب
نادرا كان مخطئا في اقدامه عليه برأيه ومنه يعلم ان الناظر في العلوم
الاسلامية يجب ان يعتني بهما اذ لا يخلو عن اخذه في تفسير آيات منه
قوله ولما كان علم البيان فرغ عما وضع المقدمة له من بيان الحدين والغرض
فالحق به بيان ترتيب ايراد العلمين في الفصلين وحاصله ان علم المعاني
كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه
عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة متفرعة عليها ومنزلة
شعبة منها وكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها
ان يؤخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله لا ينفصل يروى بتأنيث
الضمير على ان الجملة صفة شعبة وتذكيره على انه خبر ثان والاعتبار الزائد
هو الكيفية التي ضمت الى الافادة على وجه الاضافة وقوله جرى جواب
لما رتب كونه كالمركب على كونه شعبة ورتب تأخيره على تركيبه وكلمة من في
منه مميز المفرد اتصاليه كما في قوله ع انت مني بمنزلة هارون من موسى
والاولى صفة لمحذوف والثانية حال اي جرى مجرى كاين منه مثل

مجرى المركب كما بنا من المفرد ولا جرم آثرنا جملة استينافية بيان للنتيجة قال
الفراء معنى لا جرم في الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فيجرى مجرى القسم
ويجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن قوله الفصل الاول اضافه المعاقد
الى علم المعاني وحده دلت على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما
اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني في علم البيان
اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ذكره ههنا
والكلام بمعنى التكلم و معطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي
هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث
يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على الطاقة
كما يتوهم من عبارته في بيان الغرض بل معتدا لمقتضى الحال التي يقتضي
ما يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك
الاصل اعني انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستغناء القسم
الاول عن علم المعاني والذي يشهد به الذوق السليم ان قوله فتارة
وافرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت اي تارة
مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان حق قوله كما ستقف ان يكون
مؤخرا عن القسم الثاني لانه المستحق لان يفصل ويعتنى به في هذا العلم
الا انه بادر بالجواز دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع
فيه واف بما يراد من بيان تفاوته وليس كذلك بل هو بمقدار حاجتنا اليه
ههنا والمراد بما لا يفتقر في تاديته اي ادائه والغاية الى ان مع هو
لانه المقصود الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه مودي ومبلغ
اليه واراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات وبقوله كيف كا
اي الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام في قوله المجرد يتعلق بنظم على
معنى التعليل اي نظم وجمع لها المحصل مجرد التاليف بينهما حتى يبادى

بها اصل المعنى لا التحصيل كيفيات وصفات يتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام
ويتفاوت منها خواصها ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها نظما تشبيها بنظم الدرر للتناسق
وقوله يخرجها صفة لنظم اي ذلك النظم المحصل لمجرد التاليف بين تلك الالفاظ
يخرجها عن حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكره في النحو من ان وضع المفردات
ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور كما هو المشهور بل لافادة المعاني
التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق لخلوها عن الفايدة فاذا الفت على
القواعد النحوية خرجت عن حكمه وافادت فايده معتبرة في صناعة النحو لكنها
في صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها صفة للتاليف
على انه في قوة النكرة والضمير في سميناه ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر فان عني به المعنى
احتيج في الثاني الى ان تقدير اي نزلنا لفظه وان عنى به اللفظ احتيج اليه في الاول
اي سمينا معناه لا يقال اذا كان مقتضى الحال ما ذكره وقد وجب على البليغ
رعايته كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا
يفهم الا اصل المعنى لزم ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى زايدا
يفهمه سامع اخر فهو بتجريده عن الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتقي عن منزلة
تلك الاصوات قوله وظاهر ان الخطاء اي الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال
الذي نحن بصدده اي قريب ونجعل المعاني وسيلة الى الاحتراز عنه لا
بجامع فيما لا يفتقر في تاديه الى ازيد من دلالات وضعية ادنى التميز فكيف يتصور
وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذي يتصور منه الخطاء المذكور ثوران الغبار المانع
من الابصار هو القسم الثاني فيحتاج فيه الى علم المعاني دون الاول وفضلا مصدر
منصوب بفعل محذوف ابدا يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاد
على نفي الاعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح كقوله لا يجامع او ضمني كما في قولك
تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقايقها وهو من قولك فضل عن المال
كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى

العلة والكثرة ظهر هناك توجيهان فمن نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام ههنا
وقتل اى بقى علام مجامعة الخطأ لادنى التميز عن وقوعهم من العاقل المتفطن اى
وقوعه منه منتف بالكلية والباقى هو ذلك العدم وح نفوت شيئان معتبران
فى اصل الاستعمال كون الباقى من جنس الذاهب وكونه اقل منه اذ ليس انتفاء
الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل منه ومن نظر الى المعنى الثانى قال
تقديره فقتل انتفاء مجامعة الخطأ لادنى التميز عن انتفاء وقوعهم من العاقل
المتفطن اى مجامعته للفطانة على معنى ان انتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد
قليل بالنسبة الى الانتفاء الثانى لانه انتفاء ممتنع وح نفوت من اصل الاستعمال
معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفى بعد قصيلا والى تكلف فى تعلق
كلمة عن المقدرة ههنا بان يجعل تعلقها بقصيلا باعتبار معنى القلة او باعتبار
الاستعمال الاصلى دون المعنى المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على
اعتبار ورود النفى على الادنى بعد توسط قصيلا بينه وبين الاعلى كانه قيل
مجامع الخطأ ادنى التميز قصيلا عن مجامعته للفطانة على معنى فضلب اى بقيت
المجامعة الاولى من جنس الثانية وذهب الثانية ثم اورد النفى على البقية
واذا انتفى بقية الشئ كان ما عداها اقدم منها فى الانتفاء وكان حاصل المعنى
ثبوت البقية فى الانتفاء لما عداها فيظهر المبالغة المقصودة قوله وان احتيج
قد بين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطأ فى القسم الاول
لا يحتاج الى علم المعانى فتعين ان الاحتياج اليه انما يكون فى القسم الثانى
فاشار الى شبهة ربما وقعت فى بعض الاذهان واوردها بكلمة ان
ولفظ الاحتياج الدال على الشكوك والاضطراب مع ذكر الوهم الذى ينبئ
اليه الا بالحيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطأ فى القسم
ان لم يتوقف على علم المعانى كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه
لزم ان يتوقف تعريفه اى تحصيل المعرفة بعلم المعانى اى معلوماته على تعريف له

سابق

سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت منها
قطعية او ظنية فلا بد لها من دلة تناسبها وتكتسب هى منها وماخذ شيئا
تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعانى هو معرفة قواعد مستخرجة
من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف ما لها من الخواص المستفادة
منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب
الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار او غيرهما وتبين
لك ان افادتها لتلك المعانى لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه
خطابى حصل عندك قاعدة كلية هى ان كل كلام مؤكد من حيث هو
مؤكد صالح لافادة تلك المعانى فهذه القاعدة مسئلة من علم المعانى
دليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات سائر
انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التى استقريت
دلائل استقرائية للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات
ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما يفتقر فى تاديتها الى ازيد من دلالات
وضعية فهى من القسم الثانى الموقوف على علم المعانى فيتوقف معرفة
تلك الخواص على علم المعانى فقد توقف تعريف علم المعانى على تعريف له
سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين علما واحدا دار ان توقف
تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق
بمعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور او التسلسل فى التعريفات المتعددة
وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه بتصنيفه فى علم المعانى قد تصدى لتعليم
فقيل له ان تعليمك هذا مح ودخول الفاء فى قوله فيتوقف لوقوع الفصل
وان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الجزاء لشرطه قوله فاستوضح
ما اجبنا به هذا جواب لقوله وان احتيج يقال استوضحت الشئ اذا وضعت يدك
على عينك تنظر هل تراه واذ قيل ظرف لاجبنا واختار كلمة اذ فى موضع الواو

اشارة الى تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كا
بمعنى الواو لتعال يكفيان اى ان كان العقل كافيا فى تعلم علم الاستدلال
اى فى تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل فى تحصيله الى تعليم من غيره
فلاحاجة الى تضييق فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا فى تحصيل العلم به لكونه
كسبيا احتيج فى تعلمه بل وفى تعليمه الى قانون آخر للاكتساب هو ايضا كسبى
فيحتاج فى تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث كسبى ايضا +
فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع فى العروض قوله فليستغن عن تعليمهما
اى عن تعليم كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيهما وعن تعليم احدهما
ان كان الكافى احدهما فى بابه وكذا الكلام فى قوله والا لكان تعليمهما موقوفا
وقصده لهذا المعنى مما لا يشتبه على احد سواء حمل كلامه على الحذف او
على ان التعليم المنسوب اليهما تيناول بعموم المجاز ما يتعلق بكل منهما و
ما يتعلق باحدهما وبلحض الجواب الذى اشار اليه فى الاستدلال ان
بعضا منه ضرورى فتنبيه المخاطب عليه فان لم يتنبه له محونا عن دفتر
المخاطبين اذ كل ميسر لما خلق له وان تنبه علمنا انه البعض الاخر الكسبى
الجواب وبذلك يعلم الجواب فى علم المعانى فيقال ان جماعة فهموا بسليقتهم خواص
جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها
واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد
لغيرهم نبهوا على خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بدلائلها
والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والعروض قوله
واذ قد عرفت اى اذا تحققت الاصل الذى مهدناه وما تبعه من احتجاج
الشبهة وجوابها بطريق الاشارة ظهر لك ان من التراكيب ما له خواص
اى معان تفتقر فى تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية وان علم المعانى
يبحث فيه عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض

لخواص

لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه
توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بما يراد بها تحت الضبط
لينضبط التراكيب التى هى موضوع علم المعانى فوزه لا يخفى عليك حال
التعرض لها منتشرة اى بيّن على الانتشار معلومة لك فى علم النحو وليس يحصل به
ما هو مقصود لنا من ضبط معاقد المعانى قوله وسابق فى الاعتبار اى
فى نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل معطوف على بتعيين فان الضبط
انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اى حملا مدرجا كاينا على ما يوجبه
سوق الكلام ويقتضيه لا يقال اذا كان الحمل المدرج من تمام الضبط لم
يحصل الضبط الا بتدريج ايضا لانا نقول يكفيه منها الضبط الحاصل بتعيين
الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا قوله والسابق فى الاعتبار حصر
اصول التراكيب التامة فى الخبر والطلب المنحصر عنده فى التمنى والاستفهام
والامر والنهى والنداء واد عى ان ما سوى ذلك فروع متولدة فقيل اراد
ما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراوه على اصله
فيحمل على معنى آخر كالدعاء فى رحمك الله وكالمعانى المقصودة بصيغ العقود
وغيرها وكما قيل اراد ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل هناك بقال
فى صدر القانون الثانى متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها
ما ناسب المقام وسياق الكلام فى بيان المعانى المتولدة منها اجمالا وتعرض لها
ايضا فى تفاصيل الابواب الخمسة فكانه لم يلتفت الى تنابع امتناع اجراء الخبر
على اصله اما لقلته او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعد ايضا الترجى
لاختلاطه عن ان يعد اصلا براسه وعدم الاندراج فى احد الاصليين وعند
بعضهم ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذى هو صوت يهتف به الرجل
لكنه يلزمه وان التمنى ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم
استحالته قوله وعسى كل الحكم بان ما سوى ذلك فروع نشاءت

من امتناع اجراء الكلام على الاصل مما يستبعد ويظن انه مجاز فى هذا
اذ هناك انواع كثيرة الاستعمال كالتقرير والانكار والتعجب والاستبطاء
والتهديد وغيرها فان تخيرته بما اى ما ذكر فدفعه بما سنوضح بما ازاله
الخفاء عنه على وجه تستغنيه وما فى ما ترى اما مصدرية اى فى ظنك او موصولة
اى فى الذى تراه اى تجعل متبصرا اياه والعامل فى الظرف عسى لما فيها
من معنى المقاربة اى لعلك قاربت فى ظنك او فى شان ما ارينه والضمير فى
تقتحمه لما ذكرنا تسوى ذلك فروع او للموصول الذى هو عبارة عنه
تنال اقتحمته عينى اى ازدرته واستحقرته واجليت العروس اذا نظر
اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت
لها اقتحام العين والاجتلاء وكشف القناع قوله بخلافه اى بخلاف
الاقتحام اى وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام فلتعيينها
اى اذا كان ان بق فى الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما لافتتاح
الحديث لما نحن منتصبون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب قال
اعلم ان المعتنين قوله فرقة نحو جهاها اى تحكم باحتياجها الى التعريف وزعم
انها كبيان ومحصول ما استدل به على ما اختاره من استغناء الخبر عن التعريف
ان العقلاء الذين لم يزاولوا الكتاب الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا
كيف يكتب الاشياء بها بل الصغار الذين لا يتوهم منهم ذلك اصلا يعرفون
مفهوم الصادق والكاذب الذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا
صدقوا المتكلم اى حكموا بانه صادق او ردوا اذا تصديقهم فى مقام التصديق
اى فى مقام صالح فى نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه
اى وصفوه بانه كاذب فلولا انهم عارفون بالمفهومين وميزون بين الذوات
الصالحة فى نفسها لها عن غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم
ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر
الكذب

الكذب فيتوقف معرفتها على معرفة مفهوم الخبر الذى هو جزء لهما وما يتوقف
عليه التصور الضرورى اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكره
الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب ضرورى لا يتوقف على كسب قطعا
تصورة ممن لا يتصور من الكتاب اصلا فوجب ان يكون تصورات اطرافه
وما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك الحكم يميز المقامات
الصالحة فى نفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيها عن غيرها وبهذا
لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب
بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذى هو المتنازع فيه قوله
اما فى الخبر اى اما اختيار نا فيه قولهم اى الاستغناء وما فى لما زائدة وممن لم
يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد تخصيصه بصفة كونه من العقلاء وقائل الحدود
بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة فى نفى الممارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب
عطفا على كل احد والصغير يعرفون لها معا او للصغار فيقدر لكل حد خبر اى
يعرف وبالجر عطفا على العقلاء وعطفه على من لم يمارس يمنعه ادنى تمييز
وجمع الضمير فى يعرفون ح لرجوعه الى ما دل عليه كل احد من معنى الجماعة والمراد
بل كل ان عرفانهم للصادق والكاذب وان لم يكن مطلوبنا لكنه يستلزم
فالاستدراك لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب
اى الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يصرح
بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما بما ذكر اولا قوله هذا والحدود تحز ان
تصور الخبر بديهى فلا يصح تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى تزييف حدود
الفرقة الاولى ليعلم بطلانها على مذهبهم ايضا قوله والحدود مبتدأ خبره بيتها
[illegible] اما على تقدير القول على المشهور واما على ما وقيل بمعنى لا يصلح للتعويل
وفى صيغة التمنى اشارة الى ان صلوحها له كالمستحيل وتجويز وقوع
الا انشائية خبرا للمبتدأ بلا تقدير ولا تأويل ليس بشىء على ما سيجىء

بحث الوصف والحد الاول للجمهور وارادوا بالكلام المركب التام المتناول للخبر
والانشاء وباحتماله للصدق والكذب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ معه خصوصية
المتكلم فلا خصوصية بل نظر الى مجرد مفهومه وهو ان المحكوم عليه محكوم به او ليس
اياه كان صالحا للاتصاف بكل منهما بدلا عن الاخر على سواء فيندرج فيه خبر الصادق
قطعا ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق وباطل ثم ان بعضهم بدلوا في هذا الحد الصدق
والكذب بالتصديق والتكذيب متوهمين اندفاع الدور بذلك اى الكلام الذى
يحتمل ان يقال في شانه انه صادق او كاذب والحد الثانى لابن الحاجب واتباعه
وارادوا بالكلام على اصطلاحهم المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد
وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة وما انتظم من المسموعة التى لا تتميز ليس بكلام
وقد يزاد بعد المتميزة قيدان اخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت عن
قادر واحد فيخرج بالاول المهملات التى هى على اكثر من حرف واحد وبالثانى
نحو ضرب اذا صدرت حروفه عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذى يسمى به
الشخص متكلما في اللغة فان اورد عليهم نحو ق اجابوا بانه مركب من الحروف تقديرا
واما نحو همزة الاستفهام فلا مخلص منه الا بالالتزام وانما تعرض المصنف لتعريفهم
الكلام تمهيدا لما سيورد عليهم من الالزام واخرجوا بقيد المفيد اضافة امر الى
امر الالفاظ المفردة وبقيد النفى والاثبات المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية
والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى معانيها الحقيقية وبقيد بنفسه اى
بصريحه كما سيأتى المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها الخبرية كا
افادة مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدرى
فنفيا واثباتا نصب على المصدرية اى اضافة نفى واثبات وان اريد بها النسبة
التى بين الامرين فالنصب على البدلية اى نسبة نفى واثبات وفا[illegible]
الاطلاق في جانبى المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر
مجازا داخل في الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى

المقصود لا في الثانى لان افادته للمعنى الخبرى ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار
حقيقة فيه بالاستعمال ولصاحبيه ان يلتزم ذلك الا يرى ان مفردات الكلام
قد تستعمل في معان اخر كنعت ولم يضرب ولا يخرج بذلك عن اصولها وحدودها
والحد الثالث لعبد القاهر وهو قريب من الحد الثانى فالقول بمعنى المركب مطلقا
والمقتضى بمعنى المفيد وبصريحه بقيد فائدة بنفسه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم
بمعنى الامر معلوما اليه صفة المعلومية وقد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه
لا بد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما قوله اما نرى ابطل الحد الاول بان
صاحبه حين اراد تفسير وتصوير الصدق والكذب الماخوذين فيه اخذ في
تعريفهما الخبر فصار حده دوريا واجيب عنه بان الماخوذ في حد الخبر هو الصدق
والكذب اللذان هما صفة الخبر اعنى مطابقته للواقع وعدم مطابقته له والماخوذ
في حد الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر الماخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى
الاخبار اى الكشف والاعلام ولهذا عدى بعن فصدق المتكلم اخباره وكشفه
عن الشئ الذى هو المسند اليه على الوجه الذى هو في نفسه متلبس بذلك الوجه
من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشئ لا على ما هو به
وحمل الشئ على النسبة اى الاخبار عنها على الوجه الذى هى متلبسة به من الثبوت
او الانتفاء بعيد لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون
اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك في هذا الحد الصدق والكذب
ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وسع دائرة الدور لان تصديق الكلام
هو الحكم بكونه كاذبا فيزيد في الدور مرتبة فيختفى ويصير اقبح قوله كيف دار
مفعول ثان لنرى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار الحد اى الاول والمعنى
[illegible] على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام مجازا ان
يعمل في الطرف السابق عليه اعنى حيث عرف وان روعى جانب التصنيف
فقدر كيف دار قبل حيث وجعل المذكور تفسيرا له واما جعله ظرفا لنرى فهو بحث المعنى

كما ترى وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين
الاخيرين قوله والحد الثاني اي واما ترى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون مطردا
حين اوجب فابطله بتناوله ما ليس من المحدود وهو مثل قولنا في باب الوصف
دون الاخبار الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام او ليس
غلاما بفتح ان لا بكسرها فلا يكون مطردا وبين دخولهما في الحد بان كل واحد منهما كلام
عند صاحبه لكونه منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ومفيد يصح اضافة امر الى
امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما تفيدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهو
ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فالاول اي فلان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد
الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب
هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق
الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات والنفي لا يقال يلزم ان يكون الاول
معنى قولنا في باب الوصف ايضا زيد الذي له غلام او ليس له غلام وبذلك يتم كلام
لانه اذا نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا لتصريحه على ان المسند في هذا
المعنى هو حصول الغلام لزيد لكونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه اورد بصريحه مكان نفسه
تنبيها على اتحاد مواد اسماء وبين خروج المثالين عن المحدود اعني الخبر بانتفاء لازم
منها اعني احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ في نفي الاحتمال فزاد الصحة اي لا يصح
لهما الاحتمال فضلا عن الاتصاف به وقوله فلا نزاع دفع لان يقال قد تقدم كون
المحتمل للصدق والكذب حدا للخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر تستدلون بانتفائه
على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديده صحيحا اي لا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم
للخبر شامل لجميع افراده انما النزاع في ان يكون مذكورا في حده ولخلل ما تقدم من
لزوم الدور والجواب ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة اولا
وقوعها اعني ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر
عن المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم معقول كما سيصرح به المصنف فلا نقض بهما

اصلا

اصلا قوله والحد الثالث ابطله اولا بعدم انعكاسه لخروج ما هو من افراد المحدود
انفا عنه وقال لامتناع ان يقال مبالغة في امتناع كون ما لم يعلم بوجه من الوجوه
معلوما حتى كان القول به ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقيضين المذكورين
في ابطال الحد الثاني وقال فتدبر اي في انتقاضه بهما وذلك بان يعلم ان القول
نفيا ولهما كالكلام في الحد الثاني في ان المقتضي بصريحه الى اخره لا يخرجها على قياس
ما عرفت هناك والنقصان مندفعان بان لا يجعل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب
التام اذ لا مستند له لغة ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه
بقوله ولسوال المعلومية وجه دفع اي وللسؤال الذي نشا من اعتبار المعلومية
وجه دفع ذكره في الحواشي واراد بها حواشي المفتاح التي وعدها في صدر الكتاب ولعل
ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اعني المجهول مطلقا صفة وذات
تلك الصفة اعني مفهوم اللامعلوم معلومة بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم كذلك
وتلك الذات المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة كما في قولك
ما لا يعلم بوجه من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها
بانها متصفة بامتناع الحكم من حيث اتصافها بهذه الصفة فمعلوميتها باعتبار التوجه
اليها بهذه الصفة كافية في اندراجها تحت المعلوم ودخول ذلك القول وغيره
ومصححة للحكم عليها بانها لا تثبت ولا تنفي اي لا يحكم عليها اصلا وربما يقال ان
عبارته مشيرة بان هناك سؤالا يرد بحسب عبارته بعدم الانعكاس وسوالا بانه
ان ما لم يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار صفة اللامعلومية
كما عرفت ولذلك السؤال وجه دفع وسواه انه لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه
معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد به ما لا يكون معلوما بوجه دائما والجواب
عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا يعلم بوجه من الوجوه دائما فقد توجهت باللا
معلومية الدائمة الى ذات فلا بد ان تصير معلومة لك في نفس الامر بهذا الاعتبار
واما اللامعلومية الدائمة فيجب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة

لا بحسب نفس الامر فلا ينافيه وانما حكم على الحد الاول بالخروج عن كونه معرفا وعلى
الاخيرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الاول لا يفيد معرفة اصلا
لاستلزامه الدور وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيد ان معرفة بوجه ما ولذلك جوز
جماعة في التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص قوله واما في الطلب استدل
على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا
اكتساب التصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل
الصغار الذين لهم ادنى تميز ولا يتوهم الاكتساب منهم اصلا يوردون كلا من اقسام
الكلام الطلبي الدالة على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في موضعه
عن علم بذلك الايراد واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال
على التمني مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بيانيا
فهم عالمون بهذه الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة
اياها وكل واحد منها كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام
فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهولاء بديهة والجواب ان ذلك انما يتم
اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وكلاهما ممنوعان ههنا وان اراد
ان هذه الاقسام ومطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه وانما الكلام في
تصور الطلب بالكنه قوله واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب قول الفرقة
الثانية القائلة باستغنائها عن التعريف وقوله يتمنى اي ياتي بكلام يدل على التمني
ومعوما عطف عليه خبر ان ويوجد كلا بدل منه وجعل الاول صفة لكل احد
والثاني خبر الايليم ما مر في بحث الخبر قوله ثم اني الخبر يريد انها بعد اقرانها
وجدانا بحقيقتها البديهية نبين فان ايضا باللازم المشهور ثبوته للخبر وانتفائه
عن الطلب وهذا نوع توطئة منه لما سيذكره من بيان مرجع الخبرية ولما قدم
مباحث الخبر وطولها على مباحث الطلب اراد ان يجعل الشارع في كتابه على
صدق رجائه وثقته باستيفاء تلك المباحث المؤخرة ايضا فقال والكلام في الطلب

وما انسبنا

وما انسبنا اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالي
الذي اوردناه ههنا وقرعنا به سمعك من غير ان ينفذ فيه ويوصل معناه على
ما ينبغي الى قلبك لكنا في اوان التصدي لتحقيق مباحثه سنشرع ونصب بتيسير الله
في تقسيمه اذنيك بحيث يصل الى صماخيك كلاما ينتقش في ذهنك صورة مباحثه
من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما يولدها النقش الجلي
الذي لا اخفاء فيه وهذا وعد قوي واشمل مما سبق من وعد كشف القناع
من وجوه المتولدات قوله ولنكشف عطف على مقدر اي فلنشرع في المقصود
الاصلي ولنكشف وصرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنائهما
عن التعريف تنبيه على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض به عليه لا يجدي
نفعا وقيد التعريف بالحدي اي الذي يحصل في الذهن صورة لم تكن حاصلة
فيه احترازا عن التعريف اللفظي اعني الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من
بين سائر الصور بانها المراد بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد فانه يجري
في البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اسميا محصلا لصور المفهومات
او حقيقيا محصلا لصور حقائق الموجودات والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطر
ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه
فيها ويسمى تلك القضية اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها
من ذلك الاصل تفريعا وانما سمى كلامه بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا
لاشتماله على بيان قوانين من مسائل علم المعاني قوله القانون الاول
فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا واوفر اشتمالا على الخواص
واقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف في الفاظ
الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب
وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فقال
اعلم ان مرجع اي رجوع الخبرية التي نجعلها في الحقيقة احتمال الصدق والكذب

الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات
ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض والحاصل ان المتصف بالخبرية
هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعنا الى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية الاولية
للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله الخبر الذي هو بصدد
الاخبار والاعلام وضمير بحكمه راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم على تضمين
معنى الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلا ذلك اى يفعله حاكما في خبره بمفهوم لمفهوم
اثباتا كان او نفيا وما في كما يجد اما عبارة عن الحكم الذي يجد المخبر فاعلا ذلك الحكم
فوضع اسم الاشارة موضع الضمير وكما تجده حال من الهاء في يحكم واما مصدرية والحال
من ضمير المخبر في يحكم اى كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا
بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق والكذب
وهو الذي يفعله المخبر دون وقوع النسبة او لا وقوعها وانما قال هو لزيد بالقائم
تنبيها على ان الاصل في المسند ان يتبادر منه الوصف قوله لا الى حكم معقول
اى اذا اتى المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة
او انتزاعها بل اشار الى حكم معقول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم
المعقول لا يكون خبرا اى محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المعقول
المشار اليه ومثل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة
الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان يجعل تلك الجملة صلة والثاني الجملة
التي دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندي ان زيدا قائم فقد اشرت الى
حكمك بكونه قائما قبل ان تجعل ان مع ما في حيزها محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر
على ذكر الصلة فان قولك مشكوك ان زيدا قائم ليس فيه اشارة الى حكم معقول
لاحد بل المفتوحة مع ما في حيزها تاويل مفرد يحكم عليه او به وليس يقتضي ان يشار به
الى حكم معقول لاحد بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا فليست بتاويل
مفرد وفيها اشارة الى حكم المخاطب قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية

لم يريدوا

لم يريدوا به انها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال في الجمل
الخبرية الواقعة خبرا للمبتدأ او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما
مقابلا للطلب وذلك لخروجها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه
منطلق كان القصد الى اثبات الانطلاق للاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه
فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة خبرية خبرا قوله فاما
السبب قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها في المآل راجعة الى الاحتمال الذي
هو صفة ذاتية للحكم المعقول للمخبر في خبره ويوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم
فالآن يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما لمثل ما مر
في هذا البيان وصدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضي ذكر سببه
واشار بذلك الحكم الى الحكم المعقول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على
ما مر في هذا الخبر من وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم ليتصف الحكم
بالاحتمال في جميع الصور فان قلت احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه
امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الآخر فكيف جعل سببا له قلت لان الاحتمال
هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن وقد علل بالامكان الذي هو بحسب نفس
الامر اى احتمل الحكم لهما في العقل لامكان تحققه مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم
ان المسبب احتمال الخبر وسببه احتمال الحكم قوله ومرجع كون الخبر مفيدا اى
اعلم ان مرجع كونه مفيدا والظاهر من عبارته ان ذلك الحكم المعقول للمخبر في خبره
اعني الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلي من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب
الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المعقول وسيلة اليه فان المخاطب
يستفيده من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو بها الحكم المقصود بالاعلام فكانه
عبر بهذا عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكر ما تعلق به اعني الحكم
المعقول في قوة ذكره وارشدك الى ذلك قوله او استفادته منه انك تعلم ذلك
الحكم اذ لا شبهة ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال

الى استفادة المخاطب منه الحكم لكان الامر اهون فان قلت الاستفادة فرع
للافادة فكيف يرجع الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب
بالنظر الى استفادته احد هذين الامرين وتحقيقه ان معنى افادته اياه احدهما فاذا
لم يفده شيئا منهما لم يعد مفيدا له كقولك السماء فوقنا قوله ويسمى هذا اى الحكم
بمعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الاصلى الذى وضع الخبر للاعلام
به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع واللاوقوع وقد صرح بذلك فى
تعريف المسند اليه حيث قال والسبب فى ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هى
الحكم او لازمه كما عرفت فى اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا
فمن قال فائدة الجملة الخبرية استفادة الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم
عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه صاحبه وانما مثل بحفظ التورية لانه مما يتعذر
ويخفى غالبا قوله والاولى قد يكون بدون الثانية يعنى ان تسمية ما سماه لازم فائدة الخبر
انما هى بسبب كونه لازما لها واراد بقوله بدون لازم الفائدة وانه باعتبار اثر فى
نفسه ايضا فائدة كما صرح به عبارته المنقولة آنفا ومعنى امتناع الاولى بدون
الثانية انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم
بكون المخبر عالما بالحكم وذلك لما عرفت من ان المعتبر فى العرف فهم المعانى المقصودة
للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اى اعتقاد به قطعى وظنى فانه
يستمر على المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تعليمه
اياه ومعنى بدون الاولى لا يمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم
عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما فى
حفظت التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من الخبر هو حصوله فى ذهنه
بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشىء لان ذلك الحصول قد يحصل بسماع الخبر
من النائم ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة وكذا مجرد حصوله فى ذهن المتكلم
لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما

من الخبر نفسه كما بينا لا باعتبار تحققها فى نفسها كما هو المتبادر من لزوم احد الشيئين للآخر
كان ذلك باعثا على تغيير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادتين اى العلمين واما قوله
اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يجعل كناية عن اللازم الاعم بناء
على كونه اولى بمجهولية المساواة وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع
وعدم حكمه به اى العقل يحكم بامتناع الاولى بدون الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية
بدون الاولى كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فان العقل يحكم بامتناع الملزوم بدونه
ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان فى الواقع او اعم قوله وهو يحتمل كونه
صادقا او كاذبا اشار بذلك الحكم اى الحكم المعقول للمخبر فى خبره اعنى الايقاع
او الانتزاع فانه كما مر هو المعقول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المصنف
بمطابقة الواقع او لا مطابقته دون وقوع النسبة او لا وقوعها وحمل الحكم فى هذه
المواضع الثلاثة على الوقوع او اللاوقوع كما فى بحث افادة الخبر لا وجه لصحته و
مذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس بقائم مثلا
مشتملة على حكم ايجابى او سلبى معقول للمخبر فى خبره هنا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة
التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التى بين زيد والقيام
بحسب نفس الامر فى الكيفية بان تكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر
صادقا وان لم تطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية
او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية
مشعرة بحصول نسبة اخرى فى الواقع موافقة للاولى فى الكيفية وهذه النسبة
الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وهى المقصودة بالافادة كما مر فان كانت هذه
النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثمه
قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة
فى ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة
الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلى

فجاز ان تتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بالواسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا
معنى ما قيل من ان مدلول الخبرية مدلولها هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي
قوله او غير مطابقته اراد او لا مطابقته على جعل غير بمعنى لا كما يشهد له قوله والى لا طباقه
ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان سائر صفات الحكم كاليقينية والظنية
والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد برجوع
كون الخبر صادقا او كاذبا اليها ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له
وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل
اي الاعتماد لما ستذكره من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في
قوليه مع تايده بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين اربابها قوله وعند
بعض اي ومرجع كون الخبر صادقا او كاذبا عند بعض واراد به النظام وذكره تحقيرا
لمذهبه في هذا الطلب اي طباق الحكم للمعقول للمخبر في خبره لاعتقاده الجازم او
ظنه والى لا طباقه لذلك الاعتقاد او الظن فانه كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا
سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب
عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب كان هناك اعتقاد اولا وقدم كون
الاعتقاد خطاء على كونه صوابا اذ حينئذ يظهر الافتراق بين معنى الصدق والكذب
ولم يرد بقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا انه لا بد على
تقديري الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يشعر بالواسطة بل اراد انه
لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء نصب
على انه مفعول له او حال او مصدر بفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعها
عند بعض اي حكم برجوعهما الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او يبني بناء وقوله
واحتجاجه عطف على دعوى اي هذا البعض في مذهبه على ان المخبر متى ظهر
جزم بخلاف الواقع فيه عن تنزه عن الكذب ويحتج لدعواه هو بان خبره كان على
وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له ذلك من يخبره فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد

لما صح

لما صح ذلك منه ولما سلموه له فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد
ايضا والجواب انه انما يتبرأ عن الكذب عمدا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا
لاستحقاق اللائمة فقوله لكن يكذبها استدرك عن قوله بناء دفعا لتوهم
استحكامه وتشييد ما بني عليه اي اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله
الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه في قوله الاسلام
حق على مخالفته لاعتقاده يجعلان اي يبطلان بالحكم على هذا البناء فقال اخرى عليه
بالسقوط اذا اقبل به عليه والمعنى انهما يقلعان هذا البناء وما بني عليه لانه حق
ضعيف جدا صادف قاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق اثر
من البناء المذكور والمبني عليه قوله ويتوجهان اي يتجهان وذلك
لان الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على راي النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع
الذي يستحق بل يوجب تاويل الظاهر اي صرفه عن ظاهره اما ظهورها فلان الله
تعالى كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع
مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فالصدق
مطابقته اذ لا قائل بالفصل واما تاويلها فهو ان التكذيب راجع الى خبر ضمني
يشعر به تاكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وان اخبارنا هذا
صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ومحض رغبتنا ونشاطنا لا الى الخبر
المذكور صريحا ولا دفع توهم رجوعه الى الغرض زيد قوله والله يعلم انك لرسوله
على ما سياتيك في باب الاطناب قوله كما يترجم اي يبين ويكشف
عما اي عن انه قول عن صميم القلب خالصة وقول لارباب البلاغة متعلق
بيترجم قوله واذ قد عرفت ان المنحصر اصول تراكيب الكلام في ضمن
وبين حال بصورها وجعل القانون الاول للخبر وذكر مرجع خبريته فشرع
في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد الخبر خواصه اي عرفت مما مضى من بيان
مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكم المخبر في خبره بمفهوم تعني

ان الخبر يرجع الى الحكم الذى يحكم المخبر فى خبره بمفهوم لمفهوم يعنى ان الخبر لا بد فيه
من الحكم الذى لا بد له من طرفيه فمجموعه بهذه الثلثة التى هى اجزاؤه بلا توقف
على غيرها الا ان الحكم لما كان جزأ اخيرا كالصورة ومستلزما للطرفين جعل مرجعا
للخبر وانما قال لمفهوم اشارة الى ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لانه الذى
قصد فى الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفى قوله بمفهوم اشارة
الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يفسرون الاسناد الخبرى بضم كلمة
الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم ومثل بالثبوت والاثبات لانهما فى غاية العموم
والابهام اى بهذا القدر كاف فى تحقق الخبر وما زاد من خصوص فى المحكوم عليه
او به فليس بمعتبر فى تحقق ماهيته بل فى ترتب الفائدة والتنكير فى شئ يدل على
صفته اى شئ من الاشياء فجاز وقوعه مبتدأ والمراد باللاثبوت سلب الثبوت
ونفيه وقد يقال قدر السالبة بالمعدولة اشعارا بان الثبوت اذا وقع محمولا
لم يكن بينهما فرق لان مبناهما انتفاء الموضوع فى الخارج وانما يفترقان اذا جعل
الثبوت رابطة كما فى قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان
الخبر راجعا الى الحكم بمفهوم لمفهوم لم يتناول الخبر الشرطى قلت سيأتى فى الكتاب
ان الجملة الشرطية جملة خبرية هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى
نفسها للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر فى الحملية وسينكشف لك الحال هناك
بإذن الله تعالى قوله لا يزيد على ثلثة اى الاعتبارات الراجعة الى الخبر
فى افادته للخواص منحصرة فى فنون ثلثة راجعة الى اجزائه الثلثة وليس هذا حصرا
عقليا ليعترض عليه لجواز ان يكون هناك اعتبارات يتصف المجموع من حيث هو
هو لا شئ من اجزائه او يتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقات المسند او
المسند اليه كالاجزاء منها ادرج الاعتبارات الراجعة اليها فى فنيهما قوله
اما الاعتبار الراجع الى الحكم جمع الاعتبار اولا نظرا الى انها فنون ثلثة وافرده
ههنا لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله فى التركيب حال من الحكم والعامل فيها
هو الراجع

هو الراجع الذى يرجع الى الحكم حال ثبوته فى التركيب اى يرجع اليه باعتبار
كونه فيه فيخرج الاعتبار الذى لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا فى
التركيب ككونه ضروريا او كسبيا او يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال
اخرى منه اى مأخوذا من هذه الحيثية وقوله من غير التعرض اى لا من جهة التعرض
تفسير لهذه الحيثية او بدل منها لئلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم
لذاته مع قطع النظر عما عداه فيعترض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس
كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كان
مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا
على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى التقديرين
كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة
لا مدخل لها فى تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل ولو قال
من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره فى المسند اليه لكان اظهر لكنه وصفه
بيانية وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على المذهب
المختار ولغوية على المذهب الآخر ومثال الثانى انبت الربيع فانه مجاز اما عقلى
او لغوى والاعتبار الراجع الى الحكم ينحصر فى قسمين كونه مجردا عن التأكيد وكونه
مقارنا له وللتأكيد اسباب كالتكرير ولام الابتداء واخواتها اما منفردة واما
مجتمعة وينبغى ان هذه الامور الى التركيب حيث قال فكون التركيب تارة غير
مكرر لظهور هذه الامور فى التركيب وان كانت فائدتها راجعة الى الحكم واورد
كاف التشبيه اشعارا بتجويز التأكيد بوجه آخر غير ما ذكر وفى بعض النسخ فكون
بلا كاف وعلى هذه النسخة فقوله فى الاثبات متعلق بقوله فكون التركيب
تارة مكررا وقوله وفى النفى كون التركيب غير مكرر معطوف على كون التركيب فى
الاثبات الا انه قدم متعلق الكون فى المعطوف وعلى النسخة الاولى فتقدير الكلام
هكذا فى الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم فى النفى كون التركيب وايراد الكاف

فى نحو اشارة الى كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندك قيل مرفوع على ان لا بمعنى
ليس وقيل مفتوح لان لا نافية الجنس تفيد عموما لا تأكيدا وقوله فهذه يرجع
الى تفسير الاسناد الخبرى دفع لما يتوهم من ان الباء الزائدة داخلة على خبر
ليس ونون التاكيد لاحقة بالمسند الذى هو فعل ولام الابتداء واردة على
المسند اليه والمسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له او المحكوم به لا الى
الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجعة الى الحكم قوله واما الاعتبار
الراجع الى المسند اليه قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صورى
يحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى
وقوله فى التركيب حال من المسند اليه واحتراز عما لا يكون رجوعه اليه بقيد الحال
كونه واقعا فى التركيب كالادغام والاعلال وقوله من حيث هو حال اخرى منه
وقوله من غير التعرض بيان او بدل على قياس ما حققه فى الحكم والبحث عن كونه
حقيقة او مجازا وظيفة بيانية وذكر الحذف فى المسند اليه والترك فى المسند
تفنن فى العبارة ولذلك قال فيما سبق او من نحو منطلق بترك المسند اليه وقد يقال
فى اختيار الحذف والترك كما سيأتى اشعار بانه الركن الاعظم فكأنه ذكر ثم
اسقط او طوى واما المسند فقد ترك ولم يؤت به وتقديم الحذف على الاثبات
لكونه اغرب وارسخ فى اقتضاء الحاجة ولان عدم الذكر متقدم عليه وقد
راعى التفنن فى ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها فى الاسناد وقللها واقتصر
على مثال الحذف فى المسند اليه ولم يتعرض لها فى المسند لكثرة اعتباراته وازدحامها
للاختصار بعد الارشاد وقدم التعريف على التنكير فى المسند اليه وعكس فى المسند
رعاية لما هو الاصل فى كل منهما وعقب المعرف بذكر التوابع لانه يستوفيها انفا
وتقاربه غالبا وبذكر الفصل لاختصاصه به وما رواه سيبويه من قول اهل المدينة
هؤلاء بناتى هن اطهر لكم لحن فقد لحنه ابو عمرو الى اللحن
وعد الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا واقترانه به فى اللفظ

اولا

اولا وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه لقصر المسند على المسند اليه ولو جعل
من اعتبارات المسند لكان له وجه اذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت وقوله
معرفا جر اخر لكونه لا صفة لقوله ثابتا لان التعريف يعم الثابت والمحذوف
ومن فى قوله من احد المعارف بيانية والظرف صفة لمعرفا وكذا قوله مصحوبا
ومقرونا صفتان له وقوله مقدما جر اخر ايضا قوله واما الاعتبار الراجع
الى المسند ترك ههنا قيد فى التركيب اتكالا على ذكره مرة واشار بقوله
ايضا الى ان قيد حيثية المسند معتبرة بما اعتبر به حيثية المسند اليه اعنى عدم
التعرض لكونه حقيقة او مجازا وهو مصدر اخر بمعنى عاد ويجب حذف ناصبه
اى عادت الحيثية فى المسند الى ذلك التغيير المذكور فى المسند اليه اى رجعت
اليه وتقيدت به قوله وفى افراده اى وفى افراده اعتبارات من كونه
فعلا وفى كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا باس ح فى عطف كونه
مقدما او مؤخرا على كونه مفردا ولا على كونه متروكا لان الفاصل من تتمة المعطوف
عليه والمعطوف الاول ويجوز ان يقدر وكالاعتبار الراجع اليه فى افراده وفى كونه
جملة وقدم فى اعتبارات افراده الفعل لاصالته كونه جملة اسمية لكونها
على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة وليقترن بالتعليم ما
يرجع اليهما من الشرطية والظرفية مقيدا جرا خر لكونه اى معيدا كل من الفعل
والاسم المنكر والمعرف بنوع قيد يناسبه واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم
كان المسند والمسند اليه من صفات المعانى ويوصف بهما الالفاظ تبعا واذا
اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد تجرى فى كلا
معنيه على سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها
فى الالفاظ قوله هذا اذا كانت اى انحصار الاعتبارات الراجعة الى
الخبر فى فنون ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة
اخرى اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخر هو فن رابع يعنى مباحث

الفصل والوصل والايجاز والاطناب قوله اذا انتظمت اى اقترنت والعامل
فى اذا كلمة اما اى مهما يكن من شئ فى ازمان انتظامها مع اخرى فلا ينحصر اعتبارها
فى الفنون الثلثة لانه يقع اذ ذاك الانتظام حاصل اى يقع فى زمان حصولها اعتبارات
سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر مبتدأ محذوف اى هى فن رابع او بدل من اعتبارات
ثم ان الفصل والوصل يعمان الجملة الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب
بل يجريان فى جملة واحدة ايضا وكذا اكثر من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
يعم الانشائية الا انه لما ذكرها فى قانون الخبر اكتفى به اذ يعرف حال الانشائية
بالمقايسة وربما ينبه عليها فى بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية قوله
ولا يتضح اى لا يتضح الكلام فى جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربع حق اتضاحه
الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لانه ليس المقصود فى علم المعانى من معرفة تلك الاعتبارات
الا ان تورد كلامك مشتملا عليها على وفق مقتضى الحال ليفيد خواص مقصودة
مناسبة اياه او تصدق بانها فى كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال لينتبه منها
الى فهمك ما يناسبها وبالجملة بحث فى علم المعانى عن افادة التراكيب لخواصها
بحسب مطابقة اعتباراتها للاحوال ومقتضياتها قوله فما تحرى اذا كان كذلك
فليتلبس بالحرى عدم اتخاذ مقتضى الحال منسيا لا يلتفت اليه وقد يروى بالتشديد
على زيادة الباء اى الحرى ذلك قوله فنقول والله الموفق قد عرفت ان
الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق
عليه المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعى من حيث
انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال
والمقامات اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة
بالمتكلم متباينة اى متقابلة يقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله
وسوالى قوله يباين مقام الهزل ويعرفه جميع المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام
عليها مما لا يحتاج فيه الى علم المعانى فذكرها ههنا توطئة لا يقال اذا اقتضى كل واحد

منها

منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى ايراد وجه مخصوص فى الكلام فلا يكون حالا لانا
نقول خصوصيته كل نوع وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب
من خلو ذهنه واستخباره وانكاره وهى متغايرة بمعنى انها ليست متقابلة
تقابل المقامات السابقة ومقتضية لوجوه مختلفة فى جملة واحدة من الاعتبارات
الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظة كذا وكما ذكر هناك ايضا متعلق مبنى
يجامع كل منها كل واحد مما عداهما اعنى مقامى المدح والهزل ذكر ههنا ايضا مقامى
يجامع كل منها كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعنى ذكاءه وغباوته
الا انه يتفاوت اقتضاء تلك الاحوال دون العين وفصلها عنها بكذا لكونهما مختلفين
وذكر فيها التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلاف اصل الكلام
بل تفاوتا فى وجوه الاسناد فى كلام واحد ونبه بقوله ولكل من ذلك اى المذكور
من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر على انه بصدد ذلك من بيان مقتضى الحال ثم
اشار الى الاحوال المعتبرة فى الفنون الثلثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما
فصلها عن احوال الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله
حتى يتصور ان المتكلم اخذ ذلك الموجود وضمه الى غيره فيعتبر له احوال فى ذلك
الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام لا باعتبار انضمام بخلاف المسند اليه والمسند
فانه يتصور وجودهما قبل الكلام فكأن المتكلم اذا اراد ان يشرع فى الكلام يأخذ
احدهما ويضمه الى الآخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال فى ضمه الى
صاحبه وكذا لكل الجمل المتلاحقة فاحوال هذه الفنون الثلثة راجعة الى الاشياء
باعتبار انضمامها الى شئ آخر وانما اراد بقوله كل كلمة ما يتناول طرفى الاسناد
ومتعلقاتهما وقيل والجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه الى
المسند فله مقام يقتضى تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق
بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها مقام يقتضى فصلها او وصلها
قوله ولكل حد اى ولكل مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب يصل اليها

الكلام مقام يقتضيها وانما اورد الاشارة الى ذلك مع اندراجه في الفن الرابع
لان باب راسه قوله وارتفاع شان الكلام لما اشار الى المقامات المقتضية
لفنون الاعتبارات الاربعة رغبت في الاعتناء بها فقال ارتفاع شان الكلام اي
الذي يعتد به ولا يعد من اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي وكونه مقبولا
عند النقاد واعطائه في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات
والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما
كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وسواء مايليق بالمقام من الاعتبارات
هو الذي نسميه مقتضى الحال قوله فان كان مقتضى الحال بهذا التفصيل المصادفة
المقام لمقتضاه ومايترتب عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة
باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة في علم المعاني
وما تقدم منها توطئة لما كان منه واراد باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذلك انما يحصل
بتجريد الكلام عن الموكدات فالحال اقتضى كيفية مخصوصة هي الاطلاق في امر معنوي
هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده عن الموكد فحسن الكلام
ح بالتجريد ليفهم به ما هو المقصود اعني الاطلاق ومجرد الاخبار فاذا اقتضى المقام
تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسط اقتران الكلام بالموكد كان حسنه بتحليته وتزيينه
بشيء من الموكد كان حسنه بتحليته وبقدر المقتضي ضعفا وقوة فلفظ المقتضي يروى
بصيغة الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسوال وادنى الانكار يحلى
الكلام بموكد اقل وان كان قويا يحلى باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال وهو التاكيد
يتفاوت قوة وضعفا فيراعى ذلك في الموكد قوله وان كان مقتضى الحال
طي ذكر المسند اليه لايخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة
الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق تعتبر اولا في المعنى وثانيا
في اللفظ على قياس ما عرفته في الاسناد فقد سها قوله اثباته على وجه
من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من احد المعارف الى اخر ما ذكره هناك وقد

يتمسك

يتمسك بهذا على ان قوله معرفا وما عطف عليه صفة لقوله اثباته قوله بشيء من التخصيصات
يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى الاولى
ان يحمل اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع فضمير
فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه مساق الكلام وكذا ضمير معها اي
مع انتظامها وفسر الايجاز والاطناب بطي جمل ولا طيها عن من الجملتين المنتظمتين
لان طي ما دون ذلك ولا طيه مندرجان في الفنون الثلثة واعلم ان مقتضى الحال
هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطي
المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا
وسياتيك في تفصيله انما الحال المقتضية للحذف للاثبات للتقديم للتاخير للتعريف
للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى
الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضي
اندراج الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما موكدا فاذا قلت ان
زيدا لقائم كان مطابقا لمقتضى الحال لانه جزئي له ويستدل لذلك بقوله في تعريف
المعاني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الكيف
والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات كالموكدات واداة التعريف مما
تذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل فكانه
قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا كما جعل الالفاظ مسموعا
لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا قوله وما ذكرناه
حديث اجمال لابد من تفصيله اي سنفصل لك حديث مقتضيات الاحوال
المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حال وما تقتضيه وقد رتب الكلام ههنا
اي في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء لذلك الكلام بمنزلة
الفصول والابواب الثلثة منها بالفنون نظرا الى انها تبين فنون الاعتبارات
الاربع وكل من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة يكون

قال و

مقتضى الحال واعتبار مناسباته ولذلك اولا فصل اذا كان المقتضى فصلها
او وصلها ومن حيث اى له امور اتتعلق به ككون الوصل بالواو او غيرها وكونه
للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او الانقطاع يكون له اعتبار
فناسب ولذلك قال بهما فى اعتبارات الفصل والوصل وكذا الكلام فى الايجاز
والاطناب قوله ان تحج به على اصل بديهى يبتنى عليه الثبات على هذا وله
العلوم ومقايساتها رجاء ان يحظى منها بحظوظ كاملة ولذة وافرة واعطا فنون
الاعتبارات حقها فى الذكر بكسر الذال وهو باللسان ان تفصل بعبارات تحررها
وتمثل لها بشواهد تقررها قوله ليكون اى ذلك الاصل على ذكر منك بضم الذال
وهو بالقلب اى لا يزول عن حفظك ويروى ليكون اى انت على ذكر منه اى
على تحفظ لا تغفل عنه قوله فى صناعة اى فى علم من العلوم وان كان المرجع اى الرجوع
فى اصول مسائلها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلائل عقلية او
يكتفى بتنبيهاتها كالعلوم الحكمية والدخيل فى الصناعة المبتدى فيها يقال هو دخيل
فى بنى فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والناشئ عليها المجرب فيها كانه جعل
من نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة
كانها عيان تعد بها ى وقد يطلق على القوة الادراكية التى يتوصل بها الى تلك الحالة
واذا لم يجب تساويهما فى العقليات الصرفة فكيف يجب فى صناعة مستندة الى
تحكمات وضعية ككون اللام وان مثلا للتاكيد والاعتبارات الغيبية اى امور تعتبر
بحسب الالف تراكيب البلغاء المبنية على مناسبات عادية ككون التاكيد لدفع
الشك او رد الانكار او اعتناء المتكلم وانما نفى وجوب التساوى ولم يدع امتناعه
لان الدخيل ربما زاد على الناشئ فى استفادة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطانته
ولانه كاف فى اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوى فلا باس على الدخيل فى
صناعة علم المعانى فى ان يقلد صاحبها الناشئ عليها الذى صار كالمجتهد يقبل منه
فتواه وان لم يعلم وجهها وانما صرح بالبعض مع كلمة الشك تنبيها على ان فوات الذوق

ان كان

فانما

ان كان فانما يكون فى بعض المسائل لخفائه فى دليله الاستقرائى واما اكثرها فيتوصل
بادلتها الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوق قوله على مهل اى على
تدريج بعنى بالمواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة وتتبع تراكيب اهل البلاغة
والتشعر على مناسبتها لما يستفاد منها فاذا قيل لك مثلا ان الاستفهام
اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل
كم ادعوك وتستلقته فى بادى الراى فقد قلدت فيه واذا تتبعت التراكيب
تعرف ان سوال الداعى عن عدد دعائه يدل على كثرة المناسبة كاستبطائه
فى الاجابة فقد ذقته قوله وكان شيخنا يريد تانيس الدخيل بالتقليد
وترغيبه فى استحصال موجبات الذوق بانه طريقة معهودة فيما بين ارباب
هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الحاتى وتعيينه عما يدفع به توهم ان
احالته تلك كانت عن قصور منه او عن استقصارها اياه وذلك الامام نصب
على المدح او رفع على البدل لن تسمح تملك اى فى هذه الصناعة وشبه ترك السماحة
الى الادوار بمجاريه متعارفة لا على طريقة اهل النجوم من اسناد الحوادث الى الاوضاع
الفلكية وما فى ما دارات بدور مصدرية وقد يقال اشار بذلك الى انه قصد بلى
يسمح الاستمرار مبالغة فى الاطراء تغمده الله اى ستره برضوانه وجعله غداله
بحيلة فيركان وفى الجمع بينهما اشعار بنوع استمرار كما يناسبه لفظ كثير يقال احال
بدينه على غيره كان بيان جهة الحسن كان دينا فى ذمة الحاتمى فاحال به على الذوق
اى القوة التى يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هى ملاك
الامر فى ادراك خواص تراكيب الكلام والترقى الى مشاهدة الاعجاز وطرق
اكتسابها اذا لم تكن سليقته طول خدمة هذين العلمين كما سنذكره وحير
فيها المستحسنات ح اى حين اذ كيلها وسوظرف للجزا عن من تبع اى ظهر
واشتهر والعدة العدد وعلم الادب نامه وصبغ اليد بها عبارة عن جعلها
ملكة راسخة رسوخ الصبغ فى يد الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية وعانى محسنات

فاستقر وكره قصده كذ وجلته في العمل ثم انه تشيدا ركان التقليد باني داخع بمن الصناعة
فقد وبهنا قد بالغ في الاحالة على الذوق الذي لا يكامل موجباته الا على محصل فلابد للمبتدي
من ان يقلد صاحبها في بعض مستحسناتها وكلمة ما للتنبيه وهو ضمير الشان وعبد القاهر
عطف بيان للامام وكم بعيد خبره على ما وقلبه يعني الخبر اي بعيدها اي الاحالة اعادة
كثيرة وقوله في دلائل الاعجاز ظرف لبعيد فان روعي جانب الحقيقة قدر مثله مقدما عليه
قوله الفن الاول من المعلوم اي من القضايا المعلومة لكل احد ان ما لحكم به العقل
هو ان يفرغ المتكلم حال اطلاق لسانه عن قيد السكوت لما ينطق به خبرا كان او طلبا
في قالب الافادة اي يجعله بقدرها لا ناقصا ولا زايدا تحاشيا وتجانبا عن عيب اللغو
فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به
كان في حكم اللغو واذا كان زايدا عليها كان مشتملا على لغو قوله حال اطلاق
الفاء ان معمول المقدر يدل عليه ان يفرغ لا بحكم العقل اذ لا معنى لتقييده به واذا
كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع اي شرع المتكلم في الكلام بخبر اي آتيا بالجملة
الخبرية لاعلام المخاطب لا للتأسف والتعجب وبث الشكوى والتضرع ونظايرها
لزمه ان يكون مقصوده في حكم بالمسند للمسند اليه في خبره ذلك اي الذي اندفع
فيه افادته للمخاطب فائدة تامة متعاطيا اي متناولا لمناط الافادة ومتعلقها
من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص قوله فاذا القى اي بعض
مناط الافادة بقدر الافتقار من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري و
وبنى الكلام على افادة المخاطب فايدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام
الثلثة فيها وذكر الحضور اشارة الى ان الطرفين كانا حاضرين عنده الا انهما غابا
فذكرا ليحضرا ويصيرا وسيلة الى المقصود الذي هو حصول الاسناد في ذهنه
وانتقاشه فيه لا يقال قد يكونان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه فلا يتصور حضورهما
بالالقاء لانا نقول لا محذور في عدم ترتب الغرض او بعضه على قصديه مع انه يلزم
من سماع لفظيهما الالتفات اليهما وهو المراد بحضورهما وكفى جواب اذا اي كفى في

انتقاش الاسناد بالثبوت او الانتفاء بمجرد حكم الملقي بالاثبات او النفي
بمعنى ايقاعه او انتزاعه وتمكن الاسناد في ذهن الملقى اليه لمصادفته الاسناد
ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد لذلك استشهادا معنويا اي اتاني
هواها قبل ان نتتبش في قلبي سوى غيرها واعرف ما الهوى فتمكن فيه لخلوه عما يمنعه
فان قيل ربما لم يتمكن الاسناد في ذهنه بل انكره او تردد فيه بعد الاخبار
قلنا هو من جهة الحكم وتمكينه فيه وما ذكرته فلامر خارج عن الحالة التي هو فيها
ويسمى هذا النوع ابتدائيا لانه خبر ابتدي به من غير ان يسبقه طلب او انكار قوله
واذا القاها اي اذا القى المتكلم الجملة الخبرية الى طالب لها متحير فيها وقوله طرفاها
مبتدأ خبره عنده ودون طرف وقع حالا من المستتر في عنده اي متجاوزين الاسناد
فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدأ خبره بين بين اي بين الاثبات والنفي وهذه الجملة
مع ما عطفت هي عليها اعني جملة طرفاها عنده دون الاسناد صفة كاشفة لقوله
متحير وضمير منه للاسناد والمعنى فهو حاصل في محل من الاسناد كائن بين
بين واللام في لينقذ متعلقة بالقى اي لينقذ المتكلم المخاطب كما يقتضيه مساق الكلام
بظاهره ويؤيده قوله في القسم الانكاري ليرده الى حكم نفسه وقد يقال اراد لينقذ
حكم المخاطب والورطة الهلاك واصلها الارض المطمئنة لا طرق فيها وقوله استحسن
جواب اذا وفي ايثاره على وجب تنبيه على الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار
اذ هناك يجب التاكيد وهنا يستحسن لان المانع ضعيف جدا فربما كفى في
دفعه وانتقاش الاسناد بمجرد الحكم قوله تقوية المنقذ اراد بالمنقذ الحكم اذ الفعل
قد يستند الى الآلة كالقاطع للسكين ويؤيده قوله في الابتدائي كفى في ذلك
الانتقاش حكمه وفي الانكاري استوجب حكما تاكيدا وحمل المنقذ على المتكلم
بناء على انه فاعل لينقذه مما يأباه الطباع السليمة قوله واذا القاها الى
حاكم اي الى مخاطب حاكم في الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا
والآخر نفيا وانما قال بخلافه لان الحاكم بوفاقه يكون عالما وسياتي حكمه قوله

بردة. تعليل لالقاها واستوجب جواب اذا وليترجح مفعول له لاستوجب قدم
على المفعول به اعني تاكيدا ليلا يفصل بينه وبين صفته اعني عجبا اشرب اذ
لو اخر عن الصفة ايضا لبعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب الصبغ اي تداخله
الصبغ اي دخل في عاقه والجار اعني في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا كاينا
بمقدار اشراب المخالف الانكار في اعتقاد المتكلم فانه يبني التاكيد على قدر الانكار
في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الامر قوله كنحو اني كنحو قولك اني صادق
لمن ينكر انكارا ما وقولك اني لصادق لمن يبالغ في الانكار وقولك والله اني لصادق
كاينا على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد
المبالغة في انكار صدقك وانما قال ليترجح لان ردة الى حكم المتكلم يحتاج الى ترجح
حكمه بالتاكيد اذ لو وقف على حد التساوي لا وقعه في ورطة التحير قوله وان
شئت يريد ان شئت شاهدا على ان التاكيد يزداد بزيادة الانكار فتامل يرم الآية
ولا يخفى عليك حسن موقع رب العزة وعليك كلمة مهمنا واذ ارسلنا الخ عطف
بيان او بدل من كلام وكيف يتقدر متعلق تتامل على تضمين المعرفة وحيث قال
اي على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عليه السلام متعلق به ايضا اي تامل من هذه
الجهة متوقفا متفكرا. المتنا من الكامل لما القي اليك مني في التاكيد بحسب الانكار
وانما اكدوا في المرة الاولى لان تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم
ولما بالغ اهل انطاكية في تكذيبهم بوجوه ثلثة زادوا في المرة الثالثة اللام وما هو في
معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض المصنف للقسم المعنوي اما لحصول مقصوده
بدونه واما لخفائه في كونه قسما مع عدم تغييره لصورة الجملة واما قول صاحب الكشاف
في توجيه زيادة التوكيد ان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار فللنظر
الى ان مجموع الثلثة لم يسبق منهم اخبار فلما كذب لهم في المرة الاولى فحمل التاكيد
على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر ونظر المصنف ادق فعززنا قوينا وشددنا اي
فقوينا بهما يقال عزز المطر الارض اذا لبدها وشددها ومخففا من عز يعز

غلبه

الاحوال انما

غلبه اي فغلبناهم وقهرناهم بثالث قوله واخراج الكلام في هذه الاحوال المخاطب
اعني خلو ذهنه وتردده وانكاره والوجوه المذكورة في تجريد الكلام عن المؤكد
وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر مقتضى
ظاهر الحال ومقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال واضافة اخراج
الى مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج لواحقه ثم ان البحث عن افادة
التراكيب لهذه الخواص المقصودة منها في الاحوال البليغة من وظيفة علم المعاني
والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء على وجه كلي وظيفة علم البيان
واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي بحث عنها هناك فيطلق
عليه اسم الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية اعني
التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله سمي بالتصريح ولما كان في الاندراجين
نوع خفاء اورد فيهما كلمة اي وسياتيك لهذا الكلام تتمة واعلم ان تاكيد الكلام
قد يكون لتوفر نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كابتهاج ولتقدم على ظنه المخاطب
كقولك احسنت اليه ثم انه اساء اليّ وقولها اني وضعتها انثى ولاظهار
كمال العناية كقوله تعالى انك لمن المرسلين او كمال التضرع والابتهال نحو
آتنا اتنا او كمال الخوف نحو انكم من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك من المعاني
التي تناسب التاكيد بوجه خطابي قوله والذي اريناك اي اريناكه وجعلناك
مبصر اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين واعمالها جعلها عاملة مستغرقة فيه
اي في ذلك المبصر يقال استوثقت من كذا اذا صرت منه على ثقة كانك
اخذت منه ثقة واعتمادا عليه اي عرفت ان جواب ابي العباس المبرد لابي
اسحق المتفلسف الكندي صادر عن تحقيق وصرت ذا ثقة به وحين سأله
طرف للجواب وفي قوله اتى اجدا شعار بانه كان جازما بوجود الحشو ويكون
ما ذكره قدحا في صناعة ابي العباس لا اظهارا لتردده متصديا للاستفادة
وذلك اشارة الى الجواب قوله بها ثم انك اي خذ بها الذي ذكرناه

من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشار بثم الى تراخي الرتبة اى للاخراج مرتبة اعلى
وارفع فى البلاغة من الاولى التى هى قريبة من كلام الاوساط والمغلق هو الآتى
بالعجائب من الغلق بكسر الفاء وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء فى استجلاب
القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر فاطلق السحرة عليهم فى هذا الفن اى
فن الاسناد او فن البلاغة والنفث نفخ معه شىء من الريق يقال نفث ينفث
بالكسر وهو افصح من الضم والمراد بالكثير كثرة فى نفسه لا انه اكثر واقسام
الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة المذكورة
ومن تنزيل كل منها منزلة الآخر وذلك اشارة الى النفث وتعرض ههنا اللازم
الفائدة مبالغة مع ان الاقتصار على الفائدة كاف وعلما تمييز عن نسبة المحيط
الى المستتر فيه وعن ذلك اشارة الى العلم والخالى الذين عن العلم بالفائدة
يتناول اقساما ثلثة الآتى المراد هو الخالى عن الاسناد وطرفيه ولاعتبارات
متعلق باحلوا خطابية اى اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم مرجعها اى مرجع
تلك الاعتبارات على معنى اى مرجع احلاله محل الخالى بسبب الاعتبارات خطابية
بوجوه مختلفة مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او يستند الى دليل ضعيف
او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سوال او طلب او انكار قوله
وان شئت فعليك تنزيل العالم بشىء منزلة الجاهل به تماما يستبعد فاستشهد له
بان الله سبحانه وصف اليهود بالعلم بشىء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم
لا من قطاتى هو انهم لم يعملوا بعلمهم اى ان شئت شاهدا بان المحيط بشىء علما نزل
منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة منقولا فى حقه كيف تجد صدره يصف اهل
الكتاب بانهم علموا اى من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى اختاره على كتاب الله
ليس له فى الآخرة نصيب من الثواب اصلا على سبيل التوكيد القسمى لان اللام فى
لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد اخره ينفيه عنهم لان لو لانتفاء الشىء لانتفاء غيره
اى لو كانوا يعلمون ان المشترى لا نصيب له لما اشتروا اى لم يكونوا يعلمون ذلك

فان قلت

فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفى مضمون قوله ولبيس ما شروا به انفسهم اى باعوا به
انفسهم فانه جملة قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا يتوارد النفى والاثبات
على علم واحد قلت مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضى تعلق النفع به فى الآخرة
فرجع الى مضمون ما تعلق به علموا وحمل الآية على انها مثال لتنزيل العالم بفايدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل ذالفايدة الخبر اليهو ليس بشىء اذ ليس ههنا الخطاب
لاهل الكتاب وايضا قوله كيف تجد صدره الى آخره صريح فى ان الاستشهاد
معنوى وايضا قوله فيسوقون منتمة القاعدة فكيف يورد المثال قبل
تمامها قوله ونظيره اى نظيره قوله تعالى ولقد علموا فى مجرد توارد النفى والاثبات
على شىء واحد باعتبارين قوله وما رميت اذ رميت اى ما رميت حقيقة
اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق البشر روى انه صلى الله
عليه وسلم لما التقى الجمعان يوم البدر رمى كفا من الحصباء فى وجوه المشركين
فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا وقوله وان نكثوا انهم لا ايمان
باضافتها اليهم واثباتها لهم عليها ثم نفيت عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث لم يراعوها
ولم يفوا بها قوله فيسوقون الكلام الى هذا اى المحيط علما مسافة الى
اى الخالى الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على احلوا عدل عن الماضى
الى المضارع لتأخر السوق عن الاحلال او لاستحضار صورته قوله وهكذا
قد يقيمون من لا يكون سائلا اراد ان يذكر اقسام نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر
على ترتيب ما ذكره من اقسام مقتضى الظاهر فبدا بان غير الخالى يقام مقام
الا انه ذكر منها اقامة العالم مقامه وادرج المنكر منزلته فيما سياتى من قوله
ويقلبون بذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالى
اما لظهوره او لان التاكيد مع السوال استحسانى فاذا ترك لم يلزم تنزيله
منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته الا انه اقتصر منها على اقامة الخالى
مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهوره بالمقايسة على تنزيله

منزلة الى ولا لا فائدة للمنكر متعا به لانه راجيا في تعلمون ثم ذكر ان غير المنكر نزل
منزلته ثم اورد عليه وجمع بين الاقسام في معرض التفصيل لنكث الكلام لا
على مقتضى الظاهر موجب ان يكون قوله وذلك اذا حلوا اشارة الى النكث
المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة لينفثون متعاطفة فكانه قال وذلك
النكث حاصل اذا حلوا فاقوا واذا كانوا قدموا فاقاموا واذا راوا
ملابس الانكار فنزلوا واذا كان مع المنكر رادع فغلبوا الا انه تفنن في بعض الجمل
بذكر الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شرائطها على صيغة الماضي
كذلك وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي
اذا عرفت هذا فنقول كلمة ذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالي
وكلمة قد للتحقيقات ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل
منزلة السائل ويحتمل الجملة معطوفة على اذا حلوا فيسوقون نظرا الى المعنى
كما بينا والمراد بمن لا يكون سائلا هو الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر فيه
وجمير تصبغه للكلام واذا كانوا ظرف لينفثون ولم يرد ان الملوح جعل
المخاطب مترددا ليكون سائلا حقيقة بل اراد انه من شانه ذلك وللتنبيه
على هذا المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفس اليقظى اي من شان مثله ان يشير
من بعيد للنفس المتهيئة لادراك ما يرد عليها الى حكم ذلك الخبر تقول اشرفت
الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبك كالذي
يستظل من الشمس قوله يميل اي يكلف الميل ويتردد في الرواية بالياء
التحتانية فالجملة بيان للتحير او حال من الطالب المتحير ولك ان تقرأه بالتاء
الفوقانية وتجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث
قال من اقدام للتلويح قوله مصدرة بان يعني ان تاكيد هذا النوع من الاستعمال
بكلمة ان دون غيرها وبدون عطف على قوله هكذا قد ينفثون لا على يخرجون
والاسلوب الفن اي النوع يقال اخذ فلان في اساليب من الكلام اي

فنون

فنون منه وسمه التلويح اي هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرقه
وبعض المقامات اشارة الى جزئيات مقام التلويح واضافة الامثال اليها
مبالغة في كثرتها او مشبه على انها تنزيل غير السائل منزلته قد يكون لغير التلويح
من امارات التردد وبواعث السؤال والمحز المفصل واصابته عبارة عن الاتيان
بالفعل على ما ينبغي من الوجه الاحسن قوله او ماتوني بشارا اي انه تاب فيما
ذكرنا وما يرى في والهجير الهاجرة وهي ما بين الزوال والعصر والنجاح الفوز بالمطلوب
والتبكير الذهاب بكرة استهواه استهامه اي جعله هائما وتطبيق مفاصل
البلاغة اصابه مجازها تعالى لحيق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو
وصفهم بالخلوص عن شبه الاعاجم الموروثة لفوات الفصاحة وبانهم يسكنون
البوادي دون البلاد اذ لا يخالطهم من لسان يخالف فيورث نقصانا في بلاغتهم
والهناء القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول
ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة قوله يضع الهناء مواضع النقب مصراع
مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها ورجل مولد اي عربي غير محض
وكلمة مولدة اي ليست من اصل لغتهم واولئك اشارة الى الاعراب الخلص فانهم
ايمة البلاغة والسابقون يقتدون بهم وان كانوا علماء المعاني والبيان قوله
لما نحن فيه اي من حسن هذا الاسلوب ورؤيتهم اياه من كمال البلاغة قوله
بمحضر ابي عمرو فيه تعظيم له اذ كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك
لاينافي ما ورد به الرواية المشهورة من ان ابا عمرو وخلفا كانا ياتيان بشارا و
يسلمان عليه بغاية الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما
ويكتبان منه فاتياه يوما وقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن قتيبة قال
هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغرائب قال ان ابن قتيبة يتعاطى
بالغريب فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدناها فانشدهما
اياها وبشار ابن برد على ما قال الشريف المرتضى كان متقدما في الشعر

حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من المجودين فلا استبعاد في تردد ابي
عمرو اليه فانهم كانوا ياخذون علومهم من الاعراب ومن يحذو حذوهم وحجرا استشهاد
لابي عمرو وخلف والاصمعي راوي القصة والقصيدة ماخوذة من القصد
لان الشاعر يقصد تجويدها وترتيبها والتاء للنقل الى الاسمية او من القصيد
وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه قوله
على ما روي حال من تقبيل اي رواية الاصمعي تقبيل خلف كاينا على ما رواه عليه
قوله كان احسن اذ لا سائل هناك فالتاكيد مستدرك اعرابية اي منسوبة
اليهم كاينة على طريقة قصايدهم وحشية اي غريبة منسوبة اليهم كاينة على
طريقة قصايدهم وحشة اي غريبة منسوبة الى الوحش لا متعارفة مبتذلة
ولا يشبه ولا يدخل معطوفان على خبر كان اي كان هذا القول من جنس
كلام غير المخلص وكان غير مشابه لكلام المخلص وغير داخل فيما قصدته بالقصيدة
ويجوز عطفها على كان والعدول الى المضارع لاستحضار الصورة
ومحوي الكلام لحنه اي معناه الذي يفطن منه والمراد بصاحبيه
ابو عمرو وخلف لما مر لا الاصمعي وخلف على ما توهم فان الضمير في قولهم
راجع الى بشار وصاحبيه كما يشهد به سلامة الفطرة فيضيع ذكر
محضر ابي عمرو والنخول جمع فحل وهو القوي من ذكور الابل يشبه به البليغ
الكامل وبهذا النوع خرج البلاغة والتاخيذ من الاخذة وهي رقية او خرزة
يستجلب بها محبة القلوب والآ راشحة بالرفع على انه خبر محوي والباء
صلة الفعل يقال رشحت القربة بالماء اذا ترشح منها الماء وما انت منه
على ريبة تنزيل غير السائل منزلة التلويح ومنه متعلق بمحذوف قبله
يفسره ما بعده اي على ريبة منه او حال من المجرور على الشذوذ وقيل
عطف على مقدر اي ارجع الى نفسك ولفظ مثل كناية وهو مبتدأ
خبره اذا خاطب مع جوابه اعني اقراه وادخال الهمزة على الجزاء للانكار

على الشرط

على الشرط بل لترتب الانكار عليه اي اذا خاطب بكذا فلا تظنه غير متصور
قوله وقد تعمد حال في المعنى من ضمير خاطب فان لم يجعل ذا مضافة
الى ما بعدها فلا اشكال والا قدر اذا خاطب قبل الحال يقال هدر البعير
اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شبه رية يخرجها الفحل من فمه
عند سكره يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال هدر شقشقته
وخطيب ذو شقشقة وهما في الريح هبابها جمع مهب من هبت الريح اي هبت
والقيصوم والشيح نبتان في البادية ومضغهما كناية عن كون الشخص بدويا
واضافة الساق الى الجد للملابسة او على تشبيه بذي جد شمر اذ يا لم عن ساقه
وحايمين حال او مفعول ثان على تضمين التصور معنى الظن فيجانف بالرفع
عطفا على لا يتصور فان التجانف يترتب على عدم التصور ولا وجه لنصبه
على انه جواب للنفي لان ذلك التصور سبب للتاكيد لا للتجانف ولا على
انه جواب للاستفهام على معنى ايكون منك ظن عدم تصوره فمنه تجانف
لان ظن المخاطب لا يكون سببا للتجانف ايضا وما ر النصب على
سببية الاول للثاني وفاعل هيهات ضمير عدم التصور وفايدة قوله
فعل ذلك الى اخره جعل ذلك التحقيق المترشح ظاهرا كانه سايل منقب
قوله ونظيره اي ونظير قول بشار في التاكيد لتقديم الملوح والحداء
السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اي ان غناء الابل هو السوق قوله
وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على جملة قوله ونظيره فعنها اي وفي التنزيل
هذا المثال فان قوله لا تخاطبني اي لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم
مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق واما التاكيد
في قوله ان النفس لامارة بالسوء لتنزيل المخاطب منزلة السايل والثاني
لكون الحكم مما يتبادر الوهم الى انكاره سواء حمل النفس على العموم او على
نفس يوسف عم لظهور نزاهتها والملوح في المثال الاخير اعني الامر بالاتقاء

بنوع بجنس الخبر المذكور لا بخصوصه قوله واذا صادف ما ارينا كه من تنزيل غير السائل منزلته لتقديم الملوح ووقفت على ما سياتيك في الفن الرابع من ان ترتب شيء على اخر قد يفوض الى فهم السامع كما في قول القايل ثم يدعوك بدل فانه يدعوك اعثرك اي اطلعك ما ارينا كه مع ما تقف عليه وقوله على نغا وتها متعلق باعثرك والضمير لتركيبات الجمل وهناك اشارة الى باب الفصل والوصل حال من كاف اعثرك فنقول ان اقتضى المقام التحقيق لا اعتبار التلويح فالفضل للاولى والاخيرة رديه جدا وللثانية فضيلة ما لدلالة الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولما كان المسبب حاصلا دل على تحقق السبب ففي الفاء اشعار بالتحقيق في الجملة وان اقتضى المقام بيان السببية بطريق التعريض فالفضل في الاخيرة والاولى ردية جدا اذ لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم ان المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل وللثانية فضيلة ما لحصول اصل المقصود وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفضل في الثانية والاولى ردية وللاخيرة فضيلة ما لحصول اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين ان والفاء وان قلت كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتب المسبب على السبب قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه والفيصل هو الذي يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل ووصف به الحاكم مبالغة قوله وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا قد يقيمون ولفظ ذلك اشارة الى ما اشير اليه بذا في وهكذا اعني تنزيل العالم منزلة الخالي او الى تنزيل من لا يكون سائلا منزلة من يسأل واختير ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام وملابس الانكار امارته الظاهرة كانها مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها

ونوب جيراني جديد والمنوال خشبة يلف الحايك الثوب عليها شبه الكلام الواقع باراة ملابس الانكار بالحبير وجعل ايراده للمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد والمكاوح المخاصم كدبه النفس بالتخفيف اي خيلت اليه ما لا يكون وكلمة ما اسمية مبنية بقوله من سهوله والعايد محذوف اي بما كذبته به والثاني هو التيسر والضمير للفاء وقد ولا شك ان المتصدي عالم بان الام مكاو وحاله الان على عدم تدبره لا غترازه يشعر بانكاره وكذا المحقق عالم بان في بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا مدلا بشجاعته واضعا رمحه على فخذه عرضا امارة انكاره فنزل العالم منزلة المنكر وصدر الجملة الاسمية بما هو علم انا كما اعني ان قوله ويعلمون عطف على ينزلون مندرج معه تحت كذلك لتقاربهما مع شدة الارتباط بينهما فلذلك لم يقل وكما يعلمون وهو عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلته فقلبها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة حينئذ الى قولهم مع المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا وليعود الضمير في معه الى مذكور لفظا اي مع المنكر دلائل وامارات اذا تاملها ارتدع عن انكاره ومعنى معه مع المنكر كونها معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقية الاسلام فانها لظهورها مشاهدة للمنكر جديرة بان يتاملها وقد يتعسف فيقال ما عبارة عن العقل الذي اذا تامل به ارتدع بحذف الجار واوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكره يتضمن امرا غريبا هو تنزيل وجود شيء منزلة عدمه لامور فالقه استشهد له بقوله لا ريب فيه اي لا شك في القرآن جعل وجود الريب كعدمه ونفاه على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين من الدلائل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام وتعرض لارتياب الاشقياء دون انكارهم اشعارا بانه تنظير لا تمثيل ويؤيده كونه تنظيرا ما سياتي من قوله ومن ابطل الكلام في اعتبارات الاثبات وقس على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب فيه كما ذكر في الكشاف بمعنى لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيقته

كان تمثيلا لانه حكم بنكره كثير من الاشقياء دون انكارهم اشعارا

بانه منظر لا يمثل ولو يدكونه منظرا اما يساتى من قوله ومن العكس الكلام فى اعتبارات

الاثبات وفق على عبارات النفى واذا جعل لاريب فيه وقد ترك تاكيده

تنزيل انكارهم منزلة عدمه وكله ذا اشارة الى اسلوب تنزيل الانكار

منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله وكم من شقى فى موضع الحال اى قال فى حق

القرآن هذا القول وقد كثرت الاشقياء المرتابون فيه قوله وهذا النوع اعنى

نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر فسره لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع

النعت كقلب العقيمة مع المكر مثلا تعالى استهش الا نفس جعلها ذات

هشاشة اى ارتياح وخفة للمعروف وانق اى اعجب وهز اى حرك والفكر

اول ما يستنبط من البير يقرح فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة الطبيعة

ثم اطلقت على الطبيعة نفسها ونشطه جعله ذا نشاط اى حركة فتور

والذهن قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم اراد ان الا نفس

ترتاح للاصغاء الى هذا النوع الواقع موقعه والاسماع تتعجب منه حال ورود

عليها والقرائح تهتز بوصوله اليها والقوى الدراكه تحرك سرورا القدوم

منازلها قوله ولامر ما اى ولامر من الامور عظيم تجد والطراد مطاردة

الاقران فى الحرب اعنى حمل بعضهم على بعض تعالى هم فرسان الطراد

والجار عن فى ميدانها بكسر الميم متعلق بالطراد الرامية اى الذين يرمون

سهم البلاغة فى حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة المحز فى الاعراض

عما فى الضمير والمحاورة المجاوبة وانه اى هذا النعت الذى هو نعت الكلام لا على

مقتضى الظاهر يسمى بالكناية وبيان ذلك ان الخبر المجرد من التاكيد يدل

على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار فى عرف البلغاء دلالة واضحة

فى الغاية والموكد تاكيدا قويا يدل على انكاره كذلك فاذا القى احدهما الى المخاطب

وقصد به التصريح دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما مر واذا القى المجرد

الى العالم

الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا

فقد ذكر ما يدل على اللازم اعنى الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعائى واذا القى

المجرد الى المنكر واريد ان معه ما اذا تامله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما

يدل على اللازم اعنى عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل فيه واذا القى

المجرد الى المتردد وقصد به ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم

اعنى عدم التردد واريد ما يستلزمه وكذلك اذا القى الموكد الى العالم لقصد به

انكاره بل لملابسته لامارات تستلزم انكاره فالكل من قبيل الكناية اذ لا

قرينة مانعة عن اراده معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام ولا

تلتفت الى ما يقال من ان ايراد الكلام فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية

عن انك نزلت ذلك المقام منزلة المقام الذى يطابقه ذلك الكلام بظاهره

لان هذا التنزيل مما يستلزمه ذلك الايراد وقد انتقل من اللازم اعنى ايراد الكلام

على الوجه المذكور الى ملزومه الذى هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل

والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم بينهما لزوم وفى اللزوم خفاء

فينتقل من لازم الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من نفس اللازم الى ملزومه فلا يكون

كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم فى ملزومه كما

فى قولك طويل النجاد والقول بان المراد من تسميته بالكناية مشابهته اياها

يبطله صريح الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والصريح والكناية اوصاف للالفاظ

معتبرة الى معانيها التى هى اغراض اصلية لها كما سيأتى وما ذكرتم من المعانى

ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هى اغراض اصلية منها

فى عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله ولذا اتى للكناية بتاويل ترك التصريح

انواع هى اقسامه الثلثة اعنى ما يطلب به نفس الموصوف وما يطلب به نفس

الصفة وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف وقد ينقسم ايضا باعتبار آخر

الى تعريض وتلويح وايماء وستقف عليها كلها هناك اى فى علم البيان فان قلت

بهذا الفن اعني نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر مراتي قسم من تلك الاقسام
من الثلثة قلت الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نعش الضعف فان المطلوب
بقوله ان بني عمك فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار قوله وان بهذا
الفن اشار به كما هو مقتضى المساق الى نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اخراجه
على مقتضى الظاهر سهل الماخذ قريب المتناول والعريكة الطبيعة وبقية السنام
يقال فلان لانت عريكته اى انكسرت نخوته وصار سلسا ولين السنام عبارة عن
الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ويقال انقادت قرونته واسمحت
قرونته اى ذلت نفسه وتابعته على الامور والضمير في منه راجع الى فن الاسناد
وفي لها الى صور وفي تكرارها الى الصور واخواتها وكذا باقي الضماير يعني ان المهارة
في هذا الفن لا يتيسر بمجرد الاحاطة بصورة واخوات لها بل لا بد ايضا من تداوله
التتبع والاشتغال بالتعلم في زمن متطاول ولا بد مع ذلك مما هو فضل وموهبة
من الله تعالى لا مدخل فيه للسعي اعني سلامة الفطرة عن الافات القادحة
لادراك الدقايق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب
وشدة قوة الانتقال اليها وصفاء القوة المستنبطة لها ووفور القوة الغايرة بها
لئلا تعجز عن كثرتها قوله ومن اتقن الضوابط المذكورة في اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة للنفي الا ان الامثلة لما كانت
من الاثبات الذي هو الاصل فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف
في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك تركت امثلته قوله واعلم انك اذا اتقنت
في هذا الفن اى فن الاسناد ويشهد لذلك اشارته ايضا الى اعتبارات النفي الجارية
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من له ذوق سليم وان انزال القرآن المجيد
على مناهج القسمين معا الحذاقة المهارة وصدق الهمة خلوص العزيمة واستفراغ الجهد
بالضم بذل الطاقة وبالحرى اى وطلبت بالحرى صدق همتك واستفراغ جهدك
او الحرى بذلك والجملة معترضة بين الشرط وجوابه تسلق الجدار اذا تسوره وعلاه

وضميره للفن كضمير فيه والعثور الاطلاع اى تطلع على تفاصيل الاسباب
المقتضية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قوله الفن
الثاني لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه قد تقدم ان ارتفاع
شان الكلام في الحسن وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال فيتفاوت
حسنه زيادة ونقصا بتفاوت الانطباق عليه شدة وضعفا ومنه يعلم ان
مدار الحسن على الانطباق يوجد بوجوده ويعدم بعدمه فقد علم هناك ايضا ان مدار
قبحه اعني لا حسنه على لا انطباقه قوله على انطباق تركيبه اشار بزيادة لفظ
تركيب الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه سواء كان
راجعا الى هيئته التركيبية او الى مفرداته من حيث انها واقعة فيه قوله وجب
جواب لما وفاعله ان يرجع قوله ايها الحريص وصفه بالحرص والانتصاب
والتفحص بنشاطه والاقتداح استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين
والاسفل زندة والزناد جمع فان حمل على حقيقته الجمعية كان مجازا عن القوى
الادراكية لان عقلك لا يشبه بجمع من الزند وان حمل على مجموع العودين اللذين
هما كآلة واحدة فقد شبه العقل به لاشتماله على نكت لطيفة مضيئة مستخرجة
منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح والمزية الفضيلة والتفاضل التغالب
في الفضل كالتسابق في السبق والتفاضل في الزمن والخاطر في الاصل ما
يختلج في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب وقوله نور عقلك وعين بصرك
من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار النور للقوى الادراكية وان يجعل العين
تخييلا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقوله في التصفح متعلق يرجع
وفي ايراده حال من مقتضيات او الاحوال واراد بالكيفيات المختلفة ما يجتمع
كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير وقد يقال المختلفة ما يجمعه مع مقابله
على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والمتنافية ما يتبدل معها اللفظ
كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وحتى متعلق يرجع

والمعرض الثوب الذي يعرض فيه الجارية على المشتري وضمير فهو لسرور المسند اليه
والرهان مصدر راهنه والمراد ما يراهن عليه والجياد جمع الجواد من الفرس والنضال
في الاصل المناضلة اي المراماة والمراد ما يناضل عليه قوله فتعرف عطف على
ترجع ولتضمنه معنى العلم علق بالاستفهام وكلمة ما في انما زائدة وفي قوله
تعرفه وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة ههنا كالطي والتقديم والتاخير
وغيرها مصادر للافعال المبنية للمفعول واضافته تفنن ولذلك عاد التنكير
في قوله واطلاقه حال التنكير وفي قوله اما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله او معرفا
باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا وما عطف عليه اي او تعرفه
معرفا باللام ولو قال او باللام على تقديره او تعرفه باللام لاوهم عطف الظرف
اللغو على الحال قوله تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب
تخصيص التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله تقتضي تقديمه المسند اليه
معرفا او منكرا كما يدل عليه صحة تاخيره عن تنكيره ولما كان التقديم متناولا
للمعرف والمنكر معا قدمه على ما يختص بالمنكر من التخصيص والاطلاق واما تاخير القصد
عنه اعني عما يختص بالمنكر فلعله لقلة قصر المسند اليه على المسند واتما قال على الخبر
دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر فان قلت لماذا
قابل تخصيص المنكر باطلاقه ولم تقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه قلت
لان المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سنذكره فالمقتضي
لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول علم منه ما استغني عن
ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل في شيء منهما بل
احالهما على المهارة فيما تقدمها فلا بد من ذكر بما صرحا واحالتهما معا اشعارا
بالاهتمام بكل منهما قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه شرع
في التفصيل بعد الاجمال الضابط وكلمة اذا ههنا ظرفية مجردة اي هي الحالة
ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا له الى آخره ويعلم منه ان خصوصية الحالة

هي مضمون ما اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا ههنا ليست بظرف بل اسم اي
الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا استحضاره للمسند اليه وعرفانه بقصد
اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونها
الغاز وتعمية ولا بد فيها من استحضار السامع ذات المسند اليه ومن عرفانه بقصد
المتكلم اليه ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح يندفع به التحكم وضيق المقام اما
الوزن او خوف ملال السامع او سامة المتكلم او فوات الفرصة وانما قال بناء
على الظاهر لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا بل بالنظر الى الظاهر لوجود
القرينة المغنية عنه ولانه قد يحصل بذكره فائدة كالتنبيه على غباوة السامع و
الاستلذاذ وغيرهما ونبه بذكر التخييل اي ايقاع الشيء في الخيال على ان ما ذكره
ليس امرا حقيقيا بل الشاهد في الحذف العقل مع اللفظ المقدر وفي ذكره اللفظ
مع العقل ايضا وقوله من حيث الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد
ان التعويل من حيث الظاهر مخيل بل ان هناك تخييلا ناشئا من حيث الظاهر
قوله وكم بين الشهادتين اي وكم فرق حاصل بين الشهادتين اي بينهما فرق كثير
فقل وبين الجملة الاسمية في موقع الحال من شهادة العقل وشهادة اللفظ قوله
واما الايهام اراد انه امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف التعويل اذ هناك شائبة
ثبوت واطلق اللسان اولا ايهاما لادعائه كونه في الجثة والزداله بحيث يتلوث به
كل لسان ذكره وقيده بالمخاطب ثانيا لاستبعاد ان يدعي انه من الشرف
والنباهة بحيث يتلوث بكل لسان يذكره بل ذلك تواضع من المتكلم على معنى
اني اصونه عن لساني قوله واما لان الخبر لا يصلح الا له اشار الخبر على المسند
دلالة على ان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ فان الفاعل لا يحذف و
اورد لهذا مثالا مخصوصا لقلته والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما
يريد فعله فلا يرد على المصنف انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق
ولا يخلقهما ولا يفعلهما ومثال الادعاء قولك واهب الالوف اي الامير

فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت لا شك ان العقد
الى عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما
مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير النكت التي يمكن اجتماعها
قوله واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظايره ورود الاستعمال على تركه
يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف منه المسند اليه
من غير قياس وتمثلت به في مرامك على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على
تركه كقولك رمية من غير رام وخير قليل وفضحت نفسي الى غير ذلك واذا
سمعت منهم ما حذف منه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من
اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد
على ترك نظايره فيختص بالقياس وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه
لا يتصور حين يتكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك
نظايره فانه يتصور منه ومن غيره والضمير في كقولهم ان كان للفصحاء كان مثالا
للاستعمال الوارد على ترك النظاير وكذا ان كان للنحاة ولم يسمعوا خصوصية
هذا التركيب وان سمعوها كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه ولما كان في
اتباع الاستعمال نوع خفاء قرنه بمثال قوله واما الاغراض سوى ما ذكر
يعني ان المرجح لا ينحصر فيما ذكر بل هناك اغراض كاختبار تنبه السامع او مقدار
تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته الى الغباوة او عن تحقير بتعريبه
لفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنتان وثلث او ازيد كما اشرنا اليه
قوله لا يهتدى الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم اى يهتدي بهما
الى ادراك تلك الاغراض من تراكيب البلغاء دون غيرهما فتتبع تراكيبهم وراجعها
فيما قصد بها من الاغراض تهتد اليها ولذلك امرنا بالمراجعة اليها في الامثلة التي
ذكرها وكلمة ما في قلما وطالما كافة للفعل عن طلب الفاعل ولذلك كتبت موصولة
واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقهما ان تكتب مفصولة ومثال

اشارة

قوله

اشارة الى موضع التهدى الى الاغراض ومعنى القلة النفي بدليل الحصر السابق
اذ لم يقل انا عليل لا يصح جعله ظرفا للتجدد ولا للقول راجعهما بل هو تعليل للمراجعة
وكذا حيث وجبن المذكوران فيما بعد والحذف فيهما يحتمل ضيق المقام والاحتراز
عن العبث وتخييل التعويل وسهر دائم اما مبتدأ اي لي سهر او خبر اي سببه علتي
سهر والجملة استينافية فيقدر على الاول ما بك عليلا وعلى الثاني ما سبب علتك
ويلطم وجهه حال من ضمير سريع والحذف لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسمه الظاهر
لاضميره كانه يتوهم من قوله سريع والسين في ستشكر للتاكيد اي لا اتركه البتة وان لم
واياديه جمع ايد من اليد بمعنى النعم وهو مفعول ثان اي ذي تعال شكره النعم او بدل
اشتمال من عمرا اي اياديه له ولم تمنن من المنة والمن بمعنى القطع ولا مظهر الشكوى
بروي بالكسر على ان لا زايدة مذكرة للنفي الذي يتضمنه غير وبالرفع على انها بمعنى غير
لكن اعرابها على بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهير عن اللسان
او ذكارة النقيب والحسب ما يعد الرجل من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان
احسابهم كالها ووجوههم كالها اضاءت لهم الليل البهيم وبدت الدجى بالضياء
الى غاية يتنزل ثاقب الجزع وهو الخرزة المعروفة تنظمه في سلكه وهذا تخييل
وتصوير لشرف احسابهم وشتايتها وبهجة وجوههم وبهائها وقوله كلما انقض كوكب
صفة لنجوم تقدير العايد اي كوكب منها والمراد انهم سادات وكبراء يتعقد بهم
اذا مات منهم سيد قام مقامه اخر منهم يجمع اليه الباقون وقايلا نصب على التميز
اي عن قايلية وتحتمل الحال قوله اذ لم يقل هذه سورة انزلناها وذلك
لتعين الخبر اعني السورة الموصوفة بما ذكر من الصفات ليست الا هي وتجوز
ان تجعل من حذف المبتدا اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها والحذف في
نارحامية للاختصار ودفع التكرار على التوالي وانما قال على احد الاعتبارين
فيهما مناسبا لمن حملها على حذف الخبر اي صبر جميل اجمل او طاعة معروفة امثل
قوله يحسب تعين المعروفة فان فسرت بالمشهورة فانها بالانسان دون العلب

فالتقدير طاعتكم فان قلت لابد في الحذف من استحضار المحذوف كما مر فكيف جاز
في كلام واحد ان يقدر المسند بانه والمسند اليه اخرى على وجه ممتلعه قلت جاز
ذلك باعتبار تعارض القراين فباعتبار كل قرينة يتغير محذوف قوله
واما الحالة تقتضى اثباته فهى ان يكون الخبر من العبارة في بيان الحالة اظهر تمام
ذكرها اذا او متى لان المذكور ههنا نفس الحالة لا نظر فيها الذى يحوج الى تاويل
وهو ان يقال لتلك الحالة اعتباران خصوصيتها وكونها حالة مقتضية للذكر فهى
بالاعتبار الثانى حاصلة في زمان ثبوتها بالاعتبار الاول والمراد بعموم نسبة الخبر
الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى
متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القراين المعينة فان لم يرد تخصيص
المسند اى اثباته لمعين جاز الحذف فيهم حيث لا قرينة معينة اصلا انتسابه
الى كل ما صلح دفعا للتحكم كقولك خير من هذا الفاسق اى كل احد وحيث
تعارضت القراين يحمل على مقتضى كل بدلا عن الاخر كما في طاعة معروفة وان
اريد تخصيصه بواحد على التعيين فلا بد من ذكره لعدم قرينة معينة على الخصوص
وليس المراد بالتخصيص القصر في الثبوت بل التخصيص بالذكر في الاثبات و
من زعم ان عموم نسبة الخبر عن عدم القرينة مطلقا لان مثل خالق لما يشاء
وخير من الجاهل وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين
لا يستلزم انتفائها مطلقا اذ لها افراد اخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره فان قلت
اذا لم يوجد قرينة الحذف وجب الذكر فكان موجبا للاثبات لا مرجحا له قلت
الحالة المقتضية تتناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله زيد جاء
على صيغة اسم الفاعل او على صيغة الماضى فيتكرر الجملة الفعلية في الخبر كرر
المفرد وانجح من نجح الامر اذا تيسر وسهل والباء في به زائدة في المفعول اى الله
ايسر مطلوب واسهل حصولا من كل ما يطلب او من انجحت حاجته اذا قضيتها
وبناء التفضيل من باب الافعال قياس عند سيبويه والبارح للتثنية الالية

اى مواقضى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها ولولا ملاحظة الالية لكان الخبر
حقيقا بتقديمه لما لانه الاقضى للحوائج كلها لكن ربما كان غيره اولى بان يجعل
وسيلة واله في طلبها والحقيبة ما يحمله الراكب خلفه واضافتها الى الرجل
مجازية لادنى ملابسة قوله واذا ترد الى قليل تقنع عطف على راغبة
لا على معمولها اعنى اذا رغبتها لفساد المعنى وقد اشار في الخبر الى الجملة
الشرطية ايضا لكنه ترك الاسمية قوله او يذكر نصب على يكون والمعنى
او يراد ذكره فان اراده ذكره للاحتياط حالة مقتضية لاثباته لا الذكر نفسه
واحتياطا مفعول له على طريقة قولك ضربت زيدا تاديبا وقوله لعلة علة للاحتياط
وبالقراين متعلق بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف
على احتياطا فان حذف اللام مع شرائط النصب غير واجب واراد بزيادة
الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القراين لكنه يذكر لزيادة ايضاحه
وتقريره في ذهن السامع قوله كما يكون في بعض الاسامى كاسماء الاوصاف
مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية والكنى والاعلام
الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعانى الاصلية كاسد وكلب وابى الفضل
وابى جهل قوله والمقام مقام ذلك اى مقام التعظيم او الاهانة وهذا
الشرط معتبر في جميع ما ذكره وما ياتى في المسند اليه وغيره الا انه اشار اليه
في بعض المواضع تذكيرا وتاكيدا ولذلك اعاد الفعل في قوله او يذكر كان
ولو ابدل اصغاء السامع بسماع المخاطب ليتناول بسط موسى عم لكان
اولى قوله فيبسط بالرفع على انه خبر اى فهو يبسط ويروى بالنصب
عطفا على المقدر المنصوب اى او ان يذكر للاصغاء فيبسط والافتراص
انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والواو في قوله وكان للعطف على قبيل
او للحال بتقدير قد من ضمير له وانما كان يتم الجواب بمجرد عصا لان السؤال
عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب وكلمة ثم متراخى في الرتبة

ومتى عطف على مقدر اى فلم يقتصر على ما هو جواب تام والمعطوف ثم هو مجموع الافعال
الثلثة اعنى ذكر المسند اليه وزاد فقال وللعطف على كان وجه حسن اى ثم
تخطى الجواب التام وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ماهيته جميعا لما
ليظهر له المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه حقيقة وتشابها القدرة الباهرة
فلما فطن موسى عم لذلك اجاب بانها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به
افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش بها وما يناسبهما فليس هناك بسط للافتراض
الذى تم اجزاءه فى تلك الحضرة قوله ونظيره فى البسط الا فى كونه الافتراض
اى البسط ههنا للابتهاج ولا فى كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه والاصل
ان يقال بالمواظبة عليها اى على العبادة الا انه نزع الخافض وعدى المصدر
بالايصال قوله اوله ان الاصل اى الراجح هو ذكره مع جواز الحذف لقيام القرينة
يقصد رعاية الاصل اذا لم يعارضه شئ من نكت الحذف قوله اوما يجرى
هذا المجرى مثل سد طريق الانكار على ان مع والتصريح باسم المسند اليه للتنويه
بجريانه على لسانك اوليتشرف بذلك اوليتعجب منه نحو الصبى يقاوم الاسد
وايصال زيادة المسرة الى المخاطب نحو حبيبك على الباب هو تعين كونه مقدما
او مؤخرا وكان حق العبارة ان يقال اوما يجرى هذا المجرى الا انه عطفه على المجرور
الذى يجوز حذف اللام منه اعنى قوله لان الاصل قوله واما الحالة التى
يقتضى تعرفه لما كان تعرفه اى كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكرا والحالة المقتضية
لتعرفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام و
تفصيلا للمرام وزاد لفظ مثل تعميما للفائدة بان ما هو على حالها وصفتها مقتضيها
ومعنى الاعتداد انها تعد فى متعارف الناس فائدة فيقال افادنى كذا
قوله والسبب فى ذلك اى فى اقتضاء القصد الى افادة الفائدة المعتد بها
تعرف المسند اليه واراد بفائدة الخبر ههنا ما هو اعم من المصطلح عليها وبالحكم
وقوع النسبة اولا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما مر وجواب لما

محذوف

محذوف اى لما كانت فائدة الحكم اولازمه الذى هو حكم ايضا انحصرت فائدة الخبر
فى الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد تحققه فى نفس الامر لكثرة
شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب لقلتهما مراتب متفاوتة فمتى كان الحكم
بعيد التحقق فى الواقع كان بعيد الارتسام فى الاذهان فكان اعلامه للسامع
مما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد فكان تعريفه اى
اعلامه افيد فمدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذى
من شانه ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه ومدار بعده عن المعلومية
على بعد تحققه فى نفسه وبعد تحققه فى نفسه بحسب تخصيص طرفيه اعنى المسند اليه
والمسند كلما ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت
منبها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين ينكشف لك ما قررناه من ان بعد
تحققه بحسب تخصيص المسند اليه والمسند ومن ان الاعتداد بحسب البعد
وانما نسب البعد تارة الى تحقق الحكم واخرى الى احتمال تحققه نفينا فى الصانع
قوله وتنصح مجزوم على انه جواب الامر اعنى فاعتبر قوله ثم ان تخصيص المسند
اليه يريد قد تقرر مما تقدم ان المسند اليه اذا كان اخص كانت فائدة
الخبر اقوى ثم ان للتخصيص مراتب اقواها ان يكون معرفة خصوصا اذا كان
مفيدا لفائدة زائد فظهر ان القصد الى افادة فائدة كاملة يعتد بمثلها يقتضى
تعرف المسند اليه قوله وهى اى اقسام المعرفات وترك العاطف بين
الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات
هذه الاشياء واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدأ حقيقة
او حكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت
اليه كون المصنف لان اشعار العاطف باستقلال كون كل جزء اظهر الا ترى
ان ترك الواو فى حلو حامض اولى من ادخاله الا انه جوزه ابو على والعبد المذكور
فى النحو هو ان لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام كشبه وغير ومثل ليشتهر المضاف

بمثابة المضاف اليه او بمغايرته قوله اولما زاد على ذلك اى على كون
المسند اليه احد اقسام المعرفات والضمير فى قوله من كونه للمسند اليه المعرف
اولاحد الاقسام والتوابع الماجمع تابع لانه صار اسما فيوصف بالخمسة كما فى
صدر هذا الفن اوجمع تابعه فيوصف بالخمس كما فى نسخة المصنف ههنا جاعلا
المعطوف من التوابع تخصيصه للمسند اليه ظاهر فكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا
الى العطف بكلمه اى وقد عرفت حال الفصل وكونه مختصا للحكم بالقصر قوله
واما الحالة التى تقتضى كونه مضمرا فهى اذا كان المقام مقام حكاية اى كان الموضع
موضع حكاية وتعبير عن نفس المتكلم فى المسند اليه قوله انا الذى يجدونى معناه
انى صرت غصة فى صدورهم لازمة لا تسوغ ولا تؤب نزل نون الوقاية مع نون
الاعراب فى يجدونى واورد بدل ضمير العايد الراجع الى الموصول ضمير المتكلم
نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتدا اى الذى هو انا كما فى قوله كرم الله وجهه انا الذى
سمتنى امى حيدره ونظيره قوله انت الذى تنزل الايام واخواته المذكور بعده
وفى صدورهم مفعول ثان ولا ارتقى حال والصدر بالفتح اسم المصدر اى ارتقاء
صدر والمرعث لقب بشار بن برد لرعثة اى قرطة كانت له فى صغره
ومعنى البيت دعوى الاشتهار ولا اخفى على احد موكدة للجملة الاولى وذرت
بى اى اطلعتنى وشهرتنى او طلعت طلبته بى اى انا معها يعرفنى من يعرفها وبنو
التاركون والآخذون اى المشهورون بذلك على ان اللام للعهد او المخصوصون
على انها للجنس اى لا يقدر احد على ان يجبرنا على خلاف ما اردنا قوله على ذلك
اشارة الى كونهم بنى اعمام اى نحن مع ما بيننا من سبب العمومة قرابة بينا بطن
محشوة بتباغض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والفساد بحيث لا تقبل اصلاحا
كاملا وضربا كتشقق القدح العظيم انا عطى شاعبا اى مصلحا للاقداح لم يقدر
على اصلاحه بحيث ينكتم عيبه بل يبقى متشاخا اى متمايلا غير مستتر من تشاخت
اسنانه اى اختلفت قوله او مقام خطاب اى موضع تعبير عن حاضر وجه اليه

الخطاب

الخطاب فى المسند اليه من عدنان حال من المنادى لما فى النداء من معنى الفعل
او صفة للاكارم بتقدير متعلقه معرفة وبالمجد اى وبالمجد اى وبتقديم الشرف كابنا من
طرف الاب والام تنزل الايام منزلها اى تمنعها ان تتجاوز طورها وتظهر جورها
وتمسك الارض من ان تخسف بما عليها وتضطرب فيخرج الاشياء عن نظامها
اى لك مقدرة تامة ومرحمة عامة وقد علموا جملة معترضة اى قد علم الناس بتلك
وحسبك المذكورين قوله فجعت بهم صفة اقوام وخلق لتاخير كان والسمع
فى الاصل مصدر فاطلق اولا بمعنى الجمع وثانيا بمعنى الواحد اى فجعت فكل اقوام
كثيرة فخلى ما لكهم لى ولمن ما تشتهى من اسماعا وابصارا اى لم يذهب اسماعنا بسماع
نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وانت مع وحدتك لم تدع لنا منها الا شيئا اى
شيئا قليلا فامر عيشنا اى صار مرا الى حد الغاية وراءه والدجى الشير فى بعض الليل
فاضافته الى الشرى من اضافة البعض الى الكل والجون جمع الجون مثل قولك
رجل صنم اى قوى وقوم صنم وقيل جمع جونى كعرب وعربى والجملة جانب الوادى
والجثوم جمع جاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض وهذا البيت من ابيات
ابن الدمينة كتبها الى حبيبته امامة يعدد عليها ما ناله فى شانها من المشاق
فاجابته بابيات منها قولها انت الذى اخلفتنى ما وعدتنى تعدد عليه جناياته قوله
وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين وذلك لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام
لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى كلى بشرط استعماله فى جزئياته المعينة
على اختلاف الرايين فحقه ان يستعمل فيما وضع له او اشترط فى وضعه استعماله
فيه واراد بقوله مع ان حق الخطاب ان يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها
اليه ولو قال لمخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له اسد فى المعنى
من قولك حصل الخطاب معه ثم يترك اى حق الخطاب ميلا وذهابا الى غير معين
قوله كانك قلت ان اكرم او احسن يعنى كما انك لا تقصد ههنا مكرما او محسنا معينا
كذلك فى صورة الخطاب وغاية العدول عن هذه العبارة الى الخطاب المبالغة

فى تشهير سوء معاملته كانك حضرت كل واحد ممن يصلح ان يخاطب فخاطبته بسوء معاملته معه وصورته فى ذهنه وقوله قصدا مفعول له للنفى فى قوله فلا تقيد اى تترك ارادة المخاطب المعين قصدا وكانه انما قال او احسن مع ان الظاهر والحسن بالواو ايماء الى ان كل واحد منهما شرط له جزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان عموم الخطاب يقتضى بسبب الرؤية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يصلح ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية يكون عاما يدل على ان حال المجرمين تناهت فى الظهور الى غاية فلا يختص اى حال المجرمين رؤية راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية يتيسر له رؤيتها فله مدخل فى الخطاب برؤيتها قوله وكذا امثال لو اتى وحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون على العموم يحمل عليه امثاله الكثيرة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ولو ترى اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد تعميم الخطاب تحسين الكلام كقوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا وانما قال او كان المسند اليه فى ذهن السامع عطفا على قوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل ومقام غيبة عطفا على مقام الخطاب لان الاضمار الظاهرة للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع امرين الاول كونه حاضرا فى ذهن السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا ومعنى واما لكونه فى حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية الثانى ان يقصد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجرى على خلاف مقتضى الظاهر كما فى ضمير الشان وضمير نعم على سياق وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من حيث الحيثية كقولك ان جارك زيد جارك فاضل كامل ومع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير اجراء على خلاف مقتضى الظاهر كقولك جاءنى رجل فقال الرجل قوله من ابيض الوجوه اى تم من البيض وجوههم وبنى سنان بدل او نصب على المدح وحيث بنا وامفعول حلوا اى تحللنا وامن الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث والوحى

كنه

كنه المعتصم بالله وبدا العلى استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقناة الظهر فقراته وقيام القناة استواء القامة واشتداد الكاهل اى ما بين الكتفين عبارة عن غاية القوة وكمال الشباب واى شرطية جزاؤه فلجته ومن متعلقة بالنية واللجة معظم الماء والساحل شاطئ البحر قوله وعنه مذاهب اى طرق يذهب فيها ويتفصى بها عن المكروه والضير عليه فكيف لا يحمد اذا لم يكن هناك طريق من تلك الطرق فان قيل يلزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى كما يشعر به وكيف اجيب بانه فى حال الاختيار القاء النفس فى التهلكة باختيار فاذا حمل هذا كان ما لم يكن القاء باختيار اولى وايضا كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه قوله ليس عنه مهرب اى لا مهرب عنها سواه دفعا للتناقض اولا مهرب اصلا واراد بكون الصبر مهربا انه بمنزلة المهرب المنجى فانه اذا اطمان النفس بان الخطب اولا مهرب فى الحال فانه المهرب المنجى فى المآل قوله واما الحالة التى تقتضى كونه علما قوله بعينه اى ملتبسا بعينه وتشخصه احترازا عن النكرة وقوله ابتداء اى اول مرة احترازا عن ضمير الغيبة والمعرف بلام العهد وقوله بطريق تخصه اى لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج به الاعلام المشتركة بل سائر المعارف فان قلت بهذا القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن فى تفصيل القيود والاحترازات تحقيق لمقام العلمية على وجه ابلغ لا يقال علم الجنس كاسامة خارج عن الضابط المذكور لانا نقول لا باس اذ الكلام فى الاعلام الحقيقية وعلمية الشئ على الشئ اذا جعلت عليه لا تتجاوزه الى غيره اى سوى كونه وعلو همته لا يظهر حاجة وتشيع عطيته ولفظ الله هكذا معرفا باللام غلب على ذات المعبود بالحق واما الله فمن الاعلام الغالبة نظرا الى اصله ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة

لا يصح اطلاقه على غيره والله يعلم جرى مجرى القسم وجوابه ما تركت قبالهم وبالباء في بانتعو للتعدية اى حتى جرحونى وعلوا فرسى بدم اشقر ذى زبد لكثرته وغليانه يعتذر بذلك عن فراره قوله قال الله تعالى تبت يدا ابى لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه فى الظاهر ومسند اليه فى الحقيقة لان ذكر اليد كناية اى تبت ابو لهب وهذا دعاء وتب الذى بعده خبر قوله والاسم صالح اى والعلم صالح للتعظيم او الاهانة دون غيره من الاسماء التى يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم لاحدهما باعتبار انبائه بحسب معناه الاصلى عن شرف وكمال او خسة ونقصان فالكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة كابى الفضل وابى المعالى وابى المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل والمذمومة كابى الفضول وابى الشر وابى جهل وقفة وبطة وكرز قوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة وتوجيه الكناية فى ابى لهب انهم يعتبرون فى الاعلام المعنى الاصلى لانهم يكنون اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة يتفالون بذلك ومن البين فى ملاحظة المعنى الاصلى فى الكنية قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كى اراه بشوق كان يجذبنى اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابا لاله وقول من خاطب من الكفرة الصديق رضى الله عنه بابى الفصيل فابو لهب معناه الاصلى ملابس اللهب الحقيقى فاطلق ابو لهب على الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلى اعنى ملابسة اللهب لينتقل منه الى لازمه وهو كونه جهنميا وانما قال هذا جهنمى بالتنكير تهويلا كانه قال اى جهنمى ولك ان تقول لما اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم دالا على كونه جهنميا دلالة حاتم على انه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار للمعنى الاصلى وان اطلق على شخص اخر كان استعارة فاذا قلت ابو جهل وقصدت الى كونه جاهلا فقد اعتبرت

المعنى الاصلى اى المعنى الاصلى اللغوى ولم تجعله كناية عن شئ فتامل فان هذا المقام مما اشتبه على قوم قوله او ما شاكل عطف على مقام احضار او مقام ابهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر ومن الامور التى لها مدخل فى الاعتبار ايقاع المخاطب فى المسرة بنحو سعد وسعيد او فى المساءة بنحو سفاك وسفاح والتنبيه على غباوته بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذى يخصه قوله واما الحالة التى تقتضى كونه اى كون المسند اليه موصولا اى معبرا عنه بموصول فهى حاصلة فى زمان صح فيه احضاره بعينه ولفظة متى لمجرد الظرفية مجازا ومآل المعنى ما سبق تحقيقه قوله معلومة الانتساب الى مشار اليه اى الى معين عند المخاطب يشار اليه باعتبار تعينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهى معلومة الانتساب الى شئ لا الى شئ معين عنده الا ترى انها لا تقع صفة الا للنكرة قوله واتصل باحضاره اشارة الى مرجح الموصولية بعد ذكر المصحح ولا بد منهما فى كل حال لكنه قد لا يفصلها لقلة المرجح كما فى المضمر والعلم وقد يفصلها كما فى الموصول واسم الاشارة واراد بالعرض الباعث المتناول للغايات التى يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر وللحامل الذى يتقدم وجوده على ايراده كعدم العلم بغير الصلة والاول سيبحان قوله سواه اى سوى انتساب الجملة اليه قوله فتقول الذى اى فح تقول فان قلت جاز ان تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود تمييز وجوه التعريف واختار فى المثال الاول معك لانه انسب بحبره وقال فى الثانى معنا دون معى ليشعر بعلم المخاطب ذلك فى الثالث على انه اذا اتفق علما المتكلم والمخاطب معا فى مادة جاز ان يلاحظ اسناد كليهما او احدهما قوله او ان يقصد زيادة التقرير لينادرج مع الاغراض السابقة فى كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متاخرة عنه والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء

وذهب كالذي يخادع صاحبه عما في يده اي خادعته عن نفسه واحتالت في
طلب مواقعته اياها فاستهجن في الحكم بالمراودة على المرأة التصريح باسمها
وذكرت بالموصول الذي يفيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه فان
كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة جماله حينا فحينا مما يحمل على مراودتها ويفيد ايضا زيادة
تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف عم لان امتناعه منها مع كمال قدرته عليها
يدل على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعيينه لان
في زليخا وامرأة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني
احتمالا ليس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهود وتعيينه قوله والعدول
عن التصريح تاخير هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته التي هو في بيتها ثم
عدل بانه مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا قوله كثيرا اي مصيرا كثيرا
او زمانا كثيرا وان اورث المصير تطويلا ومن لطيف هذا النوع اعني العدول
عن التصريح حكيه الشاعر في قوله قالت ليترب معها جالسة في قصرها هذا الذي
اراه من قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن قالت لمن له
ودلالة ابن اخت خالتك وابن امك على المخاطب بشهادة العرف وقرينة
المقام المختصة للعام فان الثاني يتناول اخاه والاول يتناوله وابن اخت
اغرى قوله ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر ارادة لما لم يصرح باسمه
بل كنى عنه صارت نسبة الحماقة غير مصرح بها تبعا لان الكناية ههنا في نفس النسبة
والربيعة جبل فيه علق عدي يشد به صغار الغنم وتكبيرها للتعظيم ولا محالة
بمعنى لا بد من حال يحول اي لا تحول ولا انفكاك عن احد الامرين بل هو لازم
قطعا لانه ان كان صادقا في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار
وان كان كاذبا فقد دخل بالانكار في ربقة التهمة بفتح الهاء على وزن اللحمة وتوسيط
لامحالة بين الكذب والتهمة اشعار متعلقة بها قوله وكذا يحكي قيل ما زائدة
ليوافق المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه المحكي بالمحكي لا الحكاية بالحكاية

بالحكاية

بالحكاية ومعنى اين انت فراق شغل انت بحب فكرتك منك بملك
فراغ بال للاستماع قصتنا ولما كان في هذا السؤال سوء ادب غاظ شريحا
حمله على مفهومه الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب بما فيه غلظة اي
انا بين حماديك قوله بعيد سحيق اي مكانك بعيد في غاية البعد فقد تعبت
في الاستفال عنه وفيه نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه ولما
الهلع بما جرى على ولده غلبه الكمس سورة غضبه فرضحت به وقال خير متقدم
ثم دعا له اي اعرست ملتبسا بالموافقة والبنين وزاد في الدعاء بكون الولد
هنيئا اي لا يغايه مرضيا وبلوغه حد الفروسية قوله الشرط املك تمامه عليك
اولك وهذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي هو
اقوى تملكا وتصرفا فيك منك في زوجك اي يجب عليك الوفاء بالشرط
قوله علام يتشعر عدى التصريح بعلى لتضمنه معنى التنصيص قوله او ان توميء
عطف على قوله او ان يقصد هذا هو الغرض الرابع وقد ذكره باسلوب الخطاب
كالغرض الاول بعد ذكر الثاني والثالث لصيغة المبني للمفعول وذلك
اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا واختير لفظ البعيد لبعد العهد عن المشار اليه
بتوسط قصة العدول عن التصريح وقد فسر الوجه ههنا بعلة انتساب الخبر الى
المسند اليه نظرا الى ظاهر المثالين فورد ان الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض
الامثلة المفرعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء وان التي ضربت
وان الذين ترونهم فدفعه بعضهم بان كلمة ثم في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة
الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردود بان لفظة ثم وذكر التفريع واسم الاشارة
للتقريب يناد على فساده وفسر ايضا بطريقة الخبر وجهته كقولك عملت
هذا العمل على وجه عملك اي على طريقته وطرزه فالمعنى ان تاتي بالموصول مع الصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي جنس ومن طريق من الثواب والعقاب
والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تاتي بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطن

على خاتمة كالارصاد في علم البديع وليس بشيء اما اولا فلانه يقتضي استبداداك
لفظ البناء لان الذي له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا
فلان الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة اي وسيلة الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني
المتفرعة كما ستعرفه فالصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اي اسناده
الى المبتدأ وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر في نفس الامر اولا فان الايمان
سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على اسناده الى الموصول وبنائه عليه
وكذا الكفر بالقياس الى الدركات قوله ثم يتفرع على هذا اي على الايماء
الى وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان تومئ اي فيحصل الايماء
ثم يتفرع وقوله وربما جعل استيناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى
التعريض بالتعظيم اي لغير الخبر من المتكلم والمخاطب والغائب نحو الذي يرافقك
ويرافقك او يوافق زيدا فالمرافقة المقيدة باحدها علة لثبوت الاستحقاق
اذ علة وباعثة على الاسناد وذكرها وسيلة الى التعظيم وكذا الحال اذا قلبت الخبر
وعرضت بالاهانة قوله ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول وانما
فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم ههنا من الحذف
لا من الايماء اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي تقصر العبارة عن بيانها كثرتها
وفظاعة شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر افرد تعظيم شان الخبر
عما تقدم لانه لظهوره بمنزلة التصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم
الحاصل من عرض الكلام اي جانبه وربما جعل ذريعة الى اهانة الخبر كقولك
الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه وسمك السماء ليس علة لبناء البيت
بل هو علة حاملة على اسناد ما الى ما اسند اليه هو ذريعة الى تعظيم شان الخبر على الاصول
من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا ترى انه لو قيل بنى لنا بيتا الذي
سمك السماء كان تعظيم شان بناء البيت باقيا ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا
فالتعظيم ناشئ من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على هذا

حال المرافقة والمفارقة فان التعظيم او الاهانة ناشئ منها تقدم الموصول او تاخر
وقرب البيت في مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل
لاسناد الزوال اليها وذريعة الى تحقق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك
السماء اذ لا يدل على تحقق بناء البيت ولو قيل غالت الغول ود التي
قربت بيتا مهاجرة لكان فيه تحقق الخبر ايضا وكذا ظن المخاطبين بكون تلك
الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وذريعة للتنبيه على
الخطاء ولو قيل يشفي صدركم غليل صدرا الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه
باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة في دار الميت باعث على الاخبار بايناس الرحمة
اياه تسلية للمتخلفين وفيه تنبيه على معنى اخر هو ان الاولى بهم تعليل ما يوجب
تلك الوحشة من جزعهم وتفجعهم ولو اخر الموصول لكان التنبيه على ذلك المعنى باقيا
قطعا فقد استبان ان الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى تلك المعاني
كيف ولا يشتبه على ذي مسكة ان قولك الذي يرافقك يستحق الاجلال وقولك
يستحق الاجلال الذي يرافقك سيان في التعظيم الناشئ في ايراد المسند اليه
موصولا ثم المصنف اورد الكلام في الجملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من
تقديم ذكر الذات على الصفة فذكر بناء الخبر دون اثبات المسند له والا فلا
فرق بينها وبين الفعلية في افادة هذه النكت اعني الايماء وما يتفرع عليه وانما
اطنبنا في توضيح المقام لتثبت اقدامك في دفع تمويهات الاوهام قوله
بيتا وهو بيت العز والشرف دعائمه ذلك البيت اعزاني اقوى واطول من
دعائم كل بيت وسميت الكوفة كوفة الجند لانه جند كسرى بها غالت اي
اهلكت وذهبت والغول فلا يرجى رجوع ذلك الود اليها ترونهم تظنونهم والغليل
ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش يقال صرعا اي القاه
على الارض قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى
اي قصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله

عجب المعنى وكأنه قال بترك المسند لما ذكر وللاختبار ثم عاد الى طريق التفصيل
اقسامًا فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اتى بما ذكر من الكلام سواء
كان مسندا اليه كما اذا حمل على ترك المسند او مسندا كما اذا حمل على ترك المسند اليه
فلفظ كل واحد من صبر جميل وطاعة معروفة امر مذكور يمكن تأديته على ترك المسند
والغرض على ترك المسند اليه فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه
يمكن اعتبارها في حذف كل منهما قوله معروفة اي معروفة بالقول دون الفعل
فاذا قدر المبتدأ امركم او الذي يطلب منكم يراد بمعروفة انها معلومة لا شك
فيها كطاعة الخلص من المؤمنين على اثره واذا حمل على حذف الخبر اريد
بمعروفة هذا المعنى ايضا قوله واما الحالة المقتضية لذكره فهي ان لا يكون
ذكر المسند اليه بقيد المسند بوجه من الوجوه اعني لا بذاته ولا بقرينة اخرى حالية
او مقالية فيجب ذكر المسند قوله او ان يكون في ذكر المسند غرض بان
هناك قرينة على المسند الا انه تعلق بذكره غرض مرجح اما غاية مطلوبة واما
حامل محض وانما قال زيادة التقرير لان القرينة تقرر المسند في ذهن السامع
فذكره يزيد تقريره فيه قوله او قصد التعجب من المسند اليه وكان هناك
قرينة دالة على المسند فانه لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب
عنه فلا فاذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان
قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يقال ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى
فاذا قصد التعجب فلا بد من ذكره ولهذا زاد لفظ بذكر قوله مع دلالة
قرائن الاحوال اراد ما يعم الحالية كتوجهه الى الاسد وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم
والمقالية كان يقال من يقاوم الاسد فيقال يقاوم الاسد زيد قوله او
غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى غير ذلك من المعاني
التي تصلح ان يقصد اليها في حق المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع
من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا

وربما جعل ذريعة لانه قد استعمل في فروع الايماء بقوله او جعل معنى اخر وايضا
كان المناسب ح لفظ بذا المقرب الايماء وانما لم يقل او ان يقصد عطفا على
ان نومي بل غير الاسلوب الى ربما قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا
داخلا في التشويق المذكور وليس مستقلا بافادته اذ لا بد من تقديم ايضا و...
انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجه ذهنه الى الخبر
وذلك بان يكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فيأخذ الخبر مع ذهن السامع
مكانه الذي يمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز وادخل في
القبول وحتى متعلق بمتوجه ومنتظرا حال من فاعله قال المبيد الشارع في
تنوير السقط المراد حيرة الناس في خلقة آدم عليه السلم من الجماد الذي هو
التراب وقد يقال اراد حيرتهم في حشر الاجساد لان البيت من قصيدة يرثي بها
فقيها حنفيا قوله وقد يكون من الاعتبارات التي في المعاني التي تعتبر وتجعل اغراضا
من ايراد المسند اليه موصولا وحم من حام الطائر حول الماء ليقع على الموضع الذي
يمكن فيه من شربه وتلك المعاني كالترغيب في قولك الذي حبس قتالهم
وتحمل جماله منتظر على الباب والتنفير كما تقول الذي جرم خلقه وذم خلقه
والحث على الترحم كما في قولك الذي نهب امواله وسبى اولاده او على التامل
كما في قولك الذي تاه فيه الفكر مسألة القضاء والقدر قوله اما الحالة التي
تقتضي كونه اسم اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بوساطة الاشارة
اليه حسا وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة في اصلها لان يشار بها الى
محسوس مشاهد فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلجعله
بمنزلة المشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية قوله واتصل بذلك داع
اي باعث فان عدم طريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم
لا غاية متاخرة من ايراد المسند اليه اسم اشارة نعم تنبيه المخاطب على ذلك
العدم غاية متاخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق باكمل تمييز وغيره

باعث

وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند واللام في قوله ولان الاصل للنظر
الى جانب المعنى وكذا في قوله اوليتعين اى ربما دلت القرينة على ان المسند هو العلم
مثلا ولم تدل على خصوصية شئ من العبارات التي يعبر بها عنه من نحو عالم او علم
او يعلم او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شئ منها لغرض يتعلق به صرح
بذكره والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت اى حكم به عليه وليس فيه تعرض لقرائن
زمان وحدوثه ولا لدوامه نعم اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث
بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة
وكانه انما قال صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا باصل
وضعه وقد يستفاد منه غيره بقرينة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة
فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية
اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن
واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام
فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما سيأتي في كون المسند جملة فعلية قوله
فاصل الاسم دفع لما يقال من ان الصفات كاسمي الفاعل والمفعول يدل
على الزمان والتجدد يعني ان الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كعلام
الدلالة على الثبوت والدلالة على التجدد امر عارض في الصفات فلا اعتداد به
قوله فيستفاد التجدد اى صريحا فان الفعل يدل بوضعه على التجدد اى
الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال الثبوت والتجدد
اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك ان ذكر الظرف يورث
ذلك الاحتمال صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك ان ذكر الظرف يورث
ذلك الاحتمال صريحا الظاهر بخلاف القرينة التي لا تدل على تعيين الظرف وكذا
اذا فرض دالة على تعيينه قوله وبما حاصل او حصل اختارا ولى موضع
الواو نظرا الى انهما متساويان وقد مر مثله اى في اول الكتاب في تقدير الشبهة

من ان

من ان العقل والطبع يكفي في البابين قوله وما تيك اى في الحالة المقتضية لافراد
المسند فيه اى في الظرف الواقع خبرا كلام يدل على ان الاقوى تقديره الفعل قوله
لشمول هذه الاعتبارات اى لاكثرها كما صرح به في بعض النسخ اذ ليس هنا مثال
التعجب ولا بانة المسند اليه ولا مثال لما اشار اليه بقوله او غير ذلك والكل
صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ
وبسط الكلام ورعاية الاصل وتعيين الاسمية من الثلثة وفي الاكثر تعظيم المسند اليه
والمعتزلة لما اوجبوا على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنه
خلق الاعمال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته تعالى عين ذاته سموا انفسهم اهل
العدل والتوحيد اى نحن قائلون بانه تعالى عادل اى لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب
وبانه تعالى متوحد بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله بويع سنة خمس
وسبعين وخمسمائة وتوفي سنة اثنين وعشرين وستمائة تاريخ التصنيف وهو الثامن
والعشرون من الخلفاء العباسية قوله واما الحالة المقتضية لافراده وضع
لفظ المسند موضع ضميره لا فادة مكنه فان المسند المفرد يشتمل على عدة
اقسام واراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع
امرين كون المسند فعليا وان لا يقصد من نفس التركيب تقوى الحكم واحترز
بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوى بنفس التركيب فان كلا
منهما يقتضي كون المسند جملة كما سيأتي لا يقال نحو زيد قائم قصد بنفس تركيبه
التقوى وليس المسند فيه جملة بل مفردا لانا نقول ليس فيه من التقوى
ما يعتد به لشبهها بالخالي عن الضمير كما ستعرفه فلا يتينا وله لفظ التقوى عند
الاطلاق وانما قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوى بالتكرير واداة
التاكيد لانهما في افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيد القائم
قوله واعني بالمسند الفعلي جعل في قسم النحو الوصف على
قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع لامر متعلق لمتبوعه نحو مررت

برجل كريم ابوه وهو الذي هو وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس
جعل المسند ههنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد به ما هو
المتبادر من لفظه اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له و
اراد بالانتفاء عنه ما يقابله اعني رفع الثبوت الحقيقي يدلك على ذلك انه قال
في المسند السببي هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او
بالانتفاء عنه مطلوب التعلق بغير ما هو مبني عليه تعلق اثبات له بنوع ما
او نفي عنه بنوع ما فان جعله تعلق اثبات له بنوع ما ونفي عنه بنوع ما مقابلا
للثبوت لما هو مبني عليه او الانتفاء عنه دليل ظاهر على انه اراد بالثبوت
والانتفاء ما ذكرنا لا ما يتناول الثبوت التعليقي او انتفاءه وفيما ذكره
في تفسير الوصف الفعلي والسببي اشعار بذلك ايضا فلا يرد ما توهم من
ان تفسيره للمسند الفعلي يجب ان يكون لمطلق المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى
للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فيتناول المسند السببي الذي
جعله مقابلا للفعلي قوله كقولك مثيل للمسند الفعلي سواء كان مفردا
او جملة والاظهر انه اورد الامثلة بعد تفسيره ثم قال تفسير تقوي الحكم يذكر فيما
بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاخرها عن الغرض لتقيد بضابط
الافراد كما يشهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعل الذي هو تمام
مفرد والثاني لما هو ظرف متأخر عن المسند اليه محتمل لكونه جملة ومفردا
والثالث لما هو فعل ماض غير مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط
وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل لمشاركته مثال الاول في صيرورته
بالتعرف مثالا للسببي والخامس لما هو ظرف متقدم على المسند اليه وانما اخره
لعدم مشاركته للظرف الاول فيما ذكر فخالد مبتدأ وفي الدار خبره ولم يعتد
بقوله انه تقديره استقر وحصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا
فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن

ذلك

ذلك ظاهرا في قوله في الدار اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا
الا انه قدره بما هو المختار عنده واورد على سبيل الاستطراد دليلا عليه
وهو ان الظرف في الصلة يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر
اذا وقع خبرا لان معناه فيهما واحد لا يقال اذا كان في الدار مقدرا بحصل كان
الخبر فعلا للمبتدأ فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم الجواز
الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار
وانما لم يمثل للمسند المفرد ههنا لانه اما فعل ماض او مضارع واما اسم منكر او معرف
وقد ذكر فيما بعد امثلتها وفوائدها ولا يتصور للمطلق مثال سوى ما ذكره في اقسام
فمن زعم ان بستين مقدر باسم الفاعل وان في الدار خالد محمول على ان خالد
فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الامثلة للمسند المفرد
فقد تعسف بلا طائل قوله واما الحالة المقتضية لكونه اي لكون المسند المفرد
فعلا فلما يشعر من قوله وفي افادة من كونه فعلا وما تاخر من قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا
بالزمان الماضي او الحال او المستقبل وانما كان الفعل اخصر ما يمكن من الطرق
لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج
فيه للدلالة على الزمان الى شيء اخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي و[illegible]
يخرج بهذا القيد ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد
لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ فلا حاجة الى ذلك لان الكلام في
تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا كما عرفت
فمثل زيد قام خارج بضابطه الافراد واما افادة التجدد اي الحدوث فلازمة
لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يتقيد بذلك بمجرد اقتران الحدث بالزمان
في مفهوم الفعل اذ لم يتقيد بذلك بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام
لا تقييد للاحتراز نحو علم الله ويعلم الله لا تقصد به تجدد علمه حتى يتغير القديم

بل كذا تعلقه ولا محذور فيه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب واكل نعم مر التجدد
والاختصاص باحد الازمنة بقرينة الفعل والمقام وخصوصية الحدث لا بحسب
اصل وضعه وانما تعرض لتفسير الآيتين ولان علي ان كتبت وكذبتم للماضي
ويكسبون ويطلقون للحال وكلمة ما في الآية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية
لكن بيان المصنف لها بقوله من كتبة ما لم يكن يحل لهم وتمن اخذ الرشى لهم اشارة منه
لكونها موصولة فيهما وانما بين المكسوب باخذ الرشى لا بالرشى لان مكسوب العبد
حقيقة فعله الذي يثاب عليه او يعاقب واذا اطلق المكسوب على الرشى
مثلا اريد انها مكسوب تحصيلها قوله مما يكسبون بذلك بعد اي بعد ما مضى فيكسبون
للحال وكذا اذ ليس القتل ماضيا محضا لان بعضهم اعني محمد صلعم لم يقتل بعد
ولا مستقبلا محضا لانهم قتلوا بعضا كزكريا ويحيى عليهما السلام وفي تقتلون مجاز عقلي
حيث اسند قتل الانبياء السابقة الى الحاضرين ومجاز لغوي ايضا حيث
جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصده شامل للكل وثابت في الحال
فمحمد صلعم داخل في الفريقين وقيل قتله صلعم لم يقع اصلا وقتل من قبل زيد
تقادم عهده فاني يجتمعان في الحال المعتبر واخر الماضي واوائل المستقبل فالوجه
ان يراد بالفريق الثاني من قبله من الانبياء ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك
الصورة الشنيعة والآيات الثلث الاخيرة امثلة للاستقبال جرى فيه قوله
والمراد بالزمان الماضي هذه تعريفات تقريبية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود
بالعبارات فلا نحو ان لفظ قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضي زمان
اخر وجد هو فيه او يكون الشيء ظرفا لنفسه ولا ان لفظ يترقب ان جعل بمعنى
الاستقبال فان معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب الاستقبال وان جعل
بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الاخر على
انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة وقد بين في علوم اخر ملاحظ
فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة

اخرى

اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاكم في ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعيين
مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص
فانه يقال ياكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك
حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها هذا واما القائلون من الحكماء بان
الزمان موجود متصل لا يجوز انفصال اجزائه فقد زعموا ان الحاضر عرض حال
في الزمان هو الآن كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو عندهم
موهوم محض قوله واما الحالة المقتضية لتقييده اي تقييد المسند المفرد
الذي هو الفعل كما يشهد به سياق الكلام وانما خصه مع جريان هذه التقييدات
في الاسماء المتصلة بالافعال كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذه فيعلم
تقييد ما عداه بالمقايسة عليه واما قوله فهذه كلها تقييدات للمسند فاشارة
الى التعميم بمنزلة ايراد الامثلة من غير الباب قوله مما يتصل به اي يتعلق بالفعل
سواء كان معمولا له كما عدا الشرط او لا كالشرط وفائدة لفظ نحو في قوله من
نحو المصدر ربما اول ما ليس مذكورا ههنا كالمستثنى المنصوب مثل قولك
ما جاني احد الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل ووضعه لنظير
كونه قيدا وعقبه بالزمان اذ قد يكون مدلول الفعل ثم بالمكان لمناسبته
اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية عقلا وعبر عنه بالكامل
ليتناول الغرض المطلوب والباعث المتقدم واورد مثالها ثم ذكر المفعول به
وجعل بالسوط منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق بما هو اقرب اليه
من المفاعيل وقد يقال كل ما صرح فيه بالجار هو مفعول به اصطلاحا وهو
مستبعد في مثل ضربته في يوم الجمعة للتاديب وقوله او ما ضربت الا زيدا
اشارة الى ان المتوسطة بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر ولا شبهة
في ان زيدا مفعول به لان المستثنى منه متروك لفظا ولذلك لم يجعل منه واما
كونه متوسط حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه

الا باداة الاستثناء قوله كنحو يضرب زيد ان ضرب عمرو وقدم التمثيل بما هو
جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى لانه اظهر فيما اختاره في الشرطية قوله
اخرت على صيغة الخطاب اي سواء اخرت الشرط او قدمته فانه قيد للمسند في الجزاء
والفرق انه اذا قدم انجزم الجزاء اذا وجدت شرائطه وانما رفع مهنا نضرب
على ما هو الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا قوله يزداد الحكم بها
بعدا اي يكون التباين في تعريفه اقوى كما سبق تحقيقه قوله ولما ذكر كانه
قبل اذ كان مسند هو فعل وله قيد هو خبر اشبه بالمفعول فكان عليك ان تذكر
صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند وذلك
لان الافعال الناقصة لا يتم بمرفوعاتها كلاما فهي في الصورة مسند الى ما هو
فاعلها في الحقيقة قيد للمسندات التي هي اخبارها الا ترى ان كان في كان زيد
منطلقا قيد للمسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام
دقة لمخالفة الصورة الحقيقية امر بالتامل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما
ذكرناه من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء اي الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط
والجزاء جملة خبرية هي محل مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط و
قوله محتملة في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال يقطع فيه النظر
عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية
او فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها اما اخبار واما انشاء ففي
جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف والحال فلا تتغير
بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبرية بالذكر لانه
في قانون الخبر واورد الجزاء فعلية لان الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا
ان ضرب عمرو يضرب زيد كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو
واذا قلت ان جئتني اوكلما جئتني اكرمك لم تشتبه على من له ادنى تمييز ان هذا
الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلا ولو كان اكرمك

كلاما

كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام بتقييد لوجب
ان يكون صدقه بتحقق الاكرام له مع ما قيده فان صدق الخبر انما يكون بتحقق
مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك سأكرمك راكبا لا يتصور صدقه
الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب ونحو يضرب في وقت عمرو وان اريد به معنى
الشرطية اعني تعلق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شيء
من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق
ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو وقد انكشف ان الشرط ليس كسائر
القيود وان معنى الشرط في متعارف اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط
والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا فكاذبة والاعتبار في
صدقها وكذبها بوقوع الشيء من مضمون طرفيها كما حقق في موضعه الا ان المصنف
لما نظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهم انه حكم
بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل المؤخر ايضا كذلك لاشتراكهما في التقييد بالشرط
فحكم مهنا برجوع الشرطية الى معنى الحملية واشار الى ذلك في بيان مرجع
الخبرية وقلده في ذلك جماعة ونبوا عليه خيالا تسديم يحسبون انهم يحسنون
صنعا قوله واعلم ان للفعل يريد ان الفعل الذي ذكرنا تقييده له ولما
يتصل به من فاعله وغيره اعتبارات في الترك اي احوال مقتضية للترك
وما عطف عليه ولو قال من الترك لكان الاعتبارات مقتضيات الاحوال
قوله وله اعني الفعل لما اراد افراد اعتبارات القيد الشرطي بالذكر
اظهارا للاعتناء بشانها كان لاضمار الفعل مع تعبيره بالمظهر موقع حسن
ولعل الباء في تقييده بمعنى في والظاهر في لفظ اعتبارات الثاني هو النصب
عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع ايضا عطفا على محل اسم ان واما على انه
مبتدأ خبره له وح لا يدخل في خبر اعلم قوله مانع قريب كعدم علمه بالعيوب
او عدم ارادته اعلام السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او علم السامع

او بعد كالخوف من توهم كونه كلما را او فادرابها على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او ادعا ظهورها وبالجملة مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور الملابسة ومدار البعد على خلاف ذلك قوله فمتى اذا لم يكن المراد المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضى لكونه فعلا على ما مر افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة الفعل نصب على المصدر من المصدر اى كافادة الفعل فى كونها اخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى ان يكون المراد ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله عالم او لا يختص باحد الازمنة كقولك زيد غلام او كان مختصا واريد بسط الكلام كقولك زيد ضارب فى الزمان الماضى قوله واما الحالة المقتضية لكونه اى لكون المسند الذى هو يم منكرا فهى اذا كان الخبر اى خبر المبتدأ والحكاية ابرا د اللفظ على استيفاء صورته الاولى فاذا حكى منكرا استبقى على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن رجل بريد الاخبار عنه على طريقة للاخبار بالذى فان الخبر هناك يكون محكيا على تنكيره قطعا وان لم يلتزم حكاية اعرابه وقوله تصديقا مفعول له لاخبر على طريقة قولك ضرب زيد تاديبا فهو تعليل لفعل الفاعل المتروك كانه علل او لانه بنى للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند وقوله ليس فى كلام العرب جرا ان وسواء خبر مبتدأ قلنا يمتنع وقلنا يصح بتاويل المصدر واو بمعنى الواو اى مستويان قولنا يمتنع وقولنا يصح وبين الجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا وليس بشىء فان الذى يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفين اذ لا شك ان النكرة ايضا معلومة بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعيينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل فى المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا

قوله

قوله وتحقيق الكلام فيه اى فى انه ممتنع عقلا او لا ليس مما يهمنا الآن بل يكفينا لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء لا يقال مذهب سيبويه ان من فى من ابوك وكم فى كم مالك مبتدأ خبره ما بعده فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول اراد المصنف ان ذلك ليس واقعا فى الجملة الخبرية فان قلت قد ورد ذلك فى الخبر ايضا نحو قوله ثم ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ونحو ذلك قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت لا ان يحمل ذلك على القلب الذى يذكره قوله واما جاز كانه قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه والمسند معرفة ليس فى كلام العرب مع وروده فى كلام فصحائهم فاجاب بان ذلك على طريقة القلب وسوى ان تجرى فى حكم احد جزئى الكلام على الآخر فههنا جعل كل واحد من المسند اليه والمسند فى حكم الآخر والمسند يلوح والابيات الثلثة من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله فلينبه ليعتمد عليه والبيت الاول للقطامى عمرو بن سليم التغلبى قفى قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة والالف للاطلاق وقوله الوداعا بتقدير مضاف الى موقف الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق والبيت الثانى لحسان من قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبى عم كان سبيئة من بيت راس بالهمزة الخمر المشتراة للشرب وبيت راس قرية من الشام بين غرخ ورملة اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله يعل على انيابها او طعم غض من التفاح عصره اجتناء شبه ريقها بخمر ممزوجة بعسل وماء او بطعم تفاح طرى كسر من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالى بعد حول ويعلو لقد لحق الاسافل بالاعالى قوله وماج اللؤم واختلط النجار اى ذهب السودد وغلبت على الناس اللؤم والدناءة واشتبه الاصل والنسب حتى لو بقوا على هذه الحالة سنة لا يبالى ان كان هجينا ام غير هجين وتوجيه كون

المحذوف

هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند مما نحن فيه مرفوع على انه اسم لكان
المفسر لكان المذكور وانك بالنصب خبره وانما احتيج لتقدير كان لان الاستفهام
بالفعل اولى قوله ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من كون المسند
معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى نكرة لانه
اشارة الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا ترى انه يقع مبتدأ
نحو قولك جاءني رجل وهو راكب وانه يفسر بذلك الرجل فاسم كان وخبرها
معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدأ المنكر الذي هو ظبي لتخصيصه بالاستفهام
قوله فليس المراد الحكم بترديد ان محل ورود الاشكال كان انك مان اسم
كان هو نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير وهو معرفة انما المراد ان
مورد الاشكال هو ظبي المنكر على انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول الى
جعله مبتدأ كما ذكره مخالفة لاصل الاستفهام وترك الاولى بلا ضرورة والاكثر
اي ولان ارتفاع ظبي بالفعل المفسر لا بالابتداء قدرنا اصل الكلام اظبيا كان
انك فجعلنا ظبيا مسندا وانك مسندا اليه حتى رجع الكلام الى اصله من
كون المبتدأ نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت اي بيت الكتاب
اعتبارات بعضها سؤال وبعضها جواب والتبحيث القول في شيء بلا علم
كانه اعتماد على البحث قوله فيحظا بالنصب على انه جواب النهي لان اياك
والتبحيث بمعنى لا تبحث فمن الاسولة ما مر من انه لا يجوز ان يكون ظبي مبتدأ
خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ما مر ايضا من انه عدول عن الاولى
بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر فعل كان الهمزة داخلة على الفعل وام داخلة على الاسم
فلا تعادلان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا لوجود مفسره فكانه
لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العائد الى النكرة اقوى
منها في الابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال على
كان انك اذا جعل اسم كان ضمير ظبي وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين

من حيث هو معلوم

اي الاشارة الى معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العائد
الى النكرة دونها ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا انما الكلام
في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه في اصل الاستعمال لما
كان انك وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مونث حقيقي من الآدميين
بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مونثا لكان مفسره ايضا كذلك وجوابه
ان المقدر مسند في الظاهر الى ظبي فروعي تذكيره نعم كان الواجب على المصنف
بيان ان اصل الاستعمال ان يقول اظبيا كانت انك بتانيث الفعل لكنه نظر
الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمونث لذات واحدة
فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وان هذا النمط
اي هذا النوع من التصرف في الكلام الذي ذكرناه يسمى فيما بين علماء المعاني
بالقلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وانما ثنيت
الضمائر باعتبار الشعبة وفي قوله ومن حما يورث الكلام ملاحة اشارة الى
ان القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه وكان مقبولا مطلقا وان تضمن اعتبارا
لطيفا زاد حسنه على قياس الالتفات قوله ولا يشجع عليها الا كامل البلاغة
فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا فيقلب ويجري احكام اجزاء الكلام
بعضها على بعض اذ ليس هناك التباس في المقصود مع اظهار قوة التصرف
اما بشهادة المعنى او اللفظ او بشهادتهما مع اظهار قوة التصرف في احوال
الملفوظ وقوله باني بيان لقوله لما شيوع الا ان الموجود في اكثر النسخ الرواية
بتذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك في ازالة استبعاد القلب واستقلاله
سبيل الترقي فقال هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم يتداولونه فيما بينهم
فيقولون على سبيل الترقي فقال هو واقع التجدد والاستمرار عرضت الناقة
على الحوض بل واقع في اشعار الفصحاء الماضين بل ثابت في كلام الذي هو
فوق كل كلام وللاشعار لقصد الترقي اعاد الكاف في المعطوفين قوله يريدون

وصف الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور
واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف سوى المعنى وان يؤتى بالمعروض الى
المعروض عليه بحيث اتى بالناقة الى الحوض جعلت كانها معروضة عليه ومن نظايره
ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الراس واوله قول القطامي فلما ان جرى
سمن عليها اي على الناقة يقال طينت السطح اطينه وسويته بالطين و
صدريت الشماخ منه ولذت ولم يوثب بعضهن كما عصبت والضمير
في منه للاب لم يوثب لم يخلط والعصب الشد والعليا عصبة العنق اي التي
اناعه لا من غيره ثم اي عصبت كعصب العلياء بالعود بل اشد واقوى منه وليس
في البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا
قوله وتشقى اوله وتلحق خيل لا هوادة بينها الهوادة اللين والرفق والضياطرة
جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا نفع ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون
وقيل من لا سلاح معه اي يتلاحق فرسان لا صلح بينهم وتشقى رجال لا علم لهم
بالقتال وفي القلب تنبيه على قوة شجاعتهم وكثرته حتى كانه تعدى منهم الى الرماح
وقد يقال جعل ضربهم بالرماح شقاء لها دلالة على خستهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا
بها فلا قلب ح كما في استعارة الشقاوة والمهمه المفازة والغبرة المتلونة بلون الغبار
والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر وفي قلب التشبيه مبالغة في غبرة لون السماء
حتى كانه اصل فيها قوله يمشي صدره ورايت شيخا قد تحنى صلبه والقعس
خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط على الوجه يقال كبه
فاكب والعثرة الزلة اي رايت العواذل شيخا متحنيا قد صار احدب اذا مشى
يتكلف هيئة الاقعس خوف السقوط او تعثر فيكب ففي القلب تخييل انه
من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره قوله على احد الوجهين وفي القلب
الذي في هذا الوجه المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء
الباس اي العقاب اليهم واما على الوجه الاخر وهو ان معنى اهلكناها فلا قلب

وهناك

وهناك وجه ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكناها فحكمنا بمجيء باسنا
اياها اي اشتهر ذلك فيما بين الناس قوله على ما يحمل عليه اشار
بذلك الى ان له محملا اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم الى مكان قريب
تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب
يردون والنكتة في القلب طلب المسارعة في المراجعة حتى كانه يرجع قبل
ان يسمع الجواب قوله يحمل على تدلى فدنى وذلك لان التدلي تكلف القرب
وتخليته فيكون متقدما على الدنو ومن يحمل اشار الى انه له محملا اخر وهو ان
التدلي هو التعلق من الهواء اي دنى جبرئيل عم من النبي صلعم فتعلق متدليا
بين الهواء واقعا بين السماء والارض من تدلت الثمرة من الشجرة قوله او
كان المسند اليه معرفة عطف على قوله او كان المسند اليه نكرة واراد بالوصف
الاسماء المشتقة من الافعال فان لها مفهومات تستدعي على الاستناد
الى ما يوصف بها وتعريفها اما بالاضافة وهي للعهد وقد يقصد بها الجنس
ايضا واما باللام اما للعهد واما للجنس فقوله غير معهود احتراز عن مثل قولك
زيد المنطلق اذا اردت به معهودا وقوله ولا مقصود الانحصار احتراز
عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار وقد يقال
انما يفيد اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا فلا كما ياتي
فلا يكون انتفاء العهد وقصد الانحصار مقتضيا لتنكير المسند قوله من
ارتفاع الشان لم يقل من ارتفاع شانه لان الضمير ان عاد الى المسند ورد ان
ارتفاع شانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند اليه ورد
ان تنكير المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند اليه بل يقصد بارتفاع
الشان للجنس والضمير في انحطاطه للشان ودلالة الوصف في شيء عظيم على
ارتفاع الشان لا ينافي دلالة التنكير عليه ايضا كما مر قوله المقتضية
للتخصيص اي تخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر وحض الاضافة

والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما
تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث
انه اسم ويسمى تقييدا وقد علم ذلك في ضمن تقييد الفعل وتسمية الاضافة
والوصف مخصصا والمفعول ونحوه مقيدا مجرد اصطلاح وربما يوجه
ان الفعل لسنده ثم تقييد والاسم يضاف او يوصف ثم يسند فني الاول
تقييد مسند وفي الثاني اسناد مقيد فسمي كل قسم باسم او كان التخصيص
بالاسم اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان كان
ما سبق على ذكر منك يعني قوله اذا امنع عن توهم الفائدة مانع قريب او
بعيد قوله واما الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا فهي اذا كان اي المسند
عند السامع متشخصا اي متعينا باحدى طرق التعريف وقوله معلوما له
تاكيد لكونه متشخصا اي معلوما له باحدى تلك الطرق وقد يتوهم ان الثاني
اشارة الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف مواز للمعلوم
من حيث انه معلوم والاول اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص
وعلى هذا كان الواجب تقديم الثاني على الاول وبكل خبر كائن واسمعك
حال او خبر ثان والفاء في قوله فالمسند تنبيه على ان السؤال ناش من الكلام
السابق وانما نشا منه بناء على ظاهر ما تقال من ان محط الفائدة هو الخبر
فاذا كان معلوما فاني يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا
معلوما واجاب بانه يستفاد لازم الحكم او الحكم لان العلم بكل واحد من
الطرفين باحدى طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاسناد وقدم اللازم
لانه اولى بالاستفادة ههنا قيل واكثر ايضا وانما جعلوا الخبر محط الفائدة
على معنى ان المقصود الاصلي من الكلام اسناده الى المخبر عنه لانه في نفسه
مقصود منه قوله كما ترى اي كاستفادة تراها في قولك ومعرفا
حال من ضمير قولك وقوله اذا قلت ظرف لقولك لمن يعرف ان كا

ترى

ترى في قولك اذا قلت فظاهر قوله لكن لا يعرف ان ذلك الان ان
هو اخوه لا يلائم تقديم الاخ في الامثلة بل تاخيره وكان الوجه ان يقول لكن لا
يعرف ان احدهما هو الاخر كما اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا الا من ضمير
قولك او من ضمير قلت الاول او مع ما عطف عليه قوله ولا يتقدم فيما
نحن فيه يعني ان طرفي الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد
ان مع محل الحكم او لازمه وتمثل لذلك امثلة قدم فيها احدى المعرفتين
وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ان ما يتقدم من المعرفتين
لا يتقدم بلا داع الامر اي مجزافا بلا سبب داع اليه بما اشل في العجم فان
المستطلعة من الحكم يلحدون من التشوق اشياء ويتمسكون في ذلك بلا داع
الامر ثم بين الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط في التقديم انه يراعى
حال السامع فاذا تصورته كالطالب ان يعلم حكما على احد المعرفتين كزيد
مثلا قدمته وجعلته محكوما عليه بالاخر رعاية للمطابقة مع ما في ذهن السامع
وكذا تقدمه اذا تصورته كالطالب ان يعلم لازم الحكم عليه قوله لكن اذا
لا يستدرك من لا يتقدم الكن اذا لم يتقدم اذ هناك سبب يقتضيه قوله
بل تعلم وهل الحكم على ذلك المثبت به اشارة الى ان السامع يستفيد ههنا
لازم الحكم لا نفس الحكم معلوم له قطعا قوله على الوجه المقصود اي على الوجه الذي
تصورته كالطالب على ذلك الوجه وكذا اعني قوله على ما تصورت قوله
كيف حكمك عليه وعلى الاخر حيث جعلته محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر به
في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على المثبت الذي هو مخاطبك
والاخر هل تحكم عليه بالمخاطب اعتقادا اثباته فقط او بالاخر او بهما معا
ففي هذا المثال يستفيد السامع حصر المشار فيه وان المعتقد به شاؤه فقط
على سبيل قصر التعيين فكان قيل الذي اثني ثنا معتقدا به انت فيكون
مستفيد الحكم قوله بمحصره وبحصر غيره متعلق بنقل والمثال يفيد قصر التعيين

فيستفيد ان مع منه الحكم ايضا على ما عرفته فلا بد ان يكون ذلك الغرض داعيا عليه
ايضا واذا تعلق الثناء المحض وتصوره كالمستحضر بل يحكم عليه بالمثنى استغنى منه
لازم الحكم اذا لم يكن هناك ثناء من غيره قوله لكن لا يعلم على التعيين اى لم يتعين
عنده انه زيد او عمرو لا انه لم يتعين باعتبار نسبة الاخوة حتى لا يصح اخوك
بل اخ لك قوله واما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها عطف على الاستغراق
على تعريف الحقيقة لان اسم الجنس اذا عرف تعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق
في المقام الخطابي فيقال زيد المنطلق اى كله على طريقة قولهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد قوله اعترك على معنى قول النحويين يريد انهم حكموا بامتناع تقديم
الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على امر لفظى هو دفع الالتباس
ولذلك جاز واذا لم يلتبس كما في قولنا بنونا بنو ابنائنا ولم يثبتوا في ذلك امرا معنويا
داعيا اليه لكنك اذا تاملت ما تلوناه عليك عرفت ان السر والحكمة في ذلك
هو ان ما تقدم من المعرفتين هو الذى طلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدأ ومحكوما
عليه وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص التراكيب بحسب رعاية
مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تادية اصل المعنى فكيف يعلل به
حكم نحوى قوله وما قد يسبق اى بعض الخواطر رد على الامام الرازى حيث
قال زيد دال على الذات والمنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف
يسند الى الذات لا الذات الى الوصف فزيد مفهوم المشتمل على معنى
مبتدأ اعنى ثبوت الانطلاق لشئ لما اريد به ذاته ما صدق عليه وزيدا
اذا اخبر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد فيكون الوصف مسندا الى الذات
دون العكس وانما اول زيد بصاحب اسم زيد لان الجزئى لا يصح حمله على
شئ بل هو امر يحمل عليه المفهومات الكلية تشهد بذلك تاملك في المعانى
مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على ان مذهب الكوفيين ان الخبر مشتقا
او في معناه قوله فلا حرج عليه اى لا تعويل ولا اقامة من عرج على المنزل

مليحة اذا اقاموها عليه قوله واما ما قد يقع كانه قيل قد ذكرت ان المقدم
من المعرفتين هو المبتدأ قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان يكون المقدم خبرا
كقول ابى تمام لمحبوبه نم وان لم انم كراى كراكا شاهدى الدمع ان ذاك كذاكا
اذ لا شبهة ان المراد كراك كراى فانه المناسب للعاشق واللائق بالعشاق
وكقوله ايضا فى وصف القلم لعاب الافاعى القاتلات لعابه وارى
الجنى اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه لعاب الافاعى اذ المقصود
تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم فى حق الاعداء وبالعسل فى حق الاولياء
فاجاب بانه من باب القلب فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكرت
الا ان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة من التشبيه
المقلوب وكذا الحال فى قوله بنونا بنو ابنائنا الارى الغل وصفه بالخبث
والتطافه اذ لم تمسه الايدى من اجتنائه قوله واعلم ان القول بتعريف
الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل وقد ذكر ان اللام فى زيد المنطلق
وعكسه قد يكون لتعريف الحقيقة واستغراقها لا فرادها وكان اشكال
فاورده ثم اختار ما هو الاقرب عنده فقوله اذا قلنا الى قوله وكل ذلك
على ما توهم فاسد بيان الاشكال وتقريره ان هناك احتمالات ثلثة
لا مزيد عليها الاول ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث
هى هى وتميزها عما عداها ويلزمه محذوران الاول ان يكون الاجناس
معراة عن طرق التعريف معارف فانها موضوعة لذلك اى للقصد الى
الحقيقة وتميزها وليس اللام فى قوله لذلك صلة للوضع بل للغاية وكونها
معارف قول لم يقل به احد واورد على هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة
بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة ومنع
بطلان اللازم بناء على ان عدم القول بشئ ليس قولا بعدمه الا انه
اخل بحسن الترتيب تقديم منع بطلان اللازم على منع الملازمة وانما

بـ التزام كون اسماء الاجناس معارف الى ملتزم مجهول لانه مكابرة
فان سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها
دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك امتناع وصفها بالمعارف
وقال لنكذبن في امتناع ع معا ان الظاهر بامتناع نعتها على انه يجب سلبه
ظرف لنكذبنه فيما التزم واورد في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي
عن التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة للحقايق دون الافراد اتفاقا
واحتج ايضا التجنب عن حديث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين في رجعا
للتنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لا انه في نفسه غير صالح للوصف بها
فيحتاج الى الجواب بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن من الاسماء كصه
واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين زيد في نحو قولك مررت بزيد وزيد
اخر وتنكيره لكونه في معنى مسمى بزيد قوله ولئن ذهبت اشارة الى
منع الملازمة وتنبيه الى المخاطب لانه مما ذهب اليه كثير من العلماء والمراد
بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان للمصادر المؤكدة موضوعة للحقايق
ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف قوله
ولزم عطف على لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض ههنا لالتزام الثاني
لكونه اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمة فمبني على اعتبار الفردية وقد دفعه
هناك واشار اليه ههنا بقوله او نحو الضرب قوله وانه اي كون اللام في
اسماء الاجناس كلها او في المصادر وحدها لتاكيد تعريف الحقيقة كما لم يقل به
احد الاحتمال الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة كما لم يقل به احد الاحتمال القصد
اليها حال حضورها او تقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة
في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف
الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقي او التقديري لانه ليس معنى تعريف العهد
سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا

اي يلزم

اي يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد وقسما منه لاشتماله
كما عمومه وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم
من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة
لا الى حضور الحقيقة فيتمايز التعريفات قطعا فكانه قال تعريف العهد
هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ذلك الحاضر
هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج عن تعريف العهد بل هو اختلاف راجع
الى معروض التعريف اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور
فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة
والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام
في تحقيق ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد
ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق والتقدير في العهد
تحقيق الحضور وتقديره وتوهين ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور
المجازي ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لما سياتي من الوجوه
الخطابية وح يلزم ان يكون تعريف المطلق والذكر والذكور للعهد التحقيقي
ايضا لان المراد بها حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا
لفظا فقد ترك مثال التقديري اعتمادا على ما سنذكره من بيان وجوه
التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا
لفظا كما هو المشهور وجعلها شاملين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف
الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذوران احدهما ان يكون اللام الموضوعة
لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق معنى
مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل
رجال ولا رجل ولا رجال قوله واذا تاملت متعلق بيلزم على انه
قيد للمحصور اللزوم لا لنفسه الثاني ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ

جماعين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة وهذا انما
يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما اذا
دل على الماهية من حيث هي فلا على انه جاز على الاول ان يجرد عن الوحدة
من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به كل فرد فرد لا مجموع الافراد فلا منافاة
ايضا قوله وان صير في الجمع بينهما اي الترجيح والنجح في الجمع بينهما الا ان المفرد
سلب عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على
معنى آخر كلفظ مسلمين قوله لوجوه كثيرة مثل جواز تانيث الفعل نحو جاءت
الرجل وجواز تاكيده باجمعون وجواز دخول من عليه كما في الجمع وجواز عود الضمير
الجمع اليه نحو الرجل ضربوا ولزومه ان لا يكون اللام في الرجل كلمة براسها كالواو
والنون في مسلمون قوله اذ ما جعل وجوب الوصف بالجمع او جوازه
ادنى الوجوه اي اقلها محذورا مبالغة وقد يقال اراد اقربها الى الوقوع قوله
او صحته عطف على وجوب والمقصود ان الوجوب ان دفع بالمحافظة على
الصورة فلا يدفع الجواز والصحة كما في استعمال المجموع وقيد الصحة بقوله على الاطراد
لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو الدرهم البيض والدينار
الصفر قوله لا اقل اي لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة معترضة واعتبار
معنى تحول اي ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل
ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى ما لم يبين فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني
والثالث وقد ظهر لك مما قررنا ان القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة مشكل
ايضا كما ادعاه في صدر الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه قوله والاقرب
بناء هو منصب على انه مفعول له لما يفرع اي يدل عليه ان يقال وكون اللام
موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قاله بعض ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف
مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم حاضر في ذهن
ان مع في الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد الاشارة الى ما يعرفه كل احد

من ان الحمد

من ان الحمد ما هو وفي ايضاح المفصل ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين
مخاطبك وان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة
لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد
مطلقا اي سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما
من العهد كما ان ما سموه تعريف العهد قسم آخر منه ثم ان الحاضر ماهية كان او
حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقيا وان يكون تقديريا فكان الاولى ان
اي يقول تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان الحاضر الحقيقة اما
تحقيقا كما في قولك احمده حمدا وهو الحقيق بالحمد واما تقديرا بان ينزل
الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي لوجه من الوجوه الخطابية الا انه يعرض لتنزيلها
منزلة المعهود لخفايه وكثرة وجوهه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل
ظاهر قوله اما لان ذلك الشيء بدل من قوله لوجه لتقارب اللام والباء
في المعنى واختار ذكر الشيء ليعم الحقيقة وغيرها فانها ايضا قد ينزل منزلة المعهود
تحقيقا فهو لذلك حاضر في الذهن اي كالحاضر فكانه معهود حقيقة نحو جرى
الثمن والماكولات المعتادة الغالية قوله على طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء
مستغنى فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم والسخرية والاستهزاء
او للتمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام
وسياتي في علم البيان ان الجبن مثلا نزل منزلة الشجاعة لاحد هذين المذكورين
فيقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله في
شانه صفة اسبابا متناسخة اي متفاوتة وقوله او غير ذلك المجرور عطفا
على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشيء اي لغير ذلك المذكور مثل كونه
امرا عجيبا خارجا عن النظائر او فظيعا فيجعل كالحاضر والمعروف كما في بعض
النسخ فيكون عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى قوله فمقام الحقيقة لذلك
مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة

الى التعميم بذكر الشيء كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام
لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق
معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني الذي هو في حكم
المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لتعريف الحقيقة فلا
ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى اخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق
لا يجوز ان يكون معنى اللام فشرع يبين كيفية استفادة الاستغراق والعهد
الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب
في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ بكلام ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي
لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد صح عن
المصنف تغييرها الى قوله لا متعددة لتحققها مع التوحيد ولا متوحدة لتحققها
مع التكثير ومعنى هذه النسخة المغيرة الينا ظاهر وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية
من ان الماهية من حيث هي هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيء من المتقابلات
التي تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الاخر بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلات
غير منفكة عنهما معا واما النسخة القديمة فقد حملت على نفي التعليل بان اللام
اي لتحققها مع الوحدة متعلقة بعدم لا متعددة كانها سبب لتحققها مع اللاتعدد
اي التوحد يكون لا متعددة فنفى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بان كلاهما
فان تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون مقتضية لها وبان كل واحد منها
يدفع الاخر وبان تعليل صلوحها للتوحيد والتكثير بسلب التعليل المذكور
لا يصح لان توهم فاسد ناشيء مما لا يصلح ان يكون منشأ له لا يكون سببا لذلك
الصلوح في نفس الامر ولا دليل عليه كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة وقد حملت
على تعليل السلب ايضا لان تحققها مع التعدد مثلا لا يدل على ان التعدد ليس
نفسها ولا جزءها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها ورد بان
المعية الزمانية لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لان العرض متأخر

على الخارج

على الخارج من الشيء قد لا يكون لازما له مقتضى لذاته فلا يكون ذلك الشيء
صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه الاطايل تحته قوله صالحة
حيران الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به ومن حيث من هي حال من جمير
كونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب على الخبرية قوله فيكون
الحكم اي اذا كانت الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا
فان قصدت بالماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات او اجراء
الاحكام على الماهيات فذاك وان قصدت اليها من حيث وجودها في ضمن
الافراد بناء على ان الاحكام المجراة عليها انما ثبتت لما في ضمنها كان استغراقها
وعدم استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كانت المقام خطابيا
يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا لتوهم الترجيح
بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه
الحقيقة فقد وجد الاستغراق والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين
ان تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من الماهية
معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن افراد حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث
الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير
معين وانما قدم للحصة على الماهية لانها اعرف واقوى في معنى العهد والمعلومية
قوله استغراق التمييز للحكم والغرض بالكسر هو الذي يخدع ببهوقه لقلة تجاربه
والخب بالفتح الخداع الخبيث قوله مفرد اخبر كان والجملة حال من المعرف
بلام الحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاقل وتقديم
خبر كان في مثل هذا الموقع واجب وانما لجواز لفظ الابهام وهو الايقاع
في وهم السامع لان يساوي جميع الافراد في تحقق الماهية فيها لا يستلزم
ان لا يكون لبعضها ترجيح من جهات اخرى قوله على اقل ما يحتمل هو على

صيغة المبني للمفعول وكذلك فلا يوجب وفي قوله الزائد على الاثنين بواحد
اشارة الى رد ما لا يوتضيه من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على الاثنين
لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين
الواحد والاثنين والثلثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو ازيد من اثنين
باقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله تعالى الحج اشهر معلومات قوله
وسنقف على هذا اي الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في بحث
الاستدلال حيث قال هناك الجملة التي لا يكون مبينة الحال في الكل وخلافه
كقولنا المؤمن غير كريم سميت مهملة ولا احتمالها الكل وخلافه ان استعملت لم تستعمل
الا في المتيقن وهو البعض لطلب اليقين في الاستدلال لا ترك الحقيقة فيه
الى المجاز ولا التصريح الا الكاتبة قوله ومبنى كلامي في هذا يعني حكمه بان الاقل
في الجمع هو ما زاد على الاثنين بواحد قوله ليسا بجمع اي ليسا بجزئي من الجزئيات
التي يصدق عليها حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد بما يتبك الصناعة
ولو سوابقها السوابق منها وكذا معنى لواحقها ومن علم المعاني وما يتبعه يريد انه
يتبين في تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالحد والصيغة وعود الضمائر و
جواز التانيث في نحو جائني الرجال دون الرجلان وهذا تعريض لصاحب الكشاف
حيث قال في اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد قوله
عرفي الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا لجميع الافراد في نفس الامر قوله
غفار الذنوب اي من شانه وكرمه ان يغفرها كلها الا ان غفران الكبائر مقيد
بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا تقدح ذلك في شمول
الذنوب جميع افرادها قوله واستغراق المفرد يكون اشمل زاد لفظ يكون
اشعارا بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما ومثل بالنكرة المنفية
لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود رجل او رجلين لان مدلول
الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المركب انتفى افراده ومن جملة الجنس وليس

الواحد والاثنان منها واعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد بها الاستغراق
يتناول كل واحد من افراد مفهومه اعني الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا
الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضي تناوله كل جماعة
مع يشترط ان لا يتداخل الجماعات واخرجها حذرا عن التكرار فاذا نسب اليه
حكم كان منتسبا الى كل جماعة فان استلزم ثبوته لها ثبوته لاحادها كالمجيء مثلا
فهم ثبوته لكل واحد والا فلا واليه مال المصنف زاعما ان نسبة الوهن
الى العظام لا يدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد ووصل
الى الاطناب في معناه وسيأتيك تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى
وفي الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة وروي عن ابن عباس ان الكتاب
اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون الاستغراق
المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف
كالعالمين والمحسنين وعبيدي يتناول كل واحد ولذلك يقال بطل عنه
معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد والاثنين منه نحو
جائني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في قولك للرجال عندي درهم
اذ لا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق بين المفرد والجمع في جانب القلة بان
المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا
الى الواحد قوله واذا عرفت هذا اي كون المعرف باللام في المقام الخطابي
محمولا على الاستغراق قوله لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول
زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق زيد وعمرو
بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فتأمل قوله لجهات
اعتبارية مثل ان يكون جود غير حاتم مثلا قليلا في نفسه او خفيا او غير عام
او غير واصل الى المخاطبين قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فجعل
الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند

الواحد

سببيا أمّا الأول فلأنه إذا أريد ذلك التقوي وجب أن يسند الفعل إلى ضمير المسند إليه
ويسند المجموع إليه فيتكرر الإسناد ويكون المسند جملة واحترز بنحو عرفت عما إذا
أريد تقوي الحكم بالتكرير أو أداة التأكيد والمسند إذا كان جملة اسمية لم يتصور
هناك تقوي الحكم على صورتها فلم يتعرض لها وأورد المسند إليه في الفعلية مظهرا
على أحوالها الثلثة ومظهرا أن ذلك الكل في إفادة التقوي وعطف المظهر للتقوي
سبب التقوي أعني تكرر الإسناد وذكر الشرط مؤخرا ومقدما لعدم الفرق
في التقوي وأورد الجزاء جملة فعلية إذ قد ينعقد سبب التقوي قوله لما عرف
أن الشرطية تشارك الفعلية المحضة في التقوي لما عرف وأعاد في الشرط
لفظ قولك وفي الظرفية الكاف أيضا لأن الظرف أبعد لاحتماله الإفراد بخلاف
الشرطية فإنها جملة متقيدة وأمّا الثاني فيتبين بقوله أو إذا كان المسند سببيا إلى آخره
وهو عطف على قوله إذا أريد تقوي الحكم وقد تقدم أن المسند السببي بمنزلة
وصف الشيء بحال متعلقه إلا أن مثل هذا رجل كريم أبوه وصف سببي ومثل
زيد كريم أبوه لا يعد مسندا سببيا كما سيأتي ثم إن ظاهر قوله أو إذا كان المسند
سببيا يدل على أن المسند السببي يكون نفسه جملة لأن المتبادر من قوله هو المسند
الذي تصدى لبيان قوله لحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي
في هذه الأمثلة هو جملة أبوه منطلق ونظائرها لكن تعريفه يقتضي أن يكون المسند
السببي هو نفس منطلق وانطلق فقيل أطلق السببي على كل واحد منهما فنبه بعبارته
على ذلك فأراد بالمسند المعنى الأول وبضميره في قوله وهو أن يكون مفهوم المعنى
الثاني على طريقة الاستخدام قوله وسواء كون المسند سببيا وإن رجع إلى المسند
احتيج إلى تقدير أي ذو أن يكون قوله مع الحكم عليه العبارة الظاهرة أن يقال مع الحكم
بثبوته لما هو مبني عليه فإن مفهوم المسند ليس محكوما عليه وأجيب بأن كل
جزء من أجزاء الكلام عمدة كان أو فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو هو فالمسند
مثلا حكم عليه بأنه ثابت للمسند إليه والمفعول بأنه وقع عليه الفعل والمراد

بالمبني

بالمبني عليه هو المبتدأ إذ فإنه أساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق بالنصب
خبر أن يكون وتعليق إثبات منصوب على أنه مصدر التعليق مثل أولا بالفعل
ثم بالصفة المشتقة ثم بالظرف واكتفى بأحد الإثبات لأنه الأصل وقوله أو يكون
نصب عطفا على أن يكون وكذا قوله فيطلب ووصف الفعل باستدعاء الإسناد
إلى ما بعده مع أن فعل كذلك ليترتب عليه قوله فيطلب قوله بسبب ما قبله
أي ملتبسا بتعلق ما قبله أي متعلقا به كتعلق الأخ بزيد وقال بنوع إثبات
لأن حرف الجنس لنحضر ليس إثباتا له ثبوتا حقيقيا بل هو منسوب إلى منتسب إليه
بنوع مجاز قلت كان يمكنه أن يجمع بين قسمي السببي فحدوا واحدا بأن يقول
ثبوت هو أن يكون مفهوم مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند إليه أو بالانتفاء
عنه إلخ فلماذا عدل عنه قلت لئلا ينتقض بمثل زيد منطلق أبوه فإن المسند
ههنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا وأكده بأن عطف
عليه أشياء قوله متصلا بالفعل ولم يذكر في الحاشية المتصل أفعل التفضيل
لأنه لا يعمل فيما هو سبب عما قبله والسر الذي يطلعك عليه قوله هو أن الاسم المتصل
بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في الإفراد تابعا لما فاعله مضمر وإنما جعل مع
مفرد الشبيهة بالخالي عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة وههنا
أبحاث الأول أن منطلق أبوه ليس مسندا فعليا فينبغي أن يكون سببيا
كما يقتضيه قياسه على النعت قلنا نعم لكن أخرجه عن السببي ما قطع على الضبط
في اقتضاء السببية كون المسند جملة الثاني أن المسند في مثل أنا عرفت إذا
قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد هناك تقوي الحكم أيضا وأجيب
بأن ذلك الضمير تأكيد متقدم لا متأخر مبتدأ فالمسند مفرد والكلام
في جملة فعلية وليس بشيء كما سيأتي وقد يجاب بأن المقصود الأصلي هناك
التخصيص إلا أنه لما كان سبب التقوي منعقدا كان أيضا مرادا تبعا ولذلك
قال إنه قال إذا أجري أنا عرفت على ظاهره لا يفيد إلا التقوي وإذا اعتبر فيه

تقديم وتاخير بعد التخصيص فلم يورد صيغه الحصر في افادة التخصيص الثالث ان الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عما جعله ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان
جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط تنبيه على خروجها
منه فلا ضير الرابع ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو ومشكل جعله سببيا اذ لا محل
لتعليق ذلك الجامد بالمبتدا الاول تعليق اثبات قلنا هو ماول بكونه مسمى
بعمرو كما مر فيظهر صحة تعليقه به كما في المشتقات والافعال الخامس ان نحو زيد
ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو في داره لا تقوي فيه وليس ما بعد الفعل
بسبب مما قبله واجيب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير متعلقا بحرف
الجر الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند
الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان
ايضا الى زيد ولكن مفردا كما في انا عرفت فتدبر قوله وما ذكرت
لك اي من ان المقتضي لكون المسند جملة اما اراده التقوي او كون المسند
سببيا اذا تاملت حقيقة مضمونه اعترك على نكت معتد بها في علم النحو
الاول وجه قول النحاة لا بد للجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدا وان كان
مقدرا وذلك لان التقوي المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدا
او بصرف الضمير مطلقا للخبر الى المبتدا والمسند السببي بعد بنائه على ما بني
عليه او اسناده الى ما بعده لا يكون مطلوب التعليق بغيره الا اذا كان
للمبني عليه او المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغير الثاني ان الجملة الواقعة
خبر الضمير الشان مستغناة عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العائد وذلك
لان التقوي انما يقصد اذا اريد اثبات معنى للمبتدا وكون المسند سببيا
انما يتصور اذا اريد تعليق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدا
لكونه تفسيرا له وراجعا اليه فهو بنفسه مرتبط بمبتداه كالخبر المفرد وقيل
اقوى منه الثالث وجه نيابة تعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود

هو الربط

هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير والواو في عطف نيابة العموم على نيابة تعريف
الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لزيد
يطلق عليه وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا له
بزيد واما كون العموم رابطا فظاهر اي لا تضيع اجورهم ولاجر عمرهم ايضا
قوله واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعليه بحيث ما يقتضي كون المسند
جملة على الاطلاق فشرع في تبيين الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل
الاربع على النمط الذي سبق في المسند المفرد واقسامه قوله فهي
اذا كان المراد من الجملة التي وقعت مسندا التجدد اي حدوث المسند
للمسند اليه فهذا انطلق يشارك انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق
ونيابة في افادة التقوي واللام في قوله لافادة ليست صلة للوضع بل
هي للغاية والمراد بالافادة الدلالة كيلا ينافي ما ذكره في خاتمة النحو من ان الالفاظ
المفردة لا تفيد السامع مسمياتها انما تفيده معانيها التركيبية قوله
مؤذن بذلك اي بكون الفعل موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل لما دل
على اقتران حدث بزمان متجدد متغير ناسب ان يراعى في وضعه تجدد
ذلك الحدث في ذلك الزمان المتجدد لا مجرد اقترانه به قوله اذا كان
خلاف التجدد والتغير هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور
واما نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد الا يرى الى قوله فالاسم الى اخره
فانه يدل على ان خلاف التجدد يستند الى الاسم الذي وقع مسندا في الاسمية
مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعني
ما لا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه معوض الى المقام كان الاستمرار التجددي
في المضارع معوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الموضوع للفعل
نحو هيهات فانه بتوسط ذلك الفعل يدل على التجدد قوله وما تسمع من
تفاوت الجملتين الاسمية والفعلية يعني سواء وقعتا مسندا كما مر اولا كما

فى الآيات المذكورة وحده وانصب على التمييز وضمير فصل للحصر اى تطلعك لاغيره وضمير على انه للشان وخبره قوله كيف طبق وانما جاز ذلك مع ان المفسر لضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثم جاز ان يكون حين ادعى طرفا لطبق وقد سبق نظيره وجاء بين حال من المنافقين او من ضميرهم فى بقولهم والضمير فى به للمقول وقوله لسروح يتعلق بجائين وذلك ان الى ادعاء الاحداث لو جاؤا بالاسمية مدعين انهم ثابتون على الايمان لم يكن رايجا عنهم متقبلا منهم كيف والمتبادر ادعاء الاستمرار وحيث حين متعلق بطبق ومع الباء عطف على جملة اسمية اى وكاينه مع الباء وقوله فاعل طبق والوجه فى تطبيقه المفصل فى رد دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لاشوئه لسروح عنهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية بحسبها كما اذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفية يقصد بها بحسبها استمرار النفى ويلزم من استمرار انتفاء الاحداث فهناك اثبات الشئ ببينة ولو قيل وما امنوا لم يبلغ هذه المرتبة فى الرد وقد تعالى قصد الاسمية فى الجواب اخراج ذواتهم عمن لحظ من الايمان ويلزم انتفاء احداثه قوله وتفاوت عطف على قوله علانه والمناسب لما تقدم وما تاخر ان تعالى وعلى ان تفاوت اى يطلعك على تفاوت كلامهم على كيفية اصالته والضمير اعنى قوله وسوراجع الى ما حكيه ولا شك ان المحكى امنا وانا معكم الا انه ادخل ما توصل به الى الحكاية فى المحكى تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان يكون فيما حكيه طرفا لتفاوت كلام المنافقين بلا تكلف جديد قوله تفاوتا مصدر للمصدر والى جملة متعلق بالاول على الاظهر والثانى على الخاصرة والرمى المرمى واذا اصاب السهم شاكلة الرمى تم المرام وانما احتاج

مع المؤمنين

مع المؤمنين الفعلية لانهم يدعون احداث الايمان وجردوها عن التاكيد لان انفسهم لا يساعدهم على هذا الكلام ومع شياطينهم الاسمية لانهم يدعون الثبات على اليهودية واكدوها لانهم فى ذلك على صدق ورغبة وفور ونشاط ونصب سلاما بتقدير الفعل الدال على التجدد ورفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اى عليكم فيدل على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضاء المقام فيكون تحية عليهم احسن من تحيتهم قوله فسيقف عليها فى مواضعها اى فى الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة وانما جعل الحالة المقتضية كونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية لارادة احتمال التجدد والثبوت لان الكلام فى الجملة الواقعة جزاء والظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل قوله بدل استقر نصب على الحال اى مبدلا من استقر وعلى اقوى الاحتمالين حال من ضمير مبدلا من استقر وعلى اقوى الاحتمالين حال من ضمير مبدلا اى كاينا عليه وعلى تقدم حال من ضمير كاينا فهذه احوال متداخلة قوله ويظهر لك من هذا اى حسن كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى قسمين لان الظرفية رجعت الى الفعلية والشرطية الى الجملة التى وقعت جزاء وهى اما فعلية او اسمية قوله واما الحالة المقتضية لتاخير المسند عدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى تخلل الفاصل اعنى تفاصيل الجمل مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظى المسند والمسند اليه وقد تقدم الوجه فى اسناد تاخير المسند الى مقتضيات تقديم المسند اليه ونسب الى بعض الكوفية ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام اذ لا بد ان يعقل المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم على متحقق وبذلك يجب تاخير المسند ايضا فلا حاجة الى ما ذكر فى تقديم المسند اليه فرده بقوله واياك ان بطن اى لا تظن ان استيجاب صدر الكلام للمسند اليه حاصلا لكون الحكم مطلوبا اذ ليس كون الحكم او ليس كون الحكم عليه مطلوبا هناك اى ثم رتبة استيجاب التقدم اى

جعليه واجباله بل هو في مرتبة ادنى او ليس الاستحباب في مرتبة كون الحكم عليه
مطلوبا في مرتبة اعلى وهي قوله فلا يتعقل اشارة الى ان هذا الظن منشاؤه الغفلة
فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم به فلا يجب
من هذه الجهة تقدم احدهما على الآخر في التعقل على ان التقدم في التعقل لا
يستلزم التقدم في التلفظ نعم لما كان المسند اليه ذاتا يطلب له الحكم بالوصف
الذي هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا واما وجوب تقدمه عليه
لذلك الا ترى الى وجوب تاخره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية قوله
واما الحالة المقتضية لتقديمه وقد سلف منه احالة تاخر المسند اليه على ما
يقتضي تقديم المسند فلا بد له من الاهتمام بتفاصيل هذه الحالة قوله
موضع تقوين اي تقرير وحصول كون تضمين الاستفهام مقتضيا للتقديم
قوله او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص
والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال
مثلا خص المال زيدا اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال
ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء
على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شيء بامر في قوة
تمييز الامر به فكانك قلت ميز زيد بالمال عن عمرو ومن هذا الاستعمال
خصصت فلانا بالذكر وخصك بالعبادة واختص به وتحقيق من حمته
من يشاء وكلامه قوله تخصيصه بالمسند اليه اي تمييز المسند وافراده
من الاشياء الصالحة لان يجعل مسندة باثباته للمسند اليه وهذا معنى
قصر المسند اليه على المسند ومن الاستعمال الاصلي قوله ههنا من غير ان تخصيصه
بالاحتمال وقوله في ضمير الفصل اذا كان المراد تخصيص المسند بالمسند اليه
كما مر ومعنى قوله لكم دينكم ولي دين اي دينكم مقصور على الحصول لكم
لا يتجاوزه الى الحصول لي وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه

الى الحصول

الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المشاركة وقد سبقت بانه القصار
وكون اللام الجار معنيا للاختصاص بمعنى الحصران سلم لم ينافي ذلك انه
التقديم عليه لجواز اجتماع الادلة على مدلول واحد قوله فهو دين القيام
والقعود اشارة الى ان ما يسمى قصر تعيين وان كان عنده داخلا في الافراد
قوله وارد خبر للمبتدأ الذي هو قولهم قوله على هذا اي كونه جوابا للمردد
ويمكن جعل المثالين لقصر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا او
كون المتكلم قبيحا واما جعلهما لقطع الشركة فلا لانتفاء التنافي بين الوصفين
وسياتيك في هذا المعنى اي في القصر المستفاد من التقديم قوله كقولها
اي كقول القائلة وهي ام تابط شرا كانت بعد موته تبكيه وتثني عليه
فبكت من سبب شجاعته بحركات كلمات مشهورة من جملتها لقد
حملت به في ليلة مظلمة مشدودة حبك النطاق تحت واهي سرج
وعلى ابيه درع اشارة بذلك الى ما تزعم العرب من ان المراة اذا ازعجت
ثم وطيت اتت بالولد الشجاع والحبك جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل
ونحوه والنطاق شقة تلبسها المراة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الارض وقد يقال
تحت واهي سرج حال من حملت بلا واو والظاهر ان سرج فاعل الظرف
لاعتماده فلا يكون مما نحن فيه وكانه تمثل به على الاحتمال المرجوح اعني
كونه اسمية وقعت حالا بالضمير وحده لمجيئها بعد حال مفردة قوله
لهم من ابيات حسان في مدح النبي صلعم وقبله له راحة لو ان معشار
جودها على البر كان البر اندى من البحر والتكلم ههنا في قول المتكلم حيث
موصوفة تصلح ان تقع مبتدأ فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تعالى
واجل مسمى عنده على ما سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم
الظرف على النكرة الموصوفة فيقال عندي ثوب جيد ولي كتاب
نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر وكانه نبه

بايراد الامثلة من النكرة موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للنكرة
المذكور قسمان واجب واولى وانما لم يتقدم في اجل مسمى لان المعنى واي اجل
مسمى عندنا يتحمل شان الساعة ولا يعوان يجعل التقديم في ايهم للتخصيص قوله
لما اي للدرع فانها موثث سماعي والحلق جمع حلقة وضيق مصدر وصف
والوضين المنسوج من وضنت الشيء نسجته وتذكير الضمير المجرور في ووضينه للنظر
الى الضيق والهاجس ما يخطر بالبال وغير الذي استثناء منقطع اي لكنني والبيت
للبيد قاله عند النزع والاغر الكريم الشريف اصله الابيض الجبهة من الفرس
والابلج من بلج الصبح اضاء واشرق تاتمّ اي تقتدي والهداة جمع هاد والعلم
الجبل المرتفع وفي راسه نار جملة اسمية وجاز ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده
على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه قوله وما شاكل ذلك اي المذكور من الامثلة
وقوله فان النعت متعلق بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم منبها على ان المقدم
خبر لا نعت ولذلك اي ولان النعت لا يتقدم يقال جاءني راكبا رجل بنصب
راكبا على انه حال ولا شك انه لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلو لم يمتنع تقديم
النعت لجاز رفعه متقدما وربما يقال اراد انه يجب تقديم الحال اذا كان
ذو الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز
تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة النصب اصلا قوله لان
الظرف يريد ان هذا التنبيه انما يصار اليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا
لانه لو اخر الظرف لكان حمله على الوصف اولى وانما قال عن المنكر لان
المتاخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم
الفاعل المنكر والضمير في منه للظرف ولفظا بالحمل يتعلقان باولى الا
ان الاول باعتبار الفاعلية والثاني باعتبار المفعولية كقولك زيد
بالاكرام اجدر منه بالاهانة وتلخيص معناه زيد جدارته بالاكرام على
جدارته بالاهانة قوله لامرين تعليل للاولوية وذلك ان الحمل

على الوصف

على الوصف وقوله استدعاء مع ما عطف عليه بدل من امرين وما سبق
في الفن الثاني هو ما ذكر في تعريف المسند اليه من ان طرف الحكم كلما
ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا فيتقوى الفائدة في الاعلام بر
لذلك اي ولان المصير اليه بالتقديم لتعاضد الامرين في الحمل على الوصف
لا يجب تقديم الظرف حيث لا تعاضدان كما اذا كان المنكر موصوفا
فان المنكر لا يستدعي الوصف استدعاءه اذا لم يكن موصوفا فلا تثبت
تلك الاولوية فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الثانية علة باعثة على
التزام التقديم فاذا انتفت صارت باعثة على ترجيحه كما عرفت قوله
وان هذا التقديم للحكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه
ارد فيه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر
من كلام وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا كما تبادر اليه
ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق التاخير عن ذلك
المنكر قبل صيرورته مبتدأ فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق
التاخير عنه لم يجب محافظة على الحق القديم وفرقا بين التقديم وفرقا بين
القسمين لا يقال هناك صور اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك
ما احد خير منك وارجل في الدار لانا نقول نعرف حالها بالمقايسة على
المنكر الموصوف فكما ان الوصف تخصيص فيفوت تلك الاولوية معه
كذلك حرف النفي والاستفهام يوجبان تخصيصا فلا يبقى تلك الاولوية
معهما ايضا وتمثل للمصدر بحاله فعل كسلام عليك وبما لا فعل له كويل
قوله فلا اي فلا يلتزم وقوفا علة لنفي الالتزام قوله عن مبتدأ نكرة
اي عن مبتدأ هو المنكر الذي ليس موصوفا قوله وذلك اي الامر
الذي لم يجز بعده مبتدأ وللظرف حق التاخير عنه قولك سلاما عليك
وقولهم للخارص سلاما عليك لان اللفظ المحكي معرفة وكذا قعيدا حال

منه لذلك اي لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفي تنزيله منزلته اشارة الى
وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل وعليك
ليظهر حق التاخر عنه والقياس في ويل لك قبل صبر ورتبة مبتدا ان يقال
ويلا لك باعمال ويلا في الظرف لانه بمعنى هلاكا لان التابع في الاستعمال
ويلك بالاضافة واعاد لفظ بين لطول العهد قوله ليس له ذلك
اي حق في التاخر وانما قال قبل صبر ورتبة مبتدا لانه بعدما صار مبتدا
كان حقه الكل ان يتاخر عنه قوله فذلك خصمك لاشك ان كل احد ينتظر
هلاك خصمه فهو المهتم عنده ولولا ذكر الهلاك لم يحرز ذكر الخصم قوله او لانه
صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل واما تقديم المسند فلكونه
متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل نحو سعيد من يراك او لانه
اهم عند القائل كالامثلة المذكورة ثم استحقه اي من جلائل النعم او من شدايد
النقم فان عذاب الرحمن انما يكون لموجب قوي فيكون شديدا وقدم
المسند في الاهتمام بالموقوع عليه قوله او كقوله عطف البيت الاول
باو تنبيها على التساوي في الاستقلال بصحة التمثيل على طريقه او كجيب
اولاحتماله قصد التخصيص بالتقديم مبالغة في اثبات السلام على المرأة
التي كانت معه كانها فلقة قمر ونظم البيت الثاني في سلك الاول بالواو
للاشتراك في النظم وتنوين مطر الاول للضرورة وتقديم عليك لان الاهم
بالنفي تعلق السلام بالمخاطب وتقديم خبر ليس ولم يكن اعني نعش وبين
القلوع للاهمية ايضا والمعنى اذا لم يكن في قلب المحبوب مودة وميل
لم ينتفع بشفاعة من خارج وصال وثمل وحيث كان التفاؤل واهتمام القائل
قد يثبتان من غيره قلت ان مع واهتمامه قرينها به وغير الاسلوب فيهما ثم عاد
الى الاسلوب فقال او ان يكون المراد بتقديمه قوله ثلثة في تقديم هذا المسند
مع تنكيره للابهام ووصفه بما للاجله يتبين الناس بمعرفته تشويقا تاما الى ذكر

والدنيا

والدنيا فاعل تشرق اي تصير مضيئة ببهجة هو الثلثة وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق
على انه متعد بمعنى تنشى او تضيئ الآثار وفاعله ضمير الثلثة وفيه عدول
عن الاستعمال الشايع اعني الثاني وعن المعنى القوي الى الضعيف واما
جعل الدنيا ظرفا للاشراق الثلثة فمن قبيل مسخ الكلام وقد يقال الاحسن
ان يجعل ثلثة مبتدا خبره محذوف اي لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس
الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا او يكون المثال خارجا عما نحن فيه
قوله وكالنار تقدم كالنار على الحيوة ومن رماد على الاخر للتشويق
اي من جنس الرماد واواخر الحيوة واوليها دخان اي هو من جنسه والمراد
بيان وجه الشبه يعني ان زمان الصبى فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى
بمنزلة الدخان وقبله وعيشتي الشباب وليس منها صباي ولا ذو البحج
الهجان قوله تطويل الكلام في المسند اذ هناك يزداد التشويق الى المسند
اليه فيتمكن زيادة تمكن كما ترى في ثلثة تشرق الدنيا دون كالنار ومن
رماد قوله او يكون عطف على ما بعد ان بقوله ان يكون اذا اريد بالجملة
افادة التجدد فيجعل مسندها فعلا لانه الموضوع لافادته وقدم المثبت
على المسند اليه الذي هو فاعله كان افادة التجدد تقتضي كون المسند
المفرد فعلا على ان ذلك يقتضي كونه متقدما على المسند اليه وكيف لا
وكونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله قوله احتراز به انه لو قال و
يقدم المثبت على المسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه
نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدا ولم يتقدم عليه فلما
قيده به لم يرد وانا عرفت الجملة الاسمية المسند بها جملة فعلية فيكون
المسند اليه فيها ضميرا عائدا الى المبتدا وقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة
التجدد انما تقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على اليه في الدرجة
الاولى لا على ما اسند اليه مطلقا فلا يلزم من ذلك ان الاسمية في نحو انا عرفت

لا يفيد التجدد بالقياس الى المبتداء بل الثبوت فاثم توهم فاسد لان الضمير
وما يرجع اليه شيء واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده له معا وقد سبق
ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا افادت تجدده للمسند اليه فلا تغفل
قوله واذا سلكت هذه الطريقة هي ان يسند الفعل الى ما بعده من الضمير
ابتداء ثم بوساطة عوده الى ما قبله يسند اليه الفعل في الدرجة الثانية قوله
وهو اني انا مبتداء اي من اول الامر بلا اعتبار تقديم وتاخير وقوله ولا يقدر
بالنصب عطف على يجري وتسميته في هذا الاعتبار فزيد عارف او زيد عرف
لانهما متعينان بهذا الاعتبار قوله الا في التلفظ اي تقدم تقديم وتاخر في التلفظ
على معنى ان هناك تقدما وتاخرا صوريا بحسب التلفظ لا حقيقيا بحسب المعنى
فان ذلك انما يكون في المزال عن مقره لا في ما هو ثابت في محله وكلمة اللهم
تستعمل فيما اذا قصد استنذار امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله
في تحصيله قوله ثم يقال قدم انا يعني وجعل مبتداء لا انه بقي كما
على حاله حتى يكون انا عرفت جملة فعلية كما نقله بعضهم عن المصنف فان
امتناع تقديم التوابع في السعة مشهور فيما بينهم وسياتي في كلام ما يدل
عليه وتسميتها وتنوعها تكلفان يشهدان بذلك ايضا قوله لا يفيد الا التقوي
الحكم اي لا يفيد التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي يستفاد منه التخصيص
ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشاف
في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله وسبب تقويته حصر اولا
الفعل في نحو انا عرفت يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده
الى المبتداء يسند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتداء اذا جاء بعده ما
يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر
عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرف ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
ويظهر من كلامه هنا ان في نحو انا عرفت ثلثة اسانيد الاول الاسناد الى المبتداء

الحاصل

الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير الثالث
اسناده الى المبتداء بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في المطول
وقد حكم بتاخره عن الاولين فمنهم من التزم الاسانيد الثلثة ان نظر الى المعنى
فليس هناك الا اسناد واحد وهو اسناد العرفان الى المتكلم وان نظر
الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة
الى المبتداء ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتداء
بتوسط عود الضمير متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد الفعل
الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل
اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل
الى المبتداء بتوسط العود ولا شك ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار
عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده
الى المبتداء بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية فاحفظه وليس الا اسنادا
واحدا لا اعتبار ان احدهما متقدم على الاخر واما الاسناد الى المبتداء بصرفه ما بعده
الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات للاسناد المذكور وهو ظاهر ومتقدم
في الاعتبار على الاسناد الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد
هو المبتداء المتقدم على الضمير وعوده الى المبتداء الا انه اشار الى تقدمه
على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا وانما اقتصر منها على ذكر اعتبار الثاني
لانه داخل في سبب التقوي واما الاعتبار الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل
فيه وهذا القول هو الصواب فان نحو انا عرفت كبرى وصغرى تفاوتا في
كل واحد منها اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد
الجملة الفعلية الى المبتداء لكن المصنف زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتبار
وسماه اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتداء فقط

قوم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتداء
فوقعوا فى التثليث قوله او زيد عرف عطف على ولانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله
اخواته المشار اليها فى التعريف ثم انه ظاهر ما ذكره فى تعليل التقوى يقتضى تقوى الحكم
فى مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق فان الزم ورد انه جعل المسند الشىء فيما
لما يراد به التقوى وان حمل الضمير المذكور فى التعليل بما يستند اليه الفعل اولا
كان تقييدا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة ههنا وما تقدم من ان الفعل
يستند الى الضمير ابتداء يدلان على هذا التقييد وفيه بحث يرد عليك قوله
فاذا قلت تعطله لا يفيد الا تقوى الحكم واذا اجرى هو مجرى الحذ يدل على انه من
لو وقع فى مقام لا يناسب التخصيص افاد التقوى فقط وعليه اى وعلى الاعتبار
الاول المفيد للتقوى فقط ورد هذه الآيات اذ ليست معنى التخصيص لما
لما ونظم الآية الاولى واتخذوا من دونه الهة من دون الله فهو سهو قلم والمراد
بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق توليهم لا حصره فيه اذ غيره قد يتولاهم ومعنى
يوزعون يحبسون ويمنعون اى يحبس اولهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك لكثرتهم
والمقصود تحقيق المنع لا ان غيرهم لا يوزعون واريد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق
خروجهم ملتبسين بالكفر دالا على انهم لم يتخلوا من احداث الايمان بعد الدخول
لا قصر الخروج بالكفر عليهم ومحل قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من
فاعل قالوا قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت وفصله لانه
مثال من النفى يريد ان التقوى لا يختلف بكون خبر المبتداء المقدم منفيا لان
سبب التقوى موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس فى
لا تكذب ما يفيد تاكيدا اصلا وفى كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لكنها تزول
بان انت ههنا تاكيد للمسند اليه لا للتاكيد للحكم وتقويته فان تقوى الحكم
انما هو بتكرر الاسناد المترتب على كون انت مبتداء والباء فى قوله بانه
هو لا غيره متعلق بالتاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه نفسه لم تعدل به الى غيره

تجوزا

تجوزا او سهوا او نسيانا لان انتفاء الكذب ثابت له دون غيره ليكون
تخصيصا فتدبر اى فيما سبق من ان فائدة تاكيد المسند اليه تقرير ودفع
ما يتوهم من التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوى الحكم تكرر الاسناد
ليتضح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت وعليه اى وعلى تقوى
الحكم بالخبر المشتق ورد هذه الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها
بل قصد فى الاولى تحقيق عدم اشراكهم التخصيصهم سواء اريد بهم طائفة مخصوصة
او من لا يشرك مطلقا وفى الثانى تحقيق عدم ايمان اكثر اهل مكة وفى الثالث تحقيق
عدم تساؤل اهل المحشر وفى الرابع تحقيق عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول
ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت التبست عليهم طرق الاخبار
فلا يتساءلون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا او لا يسأل بعضهم بعضا
كما كان دابهم فى الحيوة الدنيا قوله ويقرب وذلك لاستناد عارف
الى ضمير عائد الى زيد فيتكرر الاسناد ويفيد زيد عارف تقوى الحكم دون
التخصيص على قياس زيد عرف قيل واما هو عارف فيقرب من هو عرف
فى التقوى ويساويه فى التخصيص لجواز ان يقدر هو مؤخرا على انه تاكيد للمستتر
فى عارف وفيه تامل والضمير فى قوله لانه راجع الى عارف ولعل الشرف فى
عدم تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تقدير موصوف
اى انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف لعدم تفاوته
اشبه الخالى عن الضمير من الجوامد كحيوان مثلا فيضعف التقوى فلا يكون
قويا ولذلك اى ولتشبيهه بالخالى عن الضمير ورتبه بهذا الشبه فى حكم كلمة واحدة
لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة فى البناء والذى
يدل على ان عارفا مع ضميره كلمة ليس جملة انا نعلم ان الخبر فى مثل زيد عارف
هو عارف مع ضميره كما ان الخبر فى زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا
ان الاعراب الجارى على عارف هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما

امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجرى على الاول ولاشك ان ما اجرى عليه اعرابه
الذي يستحقه لا يكون مبنيا وليس لعارف وحده استحقاق الاعراب الذي
اجرى عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في
يضرب زيد يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدا
كان للمجموع اعرابا محليا يجب اعراب الموصوف دون اعرابه في نفسه وكذا
اذا وقع صفة نعم اعرابه المحلي يجب اعراب الموصوف دون اعرابه الاول واما
عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدا ويجب اعراب الموصوف
فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة وقوله واتبعه كانه
قيل عارف اذا كان مسندا الى ضمير مستتر اشبه الفعل لعدم التفاوت فكان كالكلمة
واحدة فلا يجعل جملة ولا يبنى واما اذا كان مسندا الى الظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغي
ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المسند الى الظاهر جعل تابعا الى المضمر في
الافراد وعدم البناء فمفعول اتبعه راجع الى عارف وفاعله نحو عارف
ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في نحو
مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على
قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الوصف على الجزء الاول كما ذكره
من الاتباع وان الجزء الثاني له اعراب في نفسه وان المشهور عند النحاة ان
اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية الا انه اذا وقع
صلة كان مقدرا بالفعل وجملة وفي الاعراب الخارجي عليه ح اشكال واما نحو
اقائم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة تامة اصلية مقصودة بالذات
قوله وبالاعتبار الثاني نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وقد
مر ان ترك صيغة الحصر في افادة التخصيص اشعار بكونه مفيدا للتقوي ايضا
لانعقاد سببه وان لم يكن مقصودا اصليا بناء على ان اصل الفعل مقرر
عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم قطعا فقصد اليه تبعا الثاري

ان صاحب الكشاف نبهنا في قوله تعالى الله احسن الحديث حيث قال في ايقاع
اسم الله مبتدا وبناء نزل عليه تاكيد للاسناد للحديث الى الله وانه من عنده
وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله مردوا اي قوم مردوا على النفاق
اي تمهدوا فيه وتعودوا وانوا السويداء حبة القلب وسياتيك بيانه اي
بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص ومواشيا اي قوله
في ذلك الفصل فالحالة المقتضية للنوع الاول الى آخره وانما كان اعتبار
الابتداء في زيد عرفت او عرفته قطعيا لانه لو فرض انه كان مؤخرا
ثم قدم لم يكن لرفعه وجه كما ان زيدا عرفت لو حمل على الابتداء لم يكن لنصبه
وجه قوله الرفع يفيد عند تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكر
وتعليل التقوي محمول على الاطلاق فيقال ههنا زيد صرف الى نفسه
ما يدعو وهو وقوع العرفان عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع العرفان على ضميره
تحقيقا او تقديرا لمجرد انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك
نظائره وهذا هو البحث الذي وعدناه انشاء الله ان ما سيرد عليك
قوله وحمله على باب التاكيد بالتكرير اي باب التاكيد فان العدد
الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه
امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا كما توهم قوله فليس الا التخصيص
اي فليس يحتمل الا التخصيص يعني ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان
مصدرا بما كما في الاية لم يجز ان يقدر فيه المفسر الا مؤخرا لان تقديم مقدما
يؤدي الى توالي حرفي الشرط والجزاء كما ذكره وانه ممتنع فلا يفيد الا التخصيص والغرض
عليه بان الهداية المذكورة اعني الدلالة على ما يوصل الى المطلوب ليست
مخصوصة بثمود وحدها بل المخصوص هو الهداية مع ما عطف عليها
من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن من شيء
فهدينا ثمود فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شيء

كما في خبر الثناء اعني ثمود عليها ليكون فاصلا بين الحرفين وكالعوض
من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد
اما اعني ثمود مثلا فالتقديم ههنا لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص الذي
لا يلائم الآية وما ذكر من الاعتذار يكلف ظاهر ويؤيد ما ذكرنا انك اذا
قلت جاءني زيد وعمرو فقيل لك ما فعلت بهما فقلت اما زيدا فضربت
واما عمروا فاكرمت بلا قصد الى تخصيص ففي قراءة النصب تاكيد اثبات
الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير ونكلة اما واما على قراءة الرفع فيتقوى الحكم
بتكرير الاسناد ويتاكد بما في اما من الدلالة على اللزوم والتحقيق قوله
واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبار
اي الاجراء على الظاهر وتقدير التقديم والتاخير وبهما المراد ان ايضا بوجه
تقوي الحكم ووجه التخصيص وفي قوله على السواء اشارة الى ان نحو زيد عرف
يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا الا يرى الى قوله في باب الاستفهام فلا تحمل
نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره
ويوهم كونه اشارة ايضا الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوي مرجوحا فيما اذا
كان المنكر موصوفا نحو واجل مسمى عنده اي حصل عنده مردود بان كلام
في منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه قوله وانما يرتكب هذا في المنكر لفوات
شرط المبتدأ فنحو رجل عرف لا يتناول المنكر الموصوف وفي قوله بل
حق المعرف اي الاولى والاليق بحال نوع اشعار بذلك الاحتمال ايضا
اما قوله وحق المنكر فلمشاكلة اذ قد بين ان كلام في منكر لا يصلح للابتداء
الا بنية التقديم فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان جمع الفاعل
قيد الضمير بالفاعل لان انفصال الضمير مطلقا له اسباب اخر واراد فاعل
الفعل بقرينة قوله الا اذا جرى الفعل وقال في موضع الالتباس نحو زيد
عمرو ضربه احترازا عن نحو هند زيد ضربته اذ لا ينفصل فاعل ضربته لارتفاع

الالتباس

الالتباس بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي له فلا يشترط في انفصال
ضميرها الالتباس نحو هند زيد ضاربته هي وحصر الانفصال في هذين
التبيين انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذفه يقتضي الانفصال
ايضا كقوله تعالى لو انتم تملكون قوله واذا لم يكن اي لفظ سوغا علا احتمل
التقديم على الفعل ان اراد تقديمه عليه تيانيا على اسمه ورسمه فاحتماله
اياه ممنوع فان كونه تاكيدا او بدلا يمنع تقديمه كما ان كون زيد فاعلا يمنعه
وان اراد تقديمه عليه باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدأ فمثله جائز
في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك تارة بان المصنف خالف اجماع
النحاة من تجويزه تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكار
المجاز العقلي وينافيه ما سيذكر من ان نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم
ان يكون عليهم الشطر وان لا يسوغه الا نية التقديم والتاخير واخرى بان
فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في جرد قطيفة والمؤمن العائذات
الطير دون فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخت زالت الجملة
وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتبار وكما
يمكن اعتباره في زيد قام كما في جرد قطيفة وهو عرف فمن اين الامتناع
وبقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ قوله
مرفوعا يعرف على انه فاعل له لا على انه بدل من فاعله المستتر فان جعل
الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه كما قيل في واسروا النجوى
الذين قليل في كلام العرب فلا وجه في الحمل زيد عرف مع كثرة استعماله
على انه مقدر بذلك القليل فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال
مع وروده صريحا في افصح الكلام قلت في الآية وجوه اخر سوى الابدال اي
يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون
الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه او على انه مبتدأ تقدم عليه خبره

اذ لا الباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الآية لا الباس فيها بالفاعل
لابراز الضمير بخلاف عرف زيد فانه تحمل فيه على البدل يوجب الالباس
بالفاعل قوله الا ملك الوجه البعيد وهو ان يجعل زيد بدلا من الضمير
المبهم قوله لفوات الشرط يعني فوات ما عدا التقديم من الشروط فنحو رجل
عالم جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء وقوله
اذ المنع متعلق بقوله وانما يرتكب وقوله كما اذا قلت مثال لما لا مانع فيه
وانما ان تا مع متعلق بقوله الصحة وتنبيه على ان صحة اراد تخصيص الجنس ههنا
ظاهر لمن يصلح ان يكون سامعا لبيته على ان امتناع ارادة [illegible]
اهر ذا ناب [illegible] وكذلك لان هرير الكلب صوته عند ما ذيه وعجزه عما يوذيه قال
في الصحاح موصوفة دون نباحه من قلة صبره على البرد فالاهرار لا يكون
الا من الشر فمن قال المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير
فقد وهم قوله الا اذا جعلت متعلق بقوله قولهم اي كذلك في قولهم مانع من
اراده التخصيص الا اذا جعلت التخصيص على وجه آخر هو تخصيص الفردي
اذ ليس فيه ذلك المانع الذي كان في نفس الكلام قوله معان اليه كثيرا
يعني في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاءني اي هذا التركيب بعينه ولذلك
قدمه عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ اللهم الدال على التذلل راجع
الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله فلا
ينافي تلك الكثرة قوله وشر اهر ذا ناب لا شر ان عطف على قوله جاءني
رجل لا رجلان وانما كان نائبا عن مطان استعماله لانهم يستعملونه في مقام
تفخيم الشر وتفظيعه لا في بيان افراده قوله واذ قد صرح الايمة بتخصيصه
اي بالحصر فيه حيث تاولوه بما يفيد لا بتخصيص النكرة بما يصحح وقوعها
مبتدأ حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتدأ واجب صرح به ام لا فليس
فالوجه جواب اذا اذ قد صرحوا بتخصيصه مع تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص

الجنسي

الجنسي وثبوت التخصيص الفردي لزم طلب وجه له هو تفظيع شان الشر بحمل
تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا اذ لا ما نوعية اي شر
عظيم اهر ذا ناب لا شر صغير قوله فهو تخريج اي التفظيع مخرج ما ناوله به
من اصاب المحز وطبق المفصل وقد اورد بان المنكر موصوف فيصح
الابتداء بالمطهر المعرف فلا يرتكب فيه ايضا التقديم والتاخير فلا يستفاد
التخصيص واجيب بانه يستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة كما تقول ضربت
رجلا كريما اي لا اصغر منهما وهو معتبر في عرف اللغة كما سيصرح به من ان قولك
ما ضربت اكبر اخويك يفيد بدليل الخطاب ان يكون ضاربا الاصغر منهما قوله
ولما عرفت من ان بناء الفعل على المبتدأ اقوى اي اشد تقوية للحكم فاقوى
افعل تفضيل مبني من المزيد او اشد قوة لافادة الحكم والشرطية اعني اذا استعملوا
لا يكاد دون تأتي معقول تراهم اي البلغاء ووجه الكناية في مثلك لا يبخل ان
البخل اذا نفي عمن يكون على اخص اوصافه ويتصف فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك
لا يجود ان الجود لا بد له من محل فاذا نفي عمن يماثله فقد اثبت له بلا شبهة
وقوله من غير متعلق باستعملوا وكلمة غير بمعنى لا اي استعملا لا لاجل
من عدم ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادته وعلى انسانين متعلق
بالتعريض على معنى الاطلاق اي على انسانين معينين بقصد اليهما بلفظي
المثل والغير كان يراد مثلا ان زيدا المشتهر بمماثلة المخاطب او بمغايرته
لا يبخل او لا يجود فليس في الكلام حينئذ كناية حكمية لان ما قصد به من الحكم
على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به وليس فيه ايضا تعريض اصطلاحي
اعني امالة الكلام الى عرض اي جانب منه لان الكلام موجه نحو ذينك
الانسانين ومبين حالهما بطريق الاستعانة بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح
بخصوصيتهما حيث كنى عن ذاتهما بما اشتهرا به من المماثلة والمغايرة
فكانه عرض بهما قوله لكونه تعليل للنفي في لا يكاد دون داعون من الاعانة

واذ ذاك طرف للمراد اى المعنى الذى اريد بلفظى المثل والتغير اذ ذاك له
الاستعمال الذى هو بطريق الكناية بلا تعريض حاصل وتحقق المبنى للمفعول عليه
من تحقيقه اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون التقديم اعون اى
سيعلم هناك ان الكناية فيهما من قبيل الكناية فى الحكم وان المقصود بالكناية
فيه تقوية فيعلم ح علما تاما اى تقديمهما اعون لما اريد بهما واما اذا قصد بهما
الى انسانين فليس يلزم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية لاعنى كونه
اعون على المراد بها **فصــل** اعلم ان هذا هو الفصل الذى وعد فى الحالة
المقتضية لتقييد الفعل انه يذكره فى اخر هذا الفن وقد اعاد ههنا ذكر هذه
الاعتبارات اعنى الترك واخواته مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد وليبنى
عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار فى كل واحد
من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الاضمار لا يجرى فى الفعل
والحال والتميز بل اراد انها جارية اجمالا فى الفعل ومتعلقاته وانما خص عدم
جريان الترك فى الفاعل بالعرض ليشير الى ان جريانه فى غير الفاعل لا يصح
ايضا ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من الكلام اى فى موقع المصدر
اى تكلما كائنا على الخصوص قوله الى فاعله اى فاعل الفعل فانه لا يحذف
وحده وان كان يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده
وتجويز الكسائى حذف فاعل الفعل فى تنازع العاملين مردود وتركيب
ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد فى كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله
الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل اى يحذف وحده كما
يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف
الى نفسه ولو عكس وذكر النفس فى الفاعل لكان اظهر فى المراد قوله الا فى
المفعول به وذلك لانه داخل فى مفعولية الفعل المتعدى فاذا لم يذكر
التفت الذهن اليه فاستسهل الى انه متروك ويطلب موقع حاله هل

هو منسى او منوى بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله فى الترك
انكشافا تاما وتبين لتركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل فى حقيقته
الفعل فان الترك لا يصح فيه كذلك ويعلم حاله فى الترك مما ذكر فى
ترك المفعول به على طريقة المقايسة قوله اى بعض قرائن الاحوال
اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى مواد جنس الفعل لان
الكلام فى تركه والا فالمادة الواحدة يكفيها قرينة واحدة واقتصر من مرجحات
الترك على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان
القرائن واعتمد فى مرجحات ترك الفعل على ما تقدم فى ترك المسند وقد
فصلنا لك من تمثيله بهذين المثلين فان حذف الفعل فيهما قياسى
قطعا وحظية من حظيت المراة عند زوجها صارت ذات حظوة
والية من الايا لو اذا افتقر واصله ان رجلا كان لا يحظى عنده امراة فلما تزوج
بعد اجتهدت فى ان تحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقالت ذلك اى انه
بقيت لك فى النساء خطية فانى غير الية وقد يروى بنصب الاسمين اى
ان لم اكن خطية فلم اكن الية فصار مثلا يضرب فى كل قضية كان الانسان
اهلا لها مجتهدا فيها لكنها امتنعت عليه لعارض لا من جهته وقصة حاتم
فى قوله لو ذات سوار لطمتنى مشهورة وجواب لو محذوف اى لهان
على وقيل هى بمعنى التمنى فلا حاجة الى الجواب لكنه لا يتعين مثالا لان
لو بمعنى التمنى لا يستلزم الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف على قولهم
كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة على
حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد جاء ولو عمرو ذهب يعنى اذا
لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يقصد فيه اتباع
الاستعمال الوارد على تركه قوله وتلك القرائن اى التى تغنى عن
ذكر الفعل فيحذف ح اما جوازا واما وجوبا واما وحده او مع فاعله كثيرة

واما الحالة المقتضية لترك الفعل

حال اتباع الاستعمال وان الا
ستعمال الوارد على تركه شيئا
ول القياسى ايضا كما يظهر

اى حاتم الطائى

وانا اضبط لك ما هي اجمع لك من القرائن في هذا المقام ما تستعين به على درك
ما عسى يشذ عن جمع بأن تقيسه عليه وكلمة عسى مقحمة او بتقدير القول لان
الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول وقوله يشذ بدون ان لتؤيد الحاقها
وفايدتها الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعي قوله منها
ان يكون اي الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود الابهام بحذفه ثم تفسيره
فلو ذكر المنصوب تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو وهلا محمول
على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدأ لاختصاص هذه الكلمات بالافعال
وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدأ
لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد يجعل فاعلا كما اختار لان الاستفهام
بالفعل اولى فلا يرد اذا امكن والتقسيم على الفرق اعاد لفظ نحو وذكر الكلام
امثلة ثلثة لان المفسر اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في زيد ذهب
او معنى كما في زيد ذهب به اي اذهب واما ان يناسبه كما في زيد ذهب
اخوه اي الفرد قوله وكوا باني فارميون اعاد لفظ نحو لان المحذوف
ههنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب وفيما سبق المحذوف مجرد
الفعل والمذكور مرفوع وسياق الكلام في فاء فارميون قوله كما سبق
الغرض له اي لكون الفعل محذوفا مفسرا على الوجوه المذكورة فانه ذكر
في المفعول به ان الفعل يضمر بشرطه ان يفسر اما بلفظه ومعناه واما بمعناه
او بلازمه وان حروف الشرط والتحضيض يمتنع دخولها على غير الافعال وان
دخل الاستفهام واذا على الفعل اوقع وقد مثل في بحث الفاعل لاضمار
الفعل وحل بقوله ان ذو لوثة لانا قوله ومنها ان يكون هناك اي موضع
حذف الفعل حرف اضافة اي حرف جر قوله لوضعها على ان تفضي
بمعاني الافعال اي على ان توصلها الى الاسماء وتضيفها وتنسبها اليها
ولذلك سميت حروف الاضافة فهذه الحروف لا تنفك من معاني الافعال
لكنها

لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تقييد
ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة الاخرى
تتفاوت فتارة تكون الشروع فيه اي في الفعل الذي تضمر اللفظ الدال عليه
قوله فانه اي فان الشروع في القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقرأ والباء
في بسم الله اما للملابسة على معنى متلبسا متبركا به اقرأ واما للاستعانة
اي باستعانة اسمه افعل والاول احسن وقدر اقرأ دون ابتدأ القراءة
ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه واخر قصد الاختصاص ان ناسب المقام
والا فالى مجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اي فان الشروع يفيد تقدير
الفعل الذي شرع فيه موخرا عن اسم الله تعالى قوله تكون الاقتران يعني
ان يقترن الفعل كله بالقول الذي يقتضي تقديره الفعل لا ان يقترن بمجرد الشروع فيه كما في بسم الله والرفاء الموافقة والالتيام وهذا دعاء
الجاهلية للعرس وقد ورد النهي عنه والاختيار فاعل يعوض واليك
طرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار فاعل بعوض واليك طرف لغو
ولا يصح ان يجعل الاختيار مبتدأ واليك مستقر لامتناع الاكتفاء بتقدير
المعنى العام والحذف في هذه الصور جائز قوله وتارة تكون اي تلك
الدلالة الاخرى في عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به
معنى ذلك الفعل المقيد او كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده في ضمن جميع الافعال
قوله لا يراد الا معنى الحصول لانه المعنى العام الذي يقصد اليه في الظروف
اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال معنى الحصول تنبيها على جواز تقدير
الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه
للافعال له خصوصية بها يمتاز عن سائرها كالقيام والقعود فلا منافاة
بين عمومه وكونه فعلا مقيدا والحذف في هذه الصور واجب قوله من
مقيدات الاحوال اي من الاحوال المقيدة للفعل المطلق الذي دل عليه

حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل نحو ضربته اليوم والتاديب
او يسبق ما دل عليه نحو ليحيى الحق اى فعل ما فعل قوله فيكون الحال
مغنية دل على انه اراد بالحال ما يعم المقال لان المغنى ههنا قول ان يل
من يكلمه وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسوال لا نفس السوال فيكون
قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا التاويل لم يثبت قرينة لفظية اصلا قوله
وعليه اى وعلى ترك الفعل جواز الكون الكلام جوابا لسوال واقع قوله نحو
ولئن سألتهم وذلك لان السوال نفسه واقع فى الآيتين اى حاصل مذكور
فيهما لا ان كون السوال سوالا مفروض متعذر فيهما وذلك لا يقدح فى وقوع
ذات السوال فالاتيان كالمثال الذى ذكره اولا فى الاشتمال على سوال
واقع وان امتاز عنهما بان السوال فيه متصف بالسوالية تحقيقا وقد عرفت
السر اختيار كون زيد فى جواب من قام فاعلا لا مبتدأ قوله لسوال
متقدر يعنى ان ذات السوال متقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة اى
ذليل لاجل خصومة وهو فاعل فعل محذوف اى يبكيه ضارع وقيل ان ليبكيه
والثانى اليق بالمعنى الاول انسب بالسوال المقدر ومختبط مما يطيح الطوايح
اى سائل من اجل الاطاحة المطيحات اى اهلاك المهلكات ماله والمقصود
ان يزيد كان معاونا للاذلاء اعيا للفقراء ونظم الآية كذلك يوحى
اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحى اليك ربك
سهو وقع ههنا وفى قسم النحو ايضا قوله ومن البناء على السوال المقدر
فصله عما قبله لان السوال المقدر ههنا قرينة للمبتدأ المحذوف لا للفعل
كانه لما قيل نعم الرجل سال سائل من الرجل فاجيب زيد اى هو زيد والمطابقة
المعنوية بين السوال والجواب مرعية ههنا اذا جعل كلمة من خبرا لما بعدها
اعنى الرجل على عكس ما تقدم فى زيد جوابا لقولك من النايب فليكن ذلك
على ذكر منك قوله لهذا الباب اى باب نعم وبئس قوله وان هذا

اى الذى

باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال متناولا
لمتعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد كمال تميز وتعين اذ
لا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التى هى بمنزلة وضع اليد ويمتاز المقصود
به عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم
اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور يتطرق اشتباه اليه قطعا فلكل وجهة
هو موليها وانت تعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول
قوله قود اعالمها معنى الاشارة او التنبيه ومن نسل شيبان حال اغرى
وبين حال من شيبان على طريقة ملة ابرهيم حنيفا والضال والسلم بحرانى
بالبادية اى موضع كونه من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم منفرد فى محاسنه
من غيره وهذا امثال للقصد الى لكمال تميز قوله سرائى ليل جعل ظلمة الليل
سربالا تسربل الطارق فلا يرى الا بناظر خصوصا اذا كان هناك غبار والكوماء
الناقة العظيمة السنام اى اومى اليهما بهما طارق تحرنى اى قلقنى دعاء عليه
وفيه رعاية المشاكلة او التفت اليهما وخاطبهما بذلك على مجرى عادتهم فى خطاب
الحيوانات فالبا وحينئذ فى مجرى يجب اثباته فى الكتابة وهذا مثال لايراد
اسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا يعم الضمير فى به راجع الى المستثنى
منه اعنى العام المقدر بحسب المعنى فانه المعنى الذى يدل عليه نعم اى لا يعم
معنم احد على ظلم يراد به وقد يتوهم ان المستثنى منه ضمير مستتر فى يعم راجع
الى احد والا ذا لا يبدل منه كما يشعر به عبارة المصنف فى قوله لو ان كانت
الاصبحة ولا يرى الا مساكنهم بالرفع كما يجئ فى مباحث القصر وغير الحى الجار
الابلى المشترك بينهم بركونه ولا يراعيه احد منهم اشار اولا الى امتيازهما عما
عداهما فى صفة الذل اى الهوان ثم بين ذاتهما بان اورد اسم الاشارة لكل منهما
قاصدا بذلك تمييزه اكمل تمييز وتعيين ليكون اثبات ما اسنده اليه من حج
ذلته بحيث لا يتطرق اليه التباس اصلا والخسف الذل والجوع والرثة

النطفة البالية من الحبل والشيخ الذي هاالكبر لا يرثي اي لا يرق ولا يرحم والمقصود
الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا صفة الحمار والجماد قوله احسنوا البنى
يقال بنية وبني بالضم فيهما كرمية ورمى وبالكسر فيهما كجزية وجزى والمراد
مابنوه من صنايع المبار وكانه اشار بكلمة اي الى ان ما بهم من احسان بناء المكارم
والايفاء بالعهود وتوثيق العقود دخبث بعم ما يحمل من بين الامور وما يقرب منها
وايثار اسم الاشارة لاكمل التمييز قوله او ان يقصد بذلك اي بايراد المسند اليه
اسم اشارة بيان حاله فان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة في معاني
اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطية لما يتفرع عليه من مباحث الخواص
وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في القلة
والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله ثم يتفرع على ذكرا اي الاصل
في اسم الاشارة ان يقصد به اكمل تمييز للمسند اليه ليتضح عند السامع غاية الايضاح
وهذا امر مقصود في نفسه يتبعه دفع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه كما تر
واعرق يقصد به اكمل التمييز ويتوسل بهذا القصد الى قصد معنى اخر يناسبه
كاظهار كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه بنوع قرب واعتباره عنده كما في قوله
تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة
السامع اي بتوى عداد الحيوانات فلم يجعل الشي متميزا غاية التمييز بحيث يشار
ثم يدركه كما في خطاب الفرزدق لمن كان يهاجيه وكذا يقصد تارة لمعنط
هذا قربه المكاني واخرى يتوسل بقربه الى دنو مرتبته تشبيها للمراتب المعقولة
بالمسافات المحسوسة ولما لم يمكن ارادة المشبه مع المشبه كان التفرع هنا
لمجرد المناسبة المصححة لارادة المشبه بخلاف اكمل التمييز وكمال العناية بالتمييز
فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت قوله كما قالت عائشة
تنظر فان اسم الاشارة في كلامها صفة لمجرور لا مسند اليه او تمثيل لما قصد
بقربه التحقير فانه يوجد في غير المسند اليه ايضا وما عجبا منون اي ياقوم اعجبوا عجبا

ويغز

وغير منون اي يا عجبي احضر فهذا اوانك وتحيير يا عبد الله من اجل افنائه بوجوب
نقض الضفائر على النساء عند الاغتسال اي هذا امر حقير اعلم به منه فكيف يحال الغنا
ومثلا تمييزا وحال كانوا يقولون ذلك لما سمعوا الله يضرب المثل بالذباب
والعنكبوت والبعوض قوله وفي موضع اخر جر لما بعد غير الاسلوب لانه
تمثيل قوله ومنه فضلا عما قبله مع كونه تمثيلا ايضا انما لاحتمال ان يقصد به مجرد
قرب الحيوة لا التحقير وانما ان المشار اليه فيه حقير في نفسه بخلاف ما تقدم وتمام الاية
الكريمة الا لهو ولعب فتاخير اللهو كما في اكثر النسخ سهو وفي سورة الانعام وما الحيوة
الدنيا الا لعب ولهو بدون اسم الاشارة قوله وكما يحكيه القايل هذا ايضا نظير
وعطف على قوله وكما يحكيه عنه وعلا وايراد الامثلة فيها تفنن منه وذكرت
في موضع الحال لهذا خبر يعلى وبالزجي متعلق بما بعده المتقاعس اي العلي هذا
المتقاعس بالزجي اي الذي حصل له التقعس وهو ضد الحدب بسبب كثرة
ادارة الزجي مع تكلف التقعس قالت ذلك منكرة لكونه بعلها قوله وبعلو
تعظيم اي وان يقصد بالبعد التعظيم بناء على ما يتقدم فيجعل علو مرتبته ورفعة
محله بمنزلة بعده في المسافة قوله ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تلك الجنة التي
هذا كلام يقال لاهل الجنة في الجنة فهي حاضرة فرينة فتلك للتعظيم وقصد الاحتمال
ان يقال تلك الجنة اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا اي تلك الموعودة هي
التي اورثتموها بخلاف قولها فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله او خلاف تعظيم
عطف على تعظيم اي او ان يقصد ببعده خلاف تعظيم اي تحقيره وانما معنى
معنى انه بعيد في الغاية عن ساحة عز الحضور والقرب قوله او ما سوى
ذلك عطف على قوله ان لا يكون لك او لسامعك وذلك اشارة الى ما ذكر من
الامور الداعية الى ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها وبهذا التشكيك انتهى
الى فصل كون المسند اليه اسم اشارة ومن جملة اللطائف الداعية ان يورد
اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه انما استحق ما ذكر بعده لاجل الصفات

السابقة كقوله تواويك على بهدى من دنهم وقول الشاعر فدلك ان يهلك فحسنى
ثناؤ الا اى بهذين المثالين عدا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ومن اللطايف
المتفرعة قصد التعظيم بالعوب بناء على عظمة الشئ مما يقتضى التوجه اليه والتعوب
منه كقوله تو ربنا ما خلقت هذا باطلا وان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم وسياتى تحقيق
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكت اخرى ربما امكن اجراء بعضها فى الاخراج على
مقتضى الظاهر قوله واما الحالة التى تقتضى التعريف باللام اى تعريف المسند اليه
باللام فهى متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اى مع الاشارة الى حضورها فى
ذهن الانسان مع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة كما ستحققه وقوله قال الغز
من قايل استشهاد بطريق الاستيناف على صدق قوله الماء مبدا كل حى مع انه
مثال لتعريف الحقيقة باللام فى عرفات المسند اليه قوله ياتى فى الروايات
استيناف اخذ لدفع توهم ان تعبيره للاية مخالف لما ورد فى الكتاب واشتهر
من ان مبدا الانس التراب ومبداء الجن النار ولما روى من ان مبدا الملئكة
الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم رجع الى ذكر الامثلة واللام فى الرجل والمراة
والدينار والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم من كون جنس الرجل
افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل لجواز ان يكون الجنس
الحاصل فى ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المراة الحاصل فى ضمن
اى فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده
واما قولك الكل اعظم من الجزء فمعناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم
من جزئه فاللام فى الكل للاستغراق وفى الجزء عوض من المضاف اليه وقد
يجعل اللام فى الكل للجنس لكن قصد الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد منه
لا بعينه كما سياتى فهو اعظم من جزئه ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء
قوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس للمبالغة كانه يدعى ان جنس الرجل
وماهيته الجامعة للمحاسن او المساوى هو ذلك المخصوص وقد يقال المراد

الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكروه من ان اللام
فيه للعهد الذهنى وسياتيك تمام الكلام فى باب الاطناب ان شاء الله
قوله ومن تعريف الجنس قيل فضله لاحتمال الاستغراق فى هذه الامثلة
والبيت الاول يشتمل على اربعة امثلة اى جنس الحل لجنس الماء وقوله بدى
بيان لوجه الشبه والمعنى بدى خليلى اى اوسدى جنس الخليل لصاحبه وفى
الناس رص اى لهذا الجنس صفة حيث كانوا وكل عليهم علو مرتبة والكتاب
والحكم والنبوة محمولة على الجنس وقد حملت على الاستغراق ايضا لان اوليك
اشارة الى الانبياء وآبائهم وذرياتهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات
على سبيل التوزيع قوله وللقرب للمسافة متعلق بقوله يعامل وبين حال
من المسافة واذا تاملت طرف للقرب نفسه الا انه فى الحقيقة ظرف للطول
وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس ولفظه به مستدركة لان المقصود
ان ترك الاسم منكوا غير معرف بشئ من التعريفات وهذا الفرق انما هو
بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده
فى ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضى ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت
الخبز وشربت الماء فانه مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد المنتشر
كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء الا انك فى المعرف تشير الى كون ماهية
ذلك الفرد معلومة وليس فى المنكر هذا الاشارة والتعريف الجنسى الماخوذ
بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهنى واذا قصد بلام الجنس الى الماهية
من حيث هى كما فى الاشياء التى يراد تحديدها او اجراء الاحكام عليها بحيثياتها
فبين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ
معها وجودها فى ضمن شئ من افرادها وبالمنكر فرد منها نعم المصادر التى ليس
فيها شائبة الوحدة كرجعى وذكرى وبشرى يتحد مودى معرفها ومنكرها وهو الماهية
من حيث هى الا ان فى المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فكما يجوز ان

يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور فينبغي ان يجوز
ذلك في بعض المصادر قوله تعامل معرفة كثيرا معاملة غير المعرف اراد ان هذه
المعاملة جائزة اذ يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدا او ذا حال كساير المعارف
قوله على اللئيم لم يرد به معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم ولا الماهية من حيث
هي بقرينة المرور ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض
افراده والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام فعدل الى امر للاستمرار وثم للتراخي
التي مخصوصة بعطف الجمل قوله ولذلك اى ولكونه بمعنى لئيم تقدر يسبني
وصفا لا حالا اى ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لانه مرجح للوصف
على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اى على لئيم عادته المستمرة يسبني اقعد في المعنى
وادل على وقاره من ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دائما على لئيم مواظب على سبي
فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اى لا يريدني بل يريد غيري او لا يهمني الا اشتغال
به والانتقام منه قوله ولذا اى وللمعرف الذي عومل معاملة المنكر نظائر اى
له نظائر كثيرة والمراد الامثلة او لقوله على اللئيم سيتي نظائر اى اشباه كثيرة
في القرآن كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا او قوله الا المستضعفين من الرجال
والنساء والولدان وفيه ان المغضوب صفة الذين انعمت عليهم اذ لم يقصد
بهذه المعرفات شئ بعينه ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة
قوله او العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة اى اريد بالمسند اليه
بل بتعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على التناول على
سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق
مقابلا لتعريف الجنس جريا على ما هو المشهور وسيحقق اندراجه مع العهد الذهني
تحت التعريف الجنسي الا انه اشار هنا الى اندراج الذهني تحته لكونه اظهر فلم يجعله
قسما على حدة وقرينة الاستغراق في ان الانسان ورود الاستثناء وفي المثالين
الاخرين صحة وروده فان قلت اللام في السارق والسارقة موصول وعموم

الحكم

الحكم مستفاد من علية السرقة والسحر قلت ان سلم كون اللام موصولا فهذا الموصول
في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة استثناء اى عدد يراد يدل على عموم اللفظ
مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي
وجب ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى
قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله تعالى
لا يحب كل مختال فخور والسر فيه انه ان اعتبر القيد في الكلام اولا ثم دخول النفي
عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا لقيده وان عكس كان القيد
واردا على المنفي مفيدا لعموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على
القرائن او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله
اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما لم يقل وحصة معهودة من الحقيقة ليكون
عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من
التعريف مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف
الجنسي قوله كما اذا قال لك قائل فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة
قد تكون فردا وقد تكون اكثر وعلى ان معهودية الشئ قد تكون باعتبار كونه
مذكورا في كلام شخص اخر وقوله نحو جمع السحرة اشارة الى جميع المذكورين
اعني كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجميع حصة معهودة من حقيقة الساحر
فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا
وان كان صفة انما ذلك في الصفات التي تقصد بها الحدوث لا في الصفات
التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فقد مر انه في حكم المعرف باللام فان
قيل اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد
والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد
استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون معهودا فمن
اين لك اجتماعهما على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها

قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله فعصى فرعون الرسول نبه بايراده على ان التعريف
باللام لا يختص بالمسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه
تنبيها على عدم الاختصاص فيقال تلك الامثلة للحالة الجارية في غير هذا الباب
ايضا فلا حاجة الى تاويلها بما يردها الى الباب قوله وتقرير ما ذكرنا من
افادة اللام الاستغراق او العهد تذكرها في الفن الثالث ذكر هنا كان القول
بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتها اياهما
بان اللام موضوعة للعهد فكان الاولى به ان يذكر ههنا تعريف الحقيقة ايضا قوله
واما الحالة التي يقتضي التعريف بالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة و
قوله الى احضاره بعينه متعلق بطريق لتضمنه معنى موصل واصلا مصدر موكد
لانتفاء الطريق او حال من طريق اي انتفاء انتفاء كليا او انتفى طريقا بالكلية
قوله ان لم يكن عندك منه اي من الغلام شيء من طرق التعبير عنه سوى اي
سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شيء سواه وفيه بحث لان النسبة
الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب وتصلح ان تقع صلة بادنى تصرف لا يشبه
على ذي مسكة فيقال الذي هو غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخصر قوله او
طريق سواها اخصر اي لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم
منه عرفا ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده في احضاره بعينه ولكن لا يجعل
سواها مستثناه من طرق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق قوله
هواي اي مهوي ومحبوبي اخصر من الذي اهواه والهمان جمع يمان بمعنى يمني
حذف احدى اليائين وعوض الالف المتوسطة مصعد اي مبعد من اصعد في الارض
اذا ابعد فيها جنيب اي مجنوب مستتبع يقال لكل تابع منقاد جنيب يريد
ان حبيبي راحل نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح
الى بسط الكلام قوله او لانه عطف على ما تقدم بحسب المعنى اي تعريف المسند اليه
بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها او للاختصار او لان في اضافته حصول مطلوب

اخر سوى الاختصار وقد يقال هو عطف على متى لم يكن طريق عطف ظرف
على ظرف اي الحالة المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او حاصلة لان
في اضافته وفيه ان اللام ظاهرة في الفاعل فلا يلائم العطف قال الزمان قوله
مثل ان تعني بالنصب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب اخر وبالجر على
انه صفة له قوله او الاولى عطف على المتعذر وتركه فاعله فيلزم اعمال
اسم التفضيل في الفاعل الظاهر بدون الشرائط المعتبرة في مسئلة الكحل فيكون
شاذا وجاز ان يكون الاولى تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام في المتعذر
نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل لتعذره والاولى تركه فيلزم جعل الاسمية
صلة اللام على وجه التبعية قوله لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة
واداء التفصيل الى ملال السامع واشتمال اسمائهم على ثقل او كراهة سمع
او صلاحية تطير وكاستهجان التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم
واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض فيورث عداوة او اذى خاطر قوله
بنو مطر من قبيل المتعذر عادة فان المراد القبيلة ويوم اللقاء معمول لمعنى التشبيه
المستفاد من كانهم والغيل الاجمة وخفان مأسدة مشهورة والاسد اذا كان ذا
شبل اي ولد كان اشد مقاتلة ومدافعة قوله او لاجعة تماثر ك تفصيلهم للاولوية
اذ المراد اشخاص معدودون والمعنى انهم لم ينقذوا بموت ابيهم عن مقر
عزهم وانهم لا يجتمعون كسائر الاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على
بعض وعن التصريح باسامي الاناث الداخلة فيها وبادية ام جنة قوله لم
تصرح باسماء قتلة اخيه من الاقارب لانه يورث ما كلا العداوة واميمة تصغير اميمة
اسم امراة كانت تلوم على ترك الانتقام فلا قوع لابنها بان الانتقام منهم يعود
بالضرر اليه لان عز الرجل بعشيرته قوله قبايلنا سبع ترك التفصيل لان
مقصوده التفصيل باعتبار كثرة العدد المعلومة من السبع فتضييع التفصيل
وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا وايضا قد يستهجن التصريح ببعض

اسامی القبایل کلب وکلاب ونمر وقال اولا ملثه نظرا الی تاویل القبایل بالاباء
ثم عاد الی تلث قوله او مثل ان یتضمن ای الاضافه اعتبار الطیفا منسوبا
الی المجاز کما فی الاضافه لادنی ملابسة فان الهیئة الترکیبیة فی الاضافه اللامیة موضوعة
للاختصاص الکامل المصحح لان یخبر عن المضاف بانه للمضاف الیه فاذا استعملت
لادنی ملابسة کانت مجازا لغویا لا حکمیا کما توهم لان المجاز فی الحکم انما یکون بصرف
النسبة عن محلها الاصلی الی محل آخر لاجل ملابسة بین المحلین وظاهر انه لم یقصد
صرف نسبة الکوکب عن شیء الی الخرقاء بواسطة ملابسة بین المحلین بل نسب الکوکب
الیها لظهور جدها فی تهیئة ملابس الشتاء بتفریقها قطنها فی قرایبها لیغزل لها فی
زمان طلوعه الذی هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الکامل
وفیه لطف قوله اذا قال فیه استشهاد ان احدهما ان الاناء للضیف وقد اضافه
الی الضیف لملابسته ایاه فی شربه منه وفی جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص
الملکی مبالغة فی اکرام الضیف ولطف والثانی ان ذا بمعنی الصاحب واریدبه
اللبن واضیف الی الاناء لملابسته ایاه بکونه فیه فهذه ایضا اضافة لادنی
ملابسة ای اذا قال الضیف حسبی ما شربت قال المضیف حلف بالله
واللام فی لتغنی جواب القسم والیاء مفتوحة بتقدیر النون الخفیفة ای
لتغنین ذا انائک عنی ولتجعلنه فی غنی عنی کان الطعام محتاج الی من یطعمه
وقد یروی بکسر اللام علی تقدیر انه لیس شیء من هذین المضافین مسندا الیه
وکان الاولی تغییر الاسلوب الا انه ترکه تعنتا فی ایراد الامثلة الخارجة عن الباب
قوله او مثل ان یتضمن نوع تعظیم ای للمضاف الیه او المضاف او غیرهما
باعتبار کالمالکیة والمملوکیة والمصاحبة فی الامثلة المذکورة ومثال تحقیر المضاف
الیه ضارب زید بالباب ومثال الاخرین فی الکتاب قوله او غرضا
عطف علی نوع تعظیم کالتحریض علی اداء حق المضاف کما فی قولک صدیقک
بالباب وعکسه کما فی قولک عدوک یسلم علیک والاستعطاف فی نحو

اسیرک

اسیرک محتاج الیک والابتهاج والتحزن فی نحو حبیبی شفی او مات قوله
واما الحالة التی یقتضی وصف المعرف ای ایراد نعت للمسند الیه المعرف فهی اذا
کان ذلک النعت مبینا للمسند الیه کاشفا عن ماهیته فالوصف فی المثال الاول
حد للجسم عند المعتزلة کاشف عن حقیقته وفیه اشارة ایضا الی علة الحکم اعنی
للاحتیاج الی مکان فارغ یملؤه الجسم بحجمه لا یقال ههنا کل اوصاف ثلثة لیس
شیء منها کاشفا لانا نقول الوصف فی الاصل مصدر فجاز اطلاقه علی المتعدد
فیقال المجموع وصف کاشف وایضا تلک الثلثة بمعنی الممتد فی الجهات
وقد یقال الکاشف هو الطویل المقید بصفتیه اعنی العریض والعمیق والوصف
فی المثال الثانی یحتمل وجوه الکشف والمدح والتخصیص وذلک ان المتقی
ان حمل علی معناه الشرعی اعنی الذی یفعل الواجبات باسرها ویترک السیئات
برمتها فان کان المخاطب جاهلا بذلک المعنی کان الوصف کاشفا وان کان
عالما کان مدحا وان حمل علی ما یقرب من معناه اللغوی اعنی المجتنب عن المعاصی
کان الوصف مخصصا قوله باسرها بتمامها والاسر فی اللغة الذی یشد به
الاسیر ویقال هو لک باسره ای مع اسره قوله وتجنب الفواحش
والمنکرات عن آخرها ای عن جمیعها والتقدیر متجاوزا آخرها الا انه ضمن
التجاوز معنی التباعد فعدی بعن ای متباعدا عن آخرها اشعارا بالتجاوز وفیه
مبالغة لیست فی تقدیر متباعدا عن آخرها ولیس المقام مما یتوهم فیه انه
من تجاوز زعمه ای عفا ولکن ان یقال المعنی اجتنابا ناشیا عن آخرها وذلک
انما یکون اذا بلغ فی الاجتناب آخرها ونوبع قولهم جاؤا عن آخرهم والفاحشة
ما زاد قبحه قوله کانک حددته شبهه بالحد ولم یجعله حدا کالاول لان بعض اجزاء
مفهوم المتقی مذکور ههنا واما بینهما فرق آخر هو ان الاول من قبیل کشف
الحقایق العینیة والثانی من کشف المفهومات الشرعیة قوله ووجه اللطافة
یریدان فی العدول عن العبارة الظاهرة اعنی الذی یومن ویصلی ویزکی

فوائد الاولى ان للحسنات كلها اساسا ومنصبا اى اصلا نصبت هى فيه
لا يستغنى عنه شىء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعنى الايمان الثانية انقسام
الحسنات الى قلبية وقالبية وما اليه الثالثة الاقتصار من القلبية على الايمان
ومن الاخرين على الصلوة والزكوة تنبيها على انهما اصول وما عداها منطوية
تحتها والرابعة الاشارة بترتيب ذكرها على تفاضلها الخامسة الايماء الى
ان واحدة من العبادات البدنية اعنى الصلوة يستتبع [illegible] وفى
قوله باقى العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصليتين
مستتبعتين لما عداهما لكنهما ليستا شرطين لصحة غاية الامر قد يستغنى عنها
بعد الولادة بخلاف الاساس قوله وذكرت الثانى عطف على ذكرت
اساس الحسنات قوله ونظيره اى نظير قولك المتقى الذى يؤمن ويصلى
ويزكى فصله عما تقدمه لان الموصوف فيها ليس مسندا اليه وقال فى تنزيل الوصف
منزلة الكاشف اى منزلة الكشف لا فى كونه كاشفا على الطف وجه ولم يقل فى
كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف المتقى
منزل منزلة الحد والوصف فى قول اوس ايضا منزل منزلته قوله الالمعى عليه اى
للموصوف وعليه فاعل للجرى او فيه ضمير للموصوف نرى ابرازه والالمعى
بالرفع على انه خبر ان فى البيت السابق اعنى قوله ان الذى جمع السماحة
والنجدة والبر والتقى جمعا او بالنصب على المدح وجران قوله بعدا وذى
فلا يبتغ الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا وصف الالمعى وهو الذكى
المتوقد بما ينكشف به معناه بادنى التفات وهو انه يصيب فى ظنه كانه
رأى المظنون او سمعه اودى اى هلك والاشاحة الحذر والبدع الامر
الغريب اى لا يبتغ طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة قوله حكى
عن الاصمعى استيناف يدل على كون الوصف كاشفا للالمعى قوله ومما
يواخى هذا اى يناسب قول اوس فصله عنه لكون الموصوف فيه نكرة والاحتمال

ان لا يكون

ان لا يكون الجملة صفة لموها بل حالا مثله وعلى التقديرين هى بمنزلة الكاشف
للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اى حكى عنه هذا الكلام
اعنى قال الخ قوله او مدحا له عطف على قوله مبينا اى كان الوصف مدحا
للمسند اليه قوله او كما اذا قلت الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على
قولك ويرد عليك كلام فى ذاهن والمراد بالمتقى ههنا المعنى الشرعى ايضا
الا انك بنيت الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت هذه الامور مدحا له و
خصصتها بالذكر اظهارا لفضلها على غيرها لا لاستتباعها لما عداها كما فى
صورة الكشف بل هى المرادة وحدها قوله الزيادة تخصيص وذلك لان الموصوف
معرفة فيه تخصيص قطعا فيفيد الوصف زيادة تخصيص اى توضيحا بازالة الابهام
وفى معيدا اعز فائده الكشف او المدح اشارة الى ان التخصيص اى التمييز
يوجد فى الوصف الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود هناك احدهما لا مجرد
التخصيص كما فى الصفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله وانت تريد
بالمتقى المجتنب عن المعاصى اراد بالمعاصى المنهيات التى تعلق النهى بها صريحا
وترك الواجب منهى عنه ضمنا فلا يدخل فى المعاصى بالمعنى المذكور فلا يرد
ان المجتنب عن المعاصى كلها يكون آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف
مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف ذكره فى هدى للمتقين من الوجوه الثلثة
ونقلها المصنف الى المثال المذكور ليكون من باب المسند اليه قوله
وكان ما تعلق عطف على كان الوصف مبينا اى الحالة المقتضية لوصف المعرف
هى اذا كان الوصف مبينا او مدحا الخ وكان ما يتعلق بالوصف من البيان
والكشف والمدح والذم والتخصيص والتاكيد مطلوبا قوله ولما لم
مقصوده الاصلى منهما اثبات مطالب المبحثين كلا منهما بتقديم العلة على الحكم
ليقبلها الذهن حال وروده عليه بلا توقف الاول اى الوصف حقه ان يكون
معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وذلك لان المقصود

بالوصف تميز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلابد ان يكون معلوم الثبوت
للموصوف عنده لاستحالة ان يتميز شيئا عن شيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر
اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولهذا قيل ان الصفات
قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم يشتركان في ان حقهما ان يكونا
معلومي التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف
المدح او غيره دون التميز فلا يثبت المدعى كليا قلت الاصل في الوصف هو التمييز
لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التميز حاصلا ايضا كما بينا اشارتنا الى ذلك
آنفا وانما قال يمكنك ان تتوصل لان العلم بالمقدمات غير كاف في حصول المطلوب
بل لا بد من التأمل والنظر قوله لما ترى متعلق بمكنك والضمير في به لما ترى المطلب
الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف
تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق
للموصوف عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا حتى يلزم تحققه في نفسه لجواز
ان يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع قلنا الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد
فنقول يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه واما الاعتقاد بتحققه له فيستلزم
الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه في نفسه وانما قال ثابتا متحققا تنبيها على
ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك لان المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود فلا
يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان
كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم تكن موجودة
ولما كان هذا الحكم متناولا للخبر ايضا عممه فقال وان حق كل ما يقصد اي ولا
يشتبه عليك ان حق كل ما تقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار
كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا
لما علمت من ان تحقق الشيء للشيء فرع تحققه في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند
المتكلم حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم

علمك

علمك ثبوته له وهو مستلزم لعلمك بثبوته في نفسه فيتلخص من ذلك كله ان الشيء
اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير
فان كان بطريق الوصفية وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله
كل ما تقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا ومعنى قوله حقه كذا
هو ان يكون متصفا بكذا وجوبا فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا كل ما يمكنك
ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فينعكس النقيض
على طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه وعندك
لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله ومتحققا اشار به الى
انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل منتف اتفاقا لا تحقق له
اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل
الذي لم يعقل امتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاخبار
ثابتة في انفسها بحسب الخارج واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله وعني
اذا استوضحت مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا
الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم ولا تشارك
الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فيدخل في حد الذات
فيرد عليهم بان ما بيناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره وفي نفسه
يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه
شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل
عالم نعتا كان ما يندرج في مفهومه معلوما ايضا فالصواب اي ما ذكره ابو الحسين
من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وحقيقته انهم وجدوا النسب التي تجعل الآلات
لملاحظة اطرافها وتعرفها بحيث لا يمكن الاخبار عنها من حيث هي ولا العلم
بها على الاستقلال فسموها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة
تبعا حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة وللصورة التي تشاهد فيها

وبهذا المقدار من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان
يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات وقوله اذ الشبوت
متعلق بعسى وان تجذب فاعل عسى وجذب الضبع عبارة عن التقوية
والحفظ عن الزلل قوله وان يحقق عطف على ان تجذب يريد ان الموصوف
والمخبر عنه حقهما ان يكونا ثابتين في نفسهما لانه قد اثبت لهما ما هو ثابت في نفسه
وثبوت الشيء لاخر فرع ثبوت ذلك الاخر في نفسه فان قلت لا حاجة
في هذا الى استيضاح ما تقدم قلت نعم لكنه نظر الى انك متى تحققت ان
ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت
ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى الا ترى انهم جوزوا كون مبادي المحمولات
الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها قوله ثم تعلمك
ان الطلب هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان تجعل وصفا
او خبرا وانما اورد لفظة ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره ههنا وحده
بل مع ما تقدم من كون الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم قوله سيأتيك كل ذلك
في قانون الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا بالاحالة ويعلم منه
ان الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب سعي في تحصيل الشيء فهو الالما استدعى
مطلوبا كذلك وذكر انه يستدعي فيما هو مطلوب به غير حاصل وقت الطلب
ويعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والالما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل
وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في
التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مطلوبك بدل من مطلوبك
اي تعلم ان مطلوبك وقال عندك لجواز ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه ولا يعلمه
الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكن لك ان تجعله وصفا او خبرا
ولقائل ان يقول مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب
الذي هو ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم

الانتساب

الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف
في الطلب لا يعلمه المخاطب الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا
سائر الانشاءات فلا يقع شيء منها وصفا الا بتاويل واما الخبر فلا يجري
فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما
من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء واستدل المصنف
على ذلك بان المخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام الطلبي
ليس كذلك قد ظهر لك بطلان مقدمته فزعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشائية
خبر المبتدأ بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك لان خبر المبتدأ يجب
ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدأ وينسب اليه سواء وقعت
النسبة فيها او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيدا اضربه ليس من احوال
بمقول في حقه اضربه على انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد جاز ملحوظا من حيث انه
حال لزيد وفيه مبالغة يعري عنها قولك اضرب زيدا لانك امرت
بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم واما مثل ابن زيد ومتى القتال فليس من المبتدأ المذكور والخبر المقدر
لا على الخبر وحده قوله ولذلك اي ولامتناع وقوع الطلب وصفا
او خبرا وسمعنا نقول كقولك سمعت زيدا تقول فيقول اما حال اي
سمعته قائلا والمعنى سمعت قول قائلا واما بدل بتاويل المصدر اي
سمعت قوله وقد يتوهم انه ثاني مفعول سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء
وقوله اي يحمل تفسير لقوله مقول عنده اي لا يريد ان هذا القول مقول
عنده اي لا يريد ان هذا القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على معنى
ان المذق يحمل رائيه على ان يحمل مخاطب مشاهد المذق اي من يحضره
بذلك القول وحاصله جاؤا بمذق لونه لون الذيب الا انه عدل عنه للمبالغة
كانه يقول هو بحيث من رآه قال لصاحبه هل رأيت الذيب فهذا اللبن

لونه مثل لونه ولفظ قط لاستيعاب الازمنة الماضية واللام في ايراده
متعلقة بمحل والضمير للمذق والورقة بياض يضرب الى السواد والسمار بالفتح
اللبن الرقيق والتسمير اللبن ترقيقه بالماء قوله وفي مثل زيدا ضربه اي
ونسمعنا نقول في مثله انه محمول وانما قدر ههنا يقال وفي البيت مقول
للاشعار بجواز الامرين قوله ونقدر عطف على نقول اي وكذلك نسمعنا
نفسر والظاهر انه اراد بتقدير القول في الآية ومن ان جعل العذاب المهين
معهودا خارجيا قدر القول معرفا اي المقول عنده وان جعل معهودا ذهنيا
قدر منكرا اي مقول عنده وعلى الوجهين يجوز ان تقدر مقولا على انه حال فانه حال
في حكم الخبر وقيل اراد تفسير الاستفهام على وجه تقع صفة بلا تقدير القول
فان مآل ما ذكره هو ان المعنى من العذاب المهين الشديد الفظيع في الغاية
تقولوا من فرعون في معنى صفة معرفة قوله على لفظ من الاستفهامي
واحترز عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا اي كائنا من فرعون
قوله بانه متعلق بيفتر والضمير في كنهه للعذاب اي كنهه في الشدة
والفظاعة وهل تعرفونه بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من مفعول
تعرفونه وقوله في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من هو كانه قيل اي
عال هو في فرط عتوه والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة
الشكيمة مثل في فرط الاباء عن الانقياد والتفرعن التجبر وتجاوز الحد في الظلم
ماخوذ من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك قوله فالحكم بدل من هل
تعرفونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضميره للعذاب وقوله
ثم عرف عطف على قال اي عرف حال فرعون في فرط عتوه وشدة شكيمته
قوله وسيطلع لما اظهر بقوله ولما نرى التي ههنا معان دقيقة لطيفة
كانها ثمرات كانت محجبة في اكمامها اشار الى ان من خدم كتابه هذا حق خدمته
اطلع على نظائرها لكثرة قوله واما الحالة التي تقتضي تاكيده اي تعيين المسند اليه

الموق

المعرف بالتابع المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان مع
ربما توهم في حكمك بالمسند على المسند اليه انك تجوزت فيه اي نسبت
المسند الى غيره مؤولا بتاويل على طريقة المجاز العقلي او سهوت فيه بان
غفلت عما ذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو
ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان
فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا
اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اي باعادة لفظه
بعينه نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو في حكم اعادته مثل عرفت انا
فيندفع به توهم التجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس
او العين فيندفع توهم التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع
زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان اي ربما كان
القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقرير
اي تحقيق معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد وتوهمت ان
معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع كررته باعادته ليتقرر فيه وانما قال مجرد
التقرير تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به الغرض دفع
التجوز وغيره فان التاكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا
ولفظ نفسه وعينه في قوة التكرير فلا يخلو من التقرير وورد لفظ ربما
اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك ليس متعلقا
بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهم العبارة اذ ليست في
فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به
مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير اعتراض بينهما كانه قيل
ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك
عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد القصر

وان قولك بعينه انا في حاجتك تقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان
فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد ذلك انما يفيده
تكريره على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره
مطلقا قوله او خلاف الشمول عطف على تجوز اي لا يظن بك السامع
في حكمك ارادة خلاف الشمول والاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاما اي ذا
اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت بعضها فلا يكون
الحكم فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوي كقولك
جاءني الرجال كلهم وليس تدفع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي واما
عرفني الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المثنى
نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم
بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون ح لدفع التجوز
العقلي دون اللغوي واما اذا اردت دفع توهم جاءني رسولا ن منهما وجب
ان تقول انفسهما لا كلاهما وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والاخر
محرض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز وجب ان تقول جاءني الرجلان لانه
توهم التجوز اللغوي اما في المسند واذا اردت دفع توهم السهو والنسيان
وجب ان تقول الرجلان الرجلان قوله ومنه كل اتى بما يدفع به ظن
خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك انه في معنى قولك
الرجال كلهم عارفون فبهذا الاعتبار فيه دفع خلاف الشمول وقد يقال الخبر
اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك
تمرة خير من جرادة فرجل وانسان في المثالين للشمول ولفظ كل يدفع توهم
خلافه واذا تركت التكلف كان لفظ كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء
لا لدفع توهم خلافه قوله واما الحالة التي تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه
المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان لافادة بيان متبوعه وتعيينه واما

زيادة

زيادة ايضاحه لان المعرفة لاخص وصوح قوله بما يخصه من الاسم يتناول العلم وغيره
فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان يكون اختصاص
ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الكلمة وافراد العباس
الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصف بايضاحه اياه وقد صرح في قسم النحو
بكون عطف البيان اعرف كلمة لان ما من كونه موضحا الجواز ان يوضح متبوعه
عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله وقولهم كلمة مبتداه
خبره من هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير
وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحدا
من الصفات المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة
واحدة بل قصد بيان ان الغرض الاصلي من متبوعهما هو ذلك المعنى الذي
اكد بهما وليسا في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيهما بيان مفهوم المتبوع وفيهما
بيان المقصود الاصلي من مفهومه فتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه عرفه
في النحو بما ذكر بعد الشيء من التابع عليه لا على بعض احواله لكونه اعرف الا ترى
انه اورد الاية الاخرى ههنا ولا مجال لتوهم كونها من عطف البيان لانه
اشترط كونه اسما قوله وكذلك لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة وذلك
ان اسم الجنس كانسان مثلا ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة
اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهوم اله كالشيئية في مفهوم
الشيء وان كان [illegible] للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة
من تنكير اله وتنوينه ولو [illegible] قوله والذي له الكلام مسوق هو العدد
في الاول فهو ذلك لان سوق الكلام للنفي عن اتحاد الاثنين من جنس الاله
لا عن اتحاد الجنس الاله فمصب النهي والاصل فيه هو العدد واما الجنس
فقيد المنهي عنه منهم اياه قوله والوحدة في الثاني وذلك لان المقصود
اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فافهم قوله

فعبّر يعني تفسيرهما بهذين الوصفين المؤكدين بيان لما هو الوصف الاصلي
منهما قوله ومن هذا الباب من وجه اي من باب البيان والتفسير وفصله
من الآية الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف
فكانت هنا ابعد من عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة في الاولى
لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد
وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد
من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما وكانه اشار بذكر التقرير
الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريرا له على
معناه الاصلي وتجريدا عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير و
اذا كان القصد من دابة وطائر الى الجنسين فلا اشكال في الاخبار عنهما بقوله
الا امم امثالكم كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم ولا شك ان الجنس
مفهوم واحد فلا يتصور كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم وفي الكشاف
ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة
قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه
الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة في سياق
النفي تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور جو واحد
فيكون استغراقا فلما ذكر وصفان [illegible] اي ارض كانت
وطيور اي جو كانت على السواء اتضح [illegible] تحقيق يتناول
دواب جميع الارضين وطيور جميع الآفاق [illegible] الوصفين يفيد ان
زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة المفردة في سياق النفي
يدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح ان اريد بتلك النكرة
النوع لان كل نوع امة لا امم وجوابه ان النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث هو
بقرينة الجمع والى السؤال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف قيل الا امم

مع

مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على
معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طير حمل قوله
الا امم على المعنى واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلامي الشيخين
ليسا متجاذبين قوله واما الحالة التي يقتضي البدل عنه اي الابدال عن المسند اليه
فليناسب ما تقدم من البيان والتأكيد والوصف فان المراد بها معانيها
المصدرية وانما قال نية تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان
المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو مكرر نية
وقصدا قوله وذكر المسند اليه معطوف على نية وقد جعل المبدل منه
تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطئة للمسند اليه الذي هو البدل
نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما قال
في التأكيد وربما كان القصد الى مجرد التقرير وقال ههنا لزيادة التقرير
تنبيها على ان المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير فيه
امرا زائدا بخلاف التأكيد فان التقرير فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا
فنقول في الابدال امران الاول تكرير الحكم نية وذلك لكون البدل في حكم تكرير
العامل بناء على انه المقصود بالنسبة فيتكرر العامل والانتساب وايضا
ورود البدل مع تكرير العامل جار كثير والثاني زيادة التقرير والايضاح
وذلك لان كون [illegible] مذكورا بعد توطئة يقتضي ذكره مرتين فيوجب
تقريره وايضاحه [illegible] لكونه مذكورا مرتين ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض
ايضا واما في الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء
زيد ثوبه ومن ثم يقال في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا
وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كان اضعف
منه في التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيفيده ايضاحا
من هذه الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح

وانه متبع في البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور التوطية فيها لان
بدل الكل عين المبدل عنه فجعل احدهما توطية نوع تحكم قوله في الانواع الثلثة
متعلق بقولك وامر بالتامل ليسنح ان الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام
يصدر لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء ومن ثمه وقد وهم قوله
واما الحالة التي تقتضي العطف اي على المسند اليه وجره وقد علم انه احد عشر ترك
منها ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبر قالوا واذا عطف بها على المسند اليه
كان المقصود تفصيله اي ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا
رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات
الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجئ عن احدهما قبل الاخر
او بعده او معه فلا يفهم منها تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجئ
نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجئ لامتناع قيام عرض واحد بمحلين وان الفا تفصيل المسند
لدلالتها على التعقيب وثم وان لمابية المجئ للثاني بعد الاول بلا مهلة فيفهم
منها تفصيله وتعدده واما تفصيل المسند اليه فهو وان كان لازما في الثلاثة ليس
بمقصود بل المقصود الاصلي بيان التعقيب كان قولك جاني زيد فعمرو
خطاب لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب بينهما واعتبر الاختصار ههنا
ايضا احترازا عن مثل قولك جاني زيد فجاني عمرو وثم مثل الفاء الا انها تدل على المهلة
وحتى يشاركها في الترتيب وافادة تفصيل المسند [illegible] من التدريج
بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند [illegible] بلغ جزءه الاخير
الا على او الادنى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن
دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها
او في اثنائه كقولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس حتى الانبياء واستشهد
على التدريج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا للمتبوع الا بالتدريج
وللاشعار بلزوم التدريج لحتى وان كانت لعطف الجمل فان صار جملة عطف بحتى

على فارس

على فارس والمعنى رماني الحال في الشراره ورقاني الى ان صار متبوعا بعد ان كان تابعا بعده
ولو عشت حتى مات احدث بعده دقايق شرليس تحملها بعدي قوله اولاكن
المراد ان لكن مع جواز استعمالها في قصر القلب والافراد وفي دلائل
الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط واورد لكن في قصر القلب اذ لم يوجد
استعمالها في الافراد لاكونها للاستدراك اعني رفع التوهم الفاسد الذي
نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك ما جاني زيد لكن عمرو خطابا
لمن اعتقد انتفاء المجئ عنهما بعد نفيك المجئ عن زيد قوله او كان المراد
صرف حكمك كلمة بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول
وجعله في حكم المسكوت يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال احكم
على الثاني ولا اتعرض على الاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد ان
توجهه لاثبات المسند للاول كان كذلك لا ان ثبوت المسند له كان غير مطابق
للواقع حتى يلزم انتفاؤه عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهي
عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت فلا حكم
للحكم على نفيه فكانه اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي في المتبوع
متحقق كالاثبات في الثاني وعلى هذا المذهب يكون بل مفيدة للقصر كما سيشير
اليها المصنف في مباحثه واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت فلا يفيد
قصرا اذ لابد فيه من حكمين اثبات ونفي قوله او كان المراد الشك فيه اي
شك المتكلم [illegible] بل هو الاول او الثاني او تشكيكه للسامع في ذلك فان
التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به قوله على قولي الجمهور على ان اي حرف
تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله وتوضيح ان ائمة اللغة يعترفون به الضمير
المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف
العاطفة تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء
قليل وكانه نظر الى ان التشرك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف اي

ليس مباحث العطف مقصورة على ما ذكرنا بل سياتيك في باب الفصل
والوصل دقايق جمة خصوصا في العطف بالواو وقال المصنف لاسيما
برفع ما بعده تارة بواسطة اخذ ما موصولة ويجر اخرى باخذ ما زايدة وقد ينصب
بوجه بعيد يعني بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير اعني
او على التمييز ان كان منكرا قوله واما الحالة التي يقتضي الفصل اي تعقيب
المسند اليه المعرف بما يسمى فصلا قوله تخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم
للمسند بالمسند اليه اي جعله خاصا بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره واشترط
في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا مفردا عن صفته
او غير مفرد او فعلا مضارعا فاورد امثلتها وقدم المعرف لانه الاصل كان
اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد
في جريان التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود وقد يرد جوابا بان الفصل يفرق
بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه واما نحو قولك
الكريم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر المسند اليه فيه على المسند
مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد تجرد فيهما
عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فما يتوهم من ان الفصل
قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه فليس بثبت والتخصيص في الامثلة
الباقية مستفاد من الفصل اذا لم يجعل تقديم المبتدأ او على الخبر مفيدا للحصر
الخبر فيه وكان الاولى فيه ان يمثل بما يكون نصا في [illegible] نحو قولك كان
زيد هو القائم بالنصب فان كله هو في امثلته المذكورة يحتمل ان يكون مبتدأ
خبره ما بعده قوله واما الحالة التي يقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه فهي اذا كان
المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه
لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة
شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث

هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من القرائن وقوله شخصا
او نوعا نصب على المصدر اي للافراد شخص او نوع او على التمييز اي للافراد
من حيث الشخصية او النوعية قوله من ماء اي من نوع من الماء حمل تنكير
الماء على فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله تلك الدابة اراد به نوعا منها و
ان كان المتبادر منه الشخص قوله او من ماء مخصوص اي من نوع مخصوص
من الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع
من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن ساير انواعه
ولم يتعرض لجعل التنكير في ماء ودابة للافراد شخصا اذ لا يلايم قوله تع فمنهم
من يمشي على بطنه الاية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص ولا حاجة الى جعل
ماء او دابة مسندا اليه بالتاويل لان المثال لمقام الافراد الجاري في غير
المسند اليه كما عرفت في نظايره قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام
لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر الذي
يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ونصب
حقيقة على المصدرية اي انتفى علمك معرفته انتفاء حقيقة اي انتفاء
حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمييزا لا وجه له قوله او تجاهل عطف على
قوله لا يعرف منه حقيقة وفائدة هذا التجاهل والاشارة الى تحقيره وعدم الاعتداد به
والاظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كذاب بعد منكر مبالغة و
متعاديا اي متجاهلا متحرزا حال من فاعل قلت وقوله كانك الى آخره
بيان للتجاهل الذي تضمنه قوله قلت هل لكم في حيوان او حال اخرى
من ضمير المخاطب اي قلت متشبها انت بمن لا يعرف هو ولا اصحابه منه
الا تلك الصورة اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة اصحابك
فمن قولك هل لكم اي هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا فادلكم عليه قوله
ولعله حال متعلقة بمعنى قوله كانك لست اي تظهر عدم معرفتك به مرجوا

من الشمس

اى محملا كونه عندكم اشهر قوله وعليه اى وعلى التجاهل وان لم يكن في المسند اليه كان المثال الثاني اعني هل لكم في حيوان ايضا كذلك التمزيق التفريق وكل ممزق اى كل تفريق وترك الفاء في الجزاء اعني انكم لفي خلق جديد وخلقكم عدول الاسمية للدلالة على التحقيق قوله كان لم يكونوا اى قالوا ذلك في حقه كان لم يكونوا يعرفونه قوله والى سحر اى التجاهل لا لاشتماله على نكتة بهية تستجلب النفوس حسنها الى سحر البلاغة والمتصرف فيه حيث اراد وان شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان واقبلا ايضا اعني الك مورقا منقولا في حنك ماذا ترى اى رايناه لطايف عجيبة يسال عنها الناظر فيها وذلك لان التجاهل ههنا دل على انها ولمت تحملت ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهب نظارتها التي جمعا عليه كوتحت شجر هذا الموضع الى ديار بكر قابلة مالك مورقا كانك لم تجزع او على انها اذنت بتحيمشان المصيبة وتجاوزها الحد المعهود في المصايب حتى تجزع لها كل شجر ومدر فانكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط غزته قوله او الاستحمار عطف على لفظ كان وفي العدول عن الاستفهام الى الاستحمار رعاية ادب وذكر علام الغيوب اصاب محض لدلالته على ان الاستحمار ليس حقيقيه واختارا وعلى الواو اشعارا بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ذكر من ان سوق المعلوم مساق المجهول والى سحر البلاغة ولا شك انهم لو اخبروا بانكم ان توليتم تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم وتميز لكم ذلك الاشتهار باللعنة والصمم والعمى لاشتد غضبهم ولجوا في الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة الاستحمار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق وتليينا لسورة جماحهم قوله متضمنا حال من الاستحمار والتربيض التقصير يريد تقصيرهم في امر الدين ورخاوة العقد وضعف الاعتقاد وناعيا حال من الاستحمار ايضا تعالى نعى عليهم فعلوا ايم اذا شهره بها كان كل منهما متوقع منه وان يتوقع مفعول ناعيا وان تفسدوا فاعل

يتوقع

يتوقع اى مشترا عليهم ان يتوقع الافساد وتقطع الارحام من امثالهم وان تولوا شرط معترض بين يتوقع وما عليه جزاء مضمونها قوله وتاتروا عطف على تولوا تفسيره كيلا يتوهم انه من التولي بمعنى الاعراض وتناحروا مفعول له ليفسدوا وتقطعوا يقال انتحر القوم على الشيء اذا تشاحوا عليه حرصا وتناحروا في القتال والتهالك شدة الحرص كانه يوقع نفسه في الهلاك قوله لهم متعلق بالاستحمار في المعنى وهو نكتة اختياره على التصريح اى استخبر استحمارا على الوجه المذكور من التضمين والنعي لهم بهم اى ليطلعهم التامل في المتوقع الذي هواه فساد والتقطيع على ما تراى على ما يقيده ذلك المتوقع وهوا اوليك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم يعني اشتهارهم واتسامهم بكونهم ملعونين صما وعميا حتى يوصفوا بذلك في الالسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستحمار ايضا فهو علة للعلل بالعلة الثابتة اعني لهم وجعل كلمة اذا في مثل مر اذا عرض وما اذا كان زايدة اولى كما في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتايدة كما تطرد الجمالة الشردة على ما صرح به الميداني وقد يقال اذا ظرفيه والعامل فيها لئلا يلبسوا وصله من متقدم اى لئلا يلبسوا اذا عرض لمن عرض وقيل جزاؤها محذوف والشرطية صلة اى لمن اذا عرض لهم لم يلبسوا جلد النمر وهو كيك جدا وجاز ان يقدر الجزاء لم يستحق ذلك عرفا قوله على سبيل النصيحة يعني ان التعريض اذا كان على وجه النصيحة والارشاد الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعبير عن شدة الغضب فان النمر علم فيها وكذا انقلاب الكاليق عبارة عنها والحملاق باطن الجفن وانى لا ينقلب عطف على لئلا يلبسوا قوله واما لانه لا طريق لك عطف على قوله اما لانك لا تعرف منه فصل كون المقام غير صالح للتعريف الى امور اربعة احدها ما مر والثاني اى لا يعرف السامع من المسند اليه الا القدر الذي يعبر عنه بطريق التنكير وانما لم ينظمه في سلك الاول على قياس ما مر في الموصول بان يقول اما لانك لا تعرف

منه فضل كون المقام غير صالح للتعريف الى امور اربعة احدها ما مر والثاني ان
لا يعرف السامع من المسند اليه الا القدر الذي يعبر عنه بطريق التنكير وانما نظمه
في سلك الاول على قياس ما مر في الموصول بان يقول اتاك اليوم لا اعرف
راتب او سامعك لقصده اراد حديث التجاهل المخصوص بالمتكلم والثالث
ان هناك مانعا يمنعك عن تعيين المسند اليه كارادة الابهام على ان مع
وايت الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التطير بالاسم الذي يعينه او عن ثقل فيه
والرابع ان للمسند اليه في شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط واصل الى حد
يوهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بجملتين المسند اليه
في احديهما مبتدأ وفي الاخرى فاعل قال وقولهم شر اهر ذا ناب من الاعتبار
الاخير اي من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذ المراد شر عظيم بلغ
من كمال حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله مثل هذا التركيب
اي مثل قولهم شر اهر ذا ناب وهو ما كان المسند اليه فيه مبتدأ نكرة وخبره
فعلا قوله وكذا قولك اي هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل انحطاط
الشان فقولك عنده شيء اي عنده شيء قليل حقير فيلزم تحقير مقدار ذلك
الشخص في ذلك النوع ولفظة شيء تدل على القلة والحقارة من وجوه لما جوهر
الكلمة وبناء المرة والتنكير العارض ولا محذور في ذلك لان القلة قابلة للزيادة
فيفهم من اجتماع الدوال الثلث ان القلة في الغاية وكذا الحال في لفظة قوله
ومنه اي ومن الاعتبار الاخير ان نظن الا ظنا قليلا مستحقرا والمعنى لا نطلق
بالسنا عنه شيئا من الحق الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به وقوله وقول ابن السمط
مبتدأ خبره منه ايضا اي هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطفه على ان نظن الا
ظنا لاغناه عن تكرير منه الا انه راعى الادب فلم ينظمها في سلك ونظن ايضا
الا لاشتماله على قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط فاورده جملة
على حدة وفي لفظة ايضا الاشارة الى ان الضمير في قوله ومنه ان يطلق للاعتبار

الاخير

الاخير اي للتحقير كصوحه تعالى لشانه ينبه اي عابه والعرف المعروف
والاقتضاء تعدى الى مفعولين تعالى اقتضاه الذي قوله صاحب الاول
برفع صاحب للحكاية وجر الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه
صفة لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان
اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه مأول بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء
على توهم من ان وضع لفظ المعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علما فانه
باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ
الموضوعة التي اريد بها انفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ودعوى
وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وقال توحله معطوف على
الاسمية في قول ابن ابي السمط منه وحمل تنكير غشاوة على التهويل والتعظيم
اقتضى لحق المقام من حمله على النوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير
ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله تو على ما في الكشاف
قوله في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرعه جنس القصاص حياة عظيمة
من حيث الجماعة الذين خلصوا من القتل بشرع القصاص او نوع من الحياة
والسلام قوله في لكان متعلق بالارتفاع وزيادة لفظ مكان لتفخيم للعلم اي
لمكانه ومنزلته قوله اوما ترى بيان لكيفية حصول الحياة بالارتفاع المتنوع
على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولي ترى متروك لعدم القصد الى معين
وثانيهما الجملة الشرطية وجواب اذا كيف يسلم وفاعل اورثه ضمير الاقتصاص
او تذكر قوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير الايداع قوله والمعنى
طلب التعظيم لزم الجار على عامله اعني قال فيها على اختصاص المثال
بالتعظيم كانه بتقديم الجار في المثال [illegible] على اختصاصه بخلاف التعظيم
والتهويل الشيء جعله هائلا مخوفا وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير ودون
في موقع الحال اي قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا شك ان المتبادر من قوله

وبخلاف ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير في رضوان من الله للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه وكانه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا بخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وثانيا واما بخلافه اي بخلاف التهويل وفسره به ايضا حيث قال نعيا من عذاب الرحمن اي فقدر يسير منه وهو في الاصل ما يبقيه الريح من التراب ويجمعه في اصول الشجر وما لتاويل الذي ذكرناه يندفع ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتكثير والتقليل بحسب العدد والكمية وقوله اي افادته حال عاملها قال قوله المعنى رسل جله وقعت خبر المبتدأ الذي هو قوله وان يكذبوك وهو ظاهر وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا والى هذا اشار بقوله ذو عدد كثير والى الثاني بقوله واولوا آيات الى قوله وعزم واما قوله وما اشبه ذلك فقيل الانسب بما جرت عادته من ضم الحالات بالمعممات انه يريد به ما اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير حتى يعم للجلة والتنكير في ثمرة للافراد والتخصص والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخبر الى افراد الجنس كما مر قوله فهي متى كان ذكره اهم اي من ذكر المسند فيقدم المسند اليه لذلك على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد من ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المصنف في بيان وجوه الاهمية واختار لفظ ثم للدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما لانه اصله اي الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان جرى على ذلك في اللفظ اذا لم يكن هناك مانع كما في الفاعل

فان كون

فان كون الفعل عاملا منع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اي في ان الشيء يقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وقد فصله في اخر الفن الثالث وبين ان ذلك كالمبتدأ المعرف وذي الحال المعرف الى آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى به ان لا يتعرض له لانه في قانون الخبر كما لم يتعرض لام في مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده ههنا على طريقة ايراد الامثلة من غير باب المسند اليه قوله وسنقرر في القانون الثاني اي سنقرر هناك الوجه في اقتضائه تضمن الاستفهام التقديم وهو اشارة الى ما ذكره في آخر باب الاستفهام من انه طلب والطلب انما يكون لما يهمك ويعنيك الى قوله فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع الى حكم خبري في الذهن فيجوز ان يعتبر ان ذلك الخبر شان فيذكر الضمير وانه قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان في الجملة التي تفسره مؤنث غير فضلة كقوله هي هند مليحة وكلمة عن في قوله عن قريب بمعنى بعد كقوله ومنهل وردته عن منهل اي بعد منهل وبعد قريب يتوقف الشر ويفهم منه عرفا اتصال الموعود بالقرب او بمعنى على كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته عن السن خيرا لا يزال يزيد اي يتوقف الشر كاينا على قرب وقد صرح بهذا الشر في وضع المضمر موضع المظهر حيث قال متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه قوله اذا ورد اي ورد الخبر السامع او ذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان في المسند اليه طول ويتقوى اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك اورد في المثال عطف البيان والصفة والشايع في الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذميمة

كالشارق والزاى لكنه كنى به عن الصفات الحميدة كالفاضل البارع
والخبر هو صدوق ورجل توطيه له وفي ذكره مبالغة كانه قيل صدوق
معدود من الرجال الصدوق قوله وهو احدى خواص تركيب اخبار
في باب الذى لم يقل تركيب باب الاخبار بالذى على ما هو المشهور لئلا يتوهم
كون الباء صلة للاخبار فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة وانما جعل
التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافة اذ له خواص اخر كالحصر
وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اى كالتشويق الذى
يحصل اذا قلت وبدل نصب على الحال بتاويل النكرة من المفعول وهو
الذى زيد هو منطلق ولا يبعد ان يجعل بمعنى مكان ظرفا مقدرا كما ذكر
في نصب سوى في الاستثناء مثلا ولا للاخبار عن المسند وثانيا للاخبار
عن المسند اليه المضاف ما خوذا مع ما اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف
وحده وثالثا للاخبار عن المضاف اليه وحده قوله وهو التشويق
الى الخبر هو التشويق الى الخبر هو السبب يريد انهم لما التزموا في هذا الباب
التشويق الى الخبر التزموا تاخيره اذ لو قدم لم يتصور تشويق اليه وانما
حصر سبب التزام تاخير الخبر في التشويق لانه العمدة الكبرى في خواص
باب الاخبار بالذى مكان تقديم المبتداء متفرعا عليه لا على قصد
تاكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله وامتناع اى وهو السبب
في امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لان ما يخبر عنه في هذا الباب
يكون خبرا والتشويق يوجب تاخير الخبر في هذا الباب فلو اخبر عن ضمير الشان
لاوجب تاخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه التاخير صار سببا
لامتناع الاخبار عن ضمير الشان قوله والمراد بالاخبار في عرف النحويين
يريد ان هذا بحث نحوى لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على مزيد دقة
وغموض اوردناه استطرادا قوله الى اى اسم شئت في الكلام اى كان

منسوبا

منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة فان الاخبار جائز في الكل اذا امكن
فيه رعاية شرائطه قوله فتزحلقه اى تؤخره الى عجز الكلام وتجعله
خبرا قوله واما اذا كانت فعلية فله اى فتصير ما عداه صلة للذى
او للالف واللام بمعناه وفيه اشارة الى ان الموصول مجموع الالف
واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف التعريف وقوله
واضعا ومراعيا حالان من فاعل تزحلقه وتصير ولفظ في ذلك
اشارة الى المذكور اعنى الزحلقة والوضع ومثل منصوب على انه بدل من
ما فادك قوله وان الضمير لا ينصب مفعولا الاولى ان يقول بدله
وان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله
سواء عمل فيه الرفع او النصب والجر وكانه نظر الى المثال الذى يورده لامتناع
اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصبه للمفعول قوله ليتحقق جميع ذلك اى
ليتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح قوله وعن
الذباب الذى الحنه وان اخبرت باللام عن الذباب قلت الطائرها يطير
في الجو فيغضب ازيد الذباب وعن الجو قلت الطائر الذباب يطير
فيه وهكذا ابرز ضمير الفاعل في الكل لاجراء الصفة على غير من هي له قوله
ولا يجبر عطف على تحل وليس قوله وهو اكرامي زيدا قادما واجب من ضربي
زيدا قائما لان الحال ههنا من تتمة المبتداء قوله واما لان يتقوى عطف
على قوله واما لان في تقديمه تشويقا وقد يقال اذا كان تقديم المسند اليه مفيدا
للتشويق الى الخبر او لتقوى الاسناد اليه او منبئا عن تعظيمه كما سيذكره
كان جعل امثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية اولى
من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعانى
كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصنف ادرجها في تلك الاعتبارات
روما لضبط التقديم وحصره في الاهمية قوله على الظاهر اى يتقوى الاسناد الخبر

الى المسند اليه المبتدأ حال كون الكلام مجرى على ظاهره، وسواء كان المقدم
كأنا مثلا في انا عرفت مبتدأ خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتأخير فيتقوى
الاسناد للتكرر واما اذا اعتبر كونه موخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم
مفيدا للتخصيص وقد صرح في بحث تقديم المسند بان مثل انا عرفت يجرى
على ظاهره وسواء يكون انا مبتدأ وعرفت خبره فلا يفيد الا التقوي
الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص وقد يقال اراد ان التقوي
بناء على الظاهر دون التحقيق لان مبناه على تكرر اسناد الخبر بان يسند المبتدأ
الى نفسه اولا ويرد اليه ضميره ثانيا ولا يخفى ان ذلك التكرر بناء
على الظاهر وايضا الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا
المجموع متكررا الا من حيث الظاهر وهو ان اسناد الفعل الى الضمير بمنزلة اسناده
الى المبتدأ قوله يصلح للتفاؤل اراد به ما يتناول الخير والشر والمشهور
اختصاصه بالخير ويستعمل في الشر التطير قوله فتقدم اي اذا كان الاسم
يصلح للتفاؤل وتقصد التفاؤل فتقدم الاسم الى ان مع تقديم على المسند
ليتفاءل به فيحصل له مسرة او مساءة وذلك لان التفاؤل والتطير انما يكونان
بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما توهم من ان التفاؤل حاصل قدم الاسم
او اخر فالمقتضي لتقديمه تعجيل المسرة او المساءة لا تعجيل التفاؤل وانما قال
في دار فلان دون دارك لئلا يتوهم ان المراد تفاؤل المخاطب لحصول سعد
بن سعيد في داره فانه تفاؤل متعلق بمجموع الكلام وليس يقتضي تقديم
المسند اليه انما يقتضيه التفاؤل الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد و
قال في المثال الثاني في دار صديقك ليجتمع فيه التطير الحاصل بمجموع الكلام
مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه فيزداد المساءة فتأمل وكن على
بصيرة قوله واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب يريد به ان اتصافه
بمضمون الخبر على ثم ارجحت بعد من المتصفين المتميز به يكون هو المط

من الكلام

من الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له فالخبر الاول بمعنى خبر المبتدأ والثاني
بمعنى الاخبار وههنا بحث وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب
ويطرب وكذا في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقديم بل من
المضارع فانه يفيد استمرار التجدد باذا كان هناك قرينة كما في قوله لو يطيعكم
في كثير من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهو
ان كيف انما يبالي بهاء عن الكمالات المستمرة في اكثر الاوقات
وقيل اراد موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفه الخبر
لو هما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد
وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان
الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله
واما التوهم اي ليتوهم ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك فهو يسبق الى لسانك
كقولك وطالك يغني او انه يستلذ عندك فتجريه على لسانك مقدما
نحو حبيبي اشتاقه قوله واما لان تقديمه ينبئ انباء التقديم في الذكر
عن التعظيم والتقديم في الشرف على المتابع متعارف الا ان المتاخر ههنا
هو الخبر وبيان شرف المبتدأ عليه مما لا يلتفت اليه فكانه اراد ان الافتتاح
به في صدر الكلام لما كان على سنن تلك الطريقة المتعارفة انباء عن تعظيم
وشرفه في الجملة وقوله والمقام يقتضي ذلك تذكير لما هو معتبر فيما تقدم وتاخر
قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر اذ لا يفيده
شيئا من المثالين بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن يرد
ان التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر
فلا يكون تقديمه مفيدا لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة
بيانية اولا وغاية ما يتكلف له ان الضمير لو كان في موضعه لاحتمل ان يكون

مسندا الى غير هم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم بعد هذا التوهم وحيث قدم
الضمير تخصص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات
قد تقوى بالتقديم وازداد به وما يقال من انه اراد زيادة تخصيص بالنسبة
الى الحكم بسبب تكرير الاسناد فليس بشيء لان هذا هو معنى تقوية الاسناد اليه
وههنا بحث وهو انه لماذا لم يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه تخصيص الحصر
في مثل انا سعيت في حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند فقيل
لان لفظ انا مثلا في المثال المذكور عنده تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله
لا مسند اليه وفساده ظاهر وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على الحصر
مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر
فعلا لا شاهد لها بل يهدمها دوده بتصريحهم بالحصر في قوله كلمة هو قائلها وما انت
علينا بعزيز الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة وزان جمع رزين وهو
الوقور والخفوف جمع خاف من الخفة وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف
وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع
بانفسهم في خدم الاضياف وقرائهم قوله والمراد بهم حتوف اي محل
الاستشهاد ذلك لا قوله تخدم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه لذلك
ولا قوله حلو لاحتمال تقديم فيه موجزا والباء في بحسبك زائدة ومعناه
كافيك وهو مبتدأ خبره ان يعلموا والمضر من له ضرة اي مال كثير او من له
ضرائر اي متمتع بازواج والمسيخ بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحم
ما لا طعم له والمليخ بالمعجمة ايضا من اتباع والحوادث لذلك انه قبل ان يفصل قوله
لا انت حلو ولا انت مر اي لا انت نافع للاولياء ولا ضار للاعداء بل انت
ملحق بالعدم كرر المسند اليه ليثبت له كل واحد من المسندين على حدة مبالغة
قوله واشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة تخصيص وبالجر
عطفا على لانه يفيد اي واما لاشباه ما ذكر والاول اظهر وايا ما كان

فلك

فلك الاشباه مثل ان يقصد في ابتداء الكلام التي تخيره نحو ولاء انجام
حضر او الترحم عليه نحو اسير كل المسكين بالباب او تحذيرا انا مع منك
نحو الاسد واقف ههنا والضابط ان كل معنى يصلح له اسم المسند اليه
اذا اريد به تعجيل فادته فقدم قوله واما الحالة التي تقتضي تاخيره
عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم لا شك ان
ما يقتضي بعينه تاخير المسند اليه وبالعكس فلذلك احال ههنا تاخير المسند اليه
على ما يقتضي تقديم المسند واحال هناك تاخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند
اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يؤخر لسبب في نفسه بلا نظر الى ما يقتضي
تقديم المسند مثل كون اسمه مما يتطير به وكالقصد الى استحقاره او كونه قليل الحضور
في الذهن وكذا يؤخر المسند لامثال ما ذكر فلتاخيرهما يوجد اسباب مغايرة
لجهات تقديم ما تقدم عليه وكان المصنف لم يلتفت اليها لقلتها وخفائها او
نظرا الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا كون المسند اليه
مما يتطير به يقتضي تقديم المسند وما للضبط باحالة تاخير كل منهما على تقديم الاخر
قوله لاطلاق المسند اليه او تخصيصه الظاهر ان يعطف بالواو ليكون
من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيتوزع اذ ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه
وتخصيصه حالتان تقتضيانه فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها
في الاباحة التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو على ما نقل
عليه بعض المحققين ومن البين في ذلك قول الشاعر سيان كسر رغيفه
او كسر عظم من عظامه وقيل شاع في اللف الاجمالي ان يذكر نشره باو كقوله
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه
اتفاق القولين هو احد الامرين والموكول الى السامع هو التعيين فكذا
ههنا اشتركت الحالتان في اقتضاء احد الامرين لا في اقتضائهما معا وقوله
حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص قوله

استغنيت عن التعريف فيها اى استغنيت فى الحالتين عن التعليم يعنى
قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة فيقيد بالتوابع
لامور تقتضيها فاذا مهرت فى ذلك وعرفت ان استفادة تلك الامور يقتضى
الطلاقة امكنك ان تعتبر امثالها فى المنكر بلا احتياج الى تعليم وايضا بعض موجب
التنكير يوجب اطلاق المنكر مثل ان لا يعرف منه سوى الاطلاق حقيقة
او ادعاء او ان لا يكون لك طريق الى تعريف الزائد على الاطلاق لسامعك
او يكون هناك مانع عن التخصيص قوله وانما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه
عدل عن الضمير الى الظاهر فى هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيهما لكونهما
اخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اضمارهما ربما يوهم
رجوعه الى المنكر قوله وانت زيد تعرف صوابه وبغى خطاه هذا فى قصر الافراد
ظاهر واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطاء
هو التعيين واما قصر التعيين الداخل عنده فى الافراد فقد قيل الصواب
فيه اعتقاد احدهما والخطاء عدم الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس
حكما حتى يوصف بكونه خطاء وانما جعل حكم السامع بان زيدا المتمول وجود
حكما واحدا مشوبا بصواب وخطاء نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين
وان كان فى الحقيقة حكمين احدهما صواب والاخر خطاء قوله مثل ان يكون
بالنصب حال من حكم مشوب وقوله فتقول بالنصب عطفا على يكون
او بالرفع اى فانت تقول واكتفى بذكر ثلثة من طرق القصر ولم يذكر الرابع
اعنى التقديم مع ان تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره
على المسند بلا تغيير فى وضعها ولان التقديم دلالته على القصر بالفحوى لا
بالوضع مع انه سيذكره فى بحث تقديم المسند قوله وعليه اى وعلى
قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفى الخطاء والاية الاولى
من قصر القلب فردوا فيه ما هو صواب من اعتقادات معين بكون

يوسف

يوسف عم على احد الوصفين وتعيين الخطاء والذى هو تعيين البشرية والثانية
من قصر الافراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان كافرا اجتماع الاصلاح
والافساد فيه ونهيهم عن الافساد لا ينافى ذلك قوله مقصورون
على الصلاح مبنى على ان الاصلاح صلاح قوله لا تتاتى منا امر سواه
يناسب قصر الافراد كما ان لا يتخطاها يناسب قصر القلب اى ليس يتجاوز
ويترك صفة الملكية الى البشرية قوله ثم ليس هو كلمة ثم للتراخى فى الرتبة
فان عدم اختصاص القصر لما بين المسند اليه والمسند وشيوعه فيما بين
غيرهما كالفاعل والمفعول وذى الحال والحال الى غير ذلك اعلى رتبة
من جريانه فيهما قوله وله تفريعات كانقسامه الى الافراد والقلب وتاتيه
بطرق متعددة كما شرط واحكام مختلفة ولا شك ان افراد فصل القصر مع
تاخيره عن سائر مباحث الفانون يقتضى ان يتوجه اليه بقصد على حدة
مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يفرد له فصل
فى اثناء مباحث قانون الخبر قوله واعلم ان جميع ذلك اى جميع ما
ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من
الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله اولئك على هدى من ربهم واولئك
ابان تهما على الحسنى فان اسم الاشارة فيهما وضع موضع الضمير لتقدم ذكر
المشار اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة
المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك فى موضعه بخلاف المعانى اذا
ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع
موضع الضمير ثم انه اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر
ارشادا الى كيفية سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من
قبيل الالتفات انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة
له شيوع فى الكلام يعم المسند اليه وغيره وله فائدة عامة ولطايف معان

يختص بها مواقعه قوله اما لانه اختص شرع يفصل اسباب كمال العناية
بتميز المسند اليه مثل ان يختص بحكم بديع فيعتنى بتميزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين
هو الذي له هذا الحكم العجيب الشان كما هو في قوله كم عاقل عاقل اي كامل في
عقله اعيت اي اعجزته مذاهبه اي طرق معاشه فليس يهتدي اليها وجاهل
جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا الشان اي كون العاقل مختل
الحال والجاهل فارغ البال وقد اختص بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة
والعالم النحرير زنديقا اي مبطلا للكفر نافيا للصانع الحكيم او قائلا بالهين
خالق الشر وخالق الخير قوله واما لانه قصد التهكم قد يقال قصد التهكم بان مع
والنداء على كمال بلادته او فطانته وادعاء الظهور لا يقتضي شيء منها كمال
العناية بالتميز فلا يكون من اسبابه بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به
كمال العناية بالتميز ام لا ويجاب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تميز كما تر
ولا شك ان التهكم مثلا يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهكم اعتنى بالتميز فقصد
اكمل التميز فاورد اسم الاشارة وقوله اصلا مبالغة في نفاء المشار اليه
بحسب الحس حتى يكون المعبر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحية الخطاب
بالاشارة الحسية فيتعين قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء
اعاد الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بان مع وهذا بالمسند اليه
تعالت اي اطهرت العلة والمرض واتهم من شجى بالكسر اي حزن وتريدين
حال او استيناف وقد طرت استيناف وذلك واقع موقع الضمير
الراجع الى النسل لادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل ذلك
اي ذلك المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف على ادعاء وكان اختيار
الواو هنا او تفنن في العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد بما شاكل
ما يفيده اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم
قوله ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي كوضع العرب في قولهم ابتداء

مصدر

مصدر لفعل في موقع الحال اي يبتدأون ابتداء وقوله من غير جري كالبيان
لابتداء ولفظا نصب على المصدر اي ذكر لفظا او قرينة حال عطف على
لفظا بمعنى او تقديرا وتقديره مجرورا عطفا على جري فيبقى ولفظا بلا مقابل
ومكان ظرف كقولهم وقوله على قول من لا يرى حال من نعم رجلا وبئس رجلا
وانما اعتبر هذا التقييد لان الضمير على القول الاخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص
لكنه التزم افراده فقيل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون لان
المخصوص متاخر غالبا فعومل بضميره معاملة الضمير المبهم قوله ليعقب الكلام اي
اخره قوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر والمستتر في ما يعقبه لما والبارز
للضمير قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة المبهم
وزيادة تلعقه لما سيلقى اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا اذ لا
يعرف السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثمه قيل ليتمكن متعلق بقوله
وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة فقط وايد بان قوله وهو السر في التزام
تقديم يشعر بان البيان مختص بضمير الشان لانه الذي تقدم الوعد ببيان سره
اي التمكن في ذهن السامع مع فضل تمكن هو السبب في التزام تقديم ضمير الشان
ورد بان التمكن المذكور وما يتفرع عليه من التزام التقديم جار في كل ضمير
بارز فسر بمظهر فالضمير في تقديمه للمضمر الذي وضع موضع المظهر والسر الموعود
داخل في السر المذكور قوله قال الله تعالى استشهاد على ان الغاية هي تمكن
ما يعقب الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتني بشانه ويراد
تمكنه كما في الايتين حتى لا يصح ان يقال هو الذباب يطير وهي النملة تسير قوله
كما يوضع المظهر متعلق بقوله ويوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق
وبالمضمر غير ضمير المتكلم لما سياتي من قوله ويترك الحكاية الى المظهر قوله
اذا اريد تمكين نفسه يعني ان وضع المظهر موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر
اي تمكين المعنى الذي اريد به بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه

كما تر قوله ان تسالوا الحق بعط الحق سايلا فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغايب
والمخاطب ايضا اذا جعله نقطه اياكم والمال لو وضع المظهر موضع المضمر مطلقا فلا حاجة
الى تاويل بجعل الحق مسندا اليه فكانه اقتنع بخارج الباب مهنا و في قوله ربه رجلا
ليسئه من اول الامر على التعميم قوله ونظيره اى ونظير قوله الله الصمد في موضع المظهر
موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند اليه نبه على الخروج
مهنا دون قوله بذلك وربه رجلا ونعط الحق تفننا في عباراته وذكرا في بعض
المواضع مع عدم الالتباس في شئ منها اى وما انزلنا القرآن الا ملتبسا
بالحق اى بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا به واذا فر الحق الثاني
بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قوله وترك الحكاية عطف على بوضع
المظهر موضع المضمر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر لينبئ عليه حديث الالتفات
وفعل نصب على انه مصدر تنوع لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخلفا قوله
ادخال الروعة بهذا اذا لم يكن له خوف واريد احداثه وتربية المهابة اذا كان
له خوف واريد احداثه وتربية المهابة اذا كان له خوف واريد ازدياده ولم
يخل منها او ليعاقب بها وقد تعالى المهابة يراد بها عرفا الحالة التي تكون في قلوب
الناظرين الى الملوك وتربيتها تقويتها بازديادها واما الروعة فالخوف الذي
يحدث لمخاطبتهم قوله او تقوية عطف على ادخال الروعة وعليه اى وعلى
ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة
ووجوب الطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامر اليه فتقوى
الداعية الى كمال التوكل عليه قوله او فعل عطف على فعل الخلفاء حيث
تقول اى حين تقول استعيرحيث للزمان قوله وعليه اى وعلى ترك الحكاية
الى المظهر ليكون ادخل في الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير
خصوصا اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت مقرا بالذنوب وقد دعاكا
قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار هو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى اى

برك

اى ترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف
في قوله تعالى فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي وقوله عبدك العاصي فان
المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في قولك افضل العصر يحاور ك
الى غير ذلك من المعاني التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر قوله واعلم
ان هذا النوع يريد ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل
الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اى لا يختص به فحذف الجار
واوصل الفعل قوله ولا هذا القدر يحتاج الى تقدير اى ولا النقل مطلقا
يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل واحد من التكلم
والخطاب والغيبة ينقل الى الاخرين اى الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام
ستة وقد يعتبر هذا القدر نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التي هي المظهر
فانه المذكور في قوله وترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير
لكنه لا يلايم تعميم في المنقول عنه بقوله بل الحكاية الى آخره وقد يقال ارادا
بهذا النوع النقل من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف من تغييره
اى اعني نوع نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا ثم ان الانتقال
من طريق من الثلثة الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى
الظاهر كما يشعر به لفظ النقل وارادة في الاخراج لا على مقتضاه وما ذكره
من فايدته العامة فلا يكون نحو انا الذي فعل وانت رجل يفعل كذا
من الالتفات في شئ لان حق الضمير العائد الى الموصول او الموصوف
ان يكون غائبا لان الاسماء الظاهرة غيب بل لا يبعد ان يجعل مثل انا الذي
سمتني امي حيدره وانت الذي اخلفتني ونحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون
من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب وسواء عني الالتفات من
مباحث علم المعاني لانه يبحث عن خواص تراكيب الكلام في الافادة وانما قال
صاحب الكشاف انه يسمى في علم البيان بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة

الشامل للمعاني والبيان وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
المندرج تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر
الجزئيات المندرجة تحت قواعده نعم عده المصنف في علم البديع من المحسنات
المعنوية ولا استبعاد في اشتراك علمين في مسئلة من جهتين كما حقق في موضعه
والتطرية بالهمزة الابراد والاحداث من طراه عليه اذا اورد وبالياء التجديد
من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله كانه جديد والنشاط بالفتح حركة التردد
والملاء اي اشد امتلاء من ملاء الاناء بالكسر اذا امتلاء فهو ملآن او اقدر
من ملؤ بالضم غني واقتدر فهو ملي كذا والاستدرار في الاصل استحلاب الدر
اي اللبن والاحريا جمع حري بمعنى جدير بذلك اي بالاستكثار قوله
اليس جملة استينافية لبيان كونهم احرياء والهمزة لانكار النفي وتقرير الاثبات
والنجية الجيعه والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من حملها
عشرة اشهر وهي اعز مال عندهم والهجيري العادة وتمزيق الاديم وهو الجلد
عبارة عن العيب والاخلال بالعرض واباحة الحريم اي المحرم تسليط العدو
بالاسر والنهب قوله افترائهم استيناف لبيان ان كون قرى الاضياف
على ذكر يقتضي استكثار الالتفات اي الارتياب فيما ذكرنا من كونهم
احرياء فنظمهم قوله فيحالفون اي يوقعون المخالفة في القرى والفناء
لتفصيل المجمل وجعل الاسلوب بازاء اللون والايراد بازاء الطعم لا
عن لطف قوله فان الكلام دليل على ان ايراد الكلام قوت للارواح وقوله
لكن دفع لتوهم ارادة مطلق الانسان والجار متعلق بما في الانسان من معنى
الفعل اي المصنف بالانسانية بحسب المعنى والمراد الاتصاف بخواصها
من الذكاء والتفطن للدقايق والتلذذ بها قوله قال ربيعة بن مقروم استيناف
لبيان استكثار العرب من الالتفات واستحسانهم اياه وصرح باسماء
الشعراء لتعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء بانت فارقت فامسى

اي

اي فصار همه دائما موجبا لاعراك به واخلاف الوعد يتعدى الى مفعولين
والمواعيد جمع ميعاد او للموعود واخلفتك التفات على مذهب حيث
لا يشترط سبق التعبير الملتفت منه بل يكتفي بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به
ثم قال اي ربيعة في هذه القصيدة بعد عدة ابيات وما لم الا في بدل من الم
التي في البيت الثاني عليه اعني قوله لما شكيت الى الابن قلت لها لا تستر
يحن بالم الت مسعود ابا جزلا اي عطيها سهل الفناء اي تسهل ورود فنائه
اذ لا حاجب هناك لارباب الحاجات والرحب الواسع اي واسع الباع
بالعطاء ونحكم ليس ضفة لقوم بل هو بمنزلة يقبل في سمعه تقول سمع به
بمعنى سمعه وحلما تمييز ولا مذكرة للنفي والالتفات في تلك متفق عليه وقال
اي ربيعة ذكرت فيه التفات من الحكاية الى الخطاب كما في اخلفتك و
زينبا مفعول تذكرت والجملة المتوسطة حال او اعتراض بتال ناجه اي
بعثه وحركه وليس في تهيجك التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب
بعد العدول اليه تغضب اي تقطع والا بالتوبرو بالواو وبالفاء ايضا
على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول بفلج وابلغنا التفات
من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وغمرة ومثقب بكر العاقل
موضعان والرواية بالفاء بينهما قوله لهذمت اللام جواب قسم
مقدر لم تغادر لم تترك والنصائب جمع نصيبه وهي حجارة تنصب حول الحوض
ويسد ما بينها من الفرج بالمدر المعجونة والازاء مصب الماء الى الحوض
قوله نحو صفة الحياض اي الكاينة لها او الحوض اي كاين لما وعامل في
قوله اذ هم اي اصحاب الحياض معنى مصدر من غنى بالمكان اقام به
فيقدر مضاف اي ذو مغنى او يجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون
وهم رياء اي متقابلون بحيث يرى بعضهم بعضا فالنعت في ما هلك من الغيبة
الى الخطاب وعنمة بفتح العين والنون والسيد وزيد قبيلتان يراد بني السيد

لا يوجبون في انفسهم لزيد من الحرمة والتبجيل مثل ما يوجبه لما تان القبيلتان
حتى انهم لا يجيزون قتل واحد منهم بواحد من زيد والرؤية بمعنى الابصار اي
لا يغطون باعينهم كما يغطون باعين بني كوز ومن موهب والظهير في بعونهم
للسيد وكما تراه نصب على المصدر والضمير لزيد والحق الدية والذرع مونث
محققة اي مشدودة في الحقيقة مقروب اي متروك في القراب فالتفت
في تسالوا من الغيبة في زيد الى الخطاب وكذا في لفظ نعطي من الغيبة الى الحكاية
لان الضمير للسيد وفي سايله من الخطاب الى الغيبة كما مر وجلذه بكسر الحاء
واللام المشدودة وهي في الاصل بمعنى العقيم او البخيلة طرق الخيال
اي جاء خيال الحسنة بالليل والحال ان الظروف مثل طروق ليلة بدلج اي
اي سائر في اول الليل يريد به تعتيمه والمقصود تفضيل طروقه في تلك الليلة
على طروقه في غيرها سدكا اي لازما حال من الخيال من سدك بمكان كفا اي
لزمه وارحلتنا جمع رحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يعوج
اي لم ينعطف ولم يمل عطف على سدكا جعل الخيال نفس الحبيبة فالتفت
من الغيبة الى خطابها في اني اهتديت والوجيلة بالحاء المهملة والجيم
القوية على السير اي كيف صرت قوية على المشي حتى اهتديت لنا والحال
ان القوم قد قطعوا مسافة طويلة والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض
والتجميع موضع وقيل الارض الممتدة ما البيت بصلبه ولا سهل تبا لك
طحابه قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء للتعدية طروب اي كثير الطرب
في طلب الحسان وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد
تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وحين او عصر على الروايتين
بدل من بعيد اي حين ولى الشباب وكاد يفضهم واقبل المشيب يكلفني
اي القلب وصال ليلى ويروى بالتاء الفوقانية على ان ليلى فاعل اي
تكلفني شدائد فراقها ادعي خطاب القلب وقد شطا اي بعد وليها

قربها

قربها وعوادي الدهر عوايقه وعادت من المعاداة كان العوادي تعادي
او من العود اي عادت العوايق الى ما كانت عليه من الحيلولة بينها
فالتفت في طحا بك من التكلم الى الخطاب وفي يكلفني من الخطاب الى التكلم
واذا حمل التاء على خطاب القلب كان فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب
والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع وروي بكسرهما والخلي الخالي من الحزن
والعاير القذى وهو التذى الرطب الذي تلفظه العين حال الوجع والارمد
صفة ذي العاير من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه
بذي العاير الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته في الطول
الا انه اختصر في الكلام قوله وذلك اي ما ذكر في البيتين من سوء الحال
لاجل نبا جاءني وخبرته ذلك النبأ عن ابي الاسود قيل هو جد قبل ابيه
وابو الاسود كنيته وقيل صح ذلك الخبر فيه قوله فالتفت في الابيات
الثلثة اما في الاول فمن الحكاية الى الخطاب اذ القياس تطاول ليلي واما
في الثاني فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والقياس وبت
على الخطاب وليس في لم ترقد وبات له التفات لانهما جاريان على
ظاهر ما سبقها واما في الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جاءني والقياس جاءه
وكانه لم يجد في اشعار الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر
على مثله الاقسام الخمسة من الستة ومثاله ما مر من وضع المظهر موضع
ضمير المتكلم وقوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر فتبارك الله واعلم ان كلام الكشاف
حيث قال التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات صريح فيما ذهب
اليه المصنف من عدم اشتراط سبق طريق اخر تحقيقا وما يتوهم من ان في
لفظ ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون في تلك الابيات ثلث
التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز ان يكون الكاف
خطابا لغيره لا لنفسه على ان المتبادر من كلامه توزيع الالتفات على الابيات

لا يقال الفائدة العامة التي ذكروها اعني تطرية نشاط السامع انما تتصور فيما
اذا كان الالتفات حقيقيا لا تقديريا لانا نقول اذا ورد على السامع خلاف ما
يترقبه من الاسلوب الظاهر كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الاصغاء
الى الكلام قوله اكثر من ان يضبطها القلم يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون
مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره
قولهم اكثر من ان يحصى وقول الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا مالم يروا عنه
آثار احسان وهو كثير في كلام المولدين وقيل كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه
اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من ضبط القلم ومن الاحصاء ومتباعدون
في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان ورد بان من اذا لم يكن تفضيلية
فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل
مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالعلم ومما يمكن ان يحصى واكيس ممن يتاتى منه
ان يمدح الخالي عن الاحسان الا انه سومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد
قوله وهذا النوع اراد به الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام
ولفظه قد اشاره الى ان الفائدة العامة كافية لحسن الالتفات في مواقعه
كلها لكن ربما اشتمل بعضها على لطائف اخرى فيزداد حسنه فيه ويختص على
صيغة المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو مقصور وخاصة على طريقة تخصك
بالعبادة واختص بواو وهو المتعارف في الاستعمال وان كان الاصل
وخول الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة وسياتيك تحقيقه في تقديم
المسند ان شاء الله تعالى قوله فلما اتضح من الوضوح اي لا يتضح الا للواحد في البلاغة
بحسب السليقة او للكاملين في المهارة في هذا الفن قوله والعلماء النحارير
من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما تكون
للعالم النحرير ومتى اختص موقع الالتفات في الكلام بشيء من ذلك المذكور اعني
لطائف المعاني كسا الالتفات المختص موقعه بشيء منها الكلام زيادة بهاء

حسن

ورونق اي طراوة وفاعل اورث ووجد ضمير الالتفات ايضا وليس في
بعض النسخ المصححة لفظ في الكلام فالمعنى كسا الشيء للموقع واورث الشيء
ان مع ووجد الموقع والالتفات المختص موقعه ان كان ممن يسمع الكلام حق سماعه
ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة ما مبهمة لتاكيد القلة وافرد قليل مع كونه خبرا لهم
اما لتقدير موصوف مفرد اي شيء او فريق قليل او لكونه على صيغة المصدر
كالصهيل والنهيق اولان هم راجع الى من وهي صيغة الافراد للاشعار
بالقلة ايضا قوله ام حسب هذا ايضا اقتباس استشهادا على قلة من يسمع ويعقل
فان الاستفهام فيه للانكار الحسبان فيدل على القلة وقوله والامر ما تقوله للدلالة
على القلة فان الغائص الغائب بالفرائد في غاية القلة قوله من سامعه اي
حق سماعه بان تفطن لما فيه من النكت وما موقعه جملة استفهامية في
موقع المفعول الثاني اي عرفك ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل في الغاية
بحيث لا يدرك ما لم تسال عنه قوله ان تصبر اي من التفات مع التفات
واحد فما ورد في القرآن لا من سامعي كل التفات فيه وانما قال لم ليس
لان التلاوة اعلى رتبة من الاصاخة في صيرورة سامعاله حق سماعه
وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من سامعه الذين يفهمونه واختار
الترجي على الجزم لما مر من ان الذي ليس كالذي قوله البسرى
مقدمة وجدانية مشتملة على قصتين مهد مما لبيان نكتة الالتفات
المذكور ولما كان قصة المنعم اقرب الى ما في الآية وقصة الجاني اظهر في
وجدان الحالة المحركة الملجئة الى الاقبال اقتضى حسن الترتيب والتعليم
تقديم الجاني على المنعم والمزج لا بكاء والشغل وتقدير المتعين وفيما يتهد خبر ليس
واسمه ان المراى آخره متنقلا اي متدرجا في الانتقال وفاعل لا يكاد
ضمير الشان ومن جملة موكدة لقوله وجد من نفسه تقاضيا في الحال يلتبا
وهناك اشارة الى اصل في استحضار الجنايات قوله او ما تراك

اى اتشك فيما ذكرناه وما تراك وكيف تصنع ثانى مفعولى تراك واذا كنت
ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى وتحول بيان له او استيناف وتبثه تاكيد
ليأخذ من ابثثتك ترى اى اظهر ثم تحوك واحلة فواحلة حال من جنايانه
اى مفصلة متعاقبة وجملة وانت فيما بين ذلك ولجد حال من ضمير معددا
قوله على تزايدا اى حميا كائنا على تزايد بحركك ذلك التزايد وانت لا تجيب
حال من كاف تدعوك فينقطع بالترفع اى فخ تقطع وبالله قل لى مفعول
شافهاه انه بمعنى قايلا له بالمشافهة وفى قل التفات من الغيبة الى الخطاب
لان المعتبر فى الالتفات وحق السامع لاسلوبه دون وحق المخاطب
الذى يلقى اليه الكلام قوله على هذا نصب على المصدر اى مشافهاه له
مشافهة كائنة على هذا النسق من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة
لا يجب ان يكون بخصوصية ما ذكرنا بل مما كان على هذا الطريق من التعبير والتقريع
وقد تقال معناه تبرز الكلام على هذا المنوال ولا تكتفى بالقدر المذكور فهو
نظير قوله وما جرى ذلك المجرى فى قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر عطف
على قوله اذا كنت فى حديث وان كان بحسب المعنى قسيما لقوله وقد حضر مجلسكما
وقال ههنا حتى يجليك وفيما تقدم الى ان تقلب اشارة الى ان الحالة الغضبية
اشد تاثيرا واقوى وتنعى عليه ثانى مفعولى تجد والصنيعة الموقوف والراغم
المعجمة والعارفة العطية والذارفة السائلة من ذرف الدمع اى سال قوله
وما جرى ذلك المجرى اى من المدح والاطراء وتعداد النعماء وهو عطف على مفعول
يتول قوله واذا وعيت اى حفظت وهو عطف على مفعول يتولى قوله
واذا وعيت اى حفظت وهو عطف على قوله واذا اخذت قوله على الوجه
الذى اى بعد تلاوتك لما قبله على الوجه الذى يحب ذلك الوجه فى التلاوة
ومعنى كون التامل قلبيا انه يتوجه تام من القلب لا يشاركه فيه شائبة وهم
وكيف اصاب عطف على ما موقعه وكونه تعليل لما فى حيز العلم اى علمت انه

اصاب

اصاب المحن وطبق لكونه منتهيا الغاية للحصر اى السابقة اياه بحيث لا يدركها
الحصر ولا يصل اليها من فاته كلما اذا سبقه ولم يدركه قوله من حقه حرى ان العبد
وان يكون قراءته فاعل له واذا فقد ظرف له واذا اخذ بدل من اذا قدر
اى اذا فرض يقال بين يديه مثولا اذا انتصب قائما وتجد معها صفة وجه والعائد
محذوف اى يجده مع القراءة وصايد بالرصفة محرك فكان لفظه زائد
كاشعره قوله فيما بعد افلا تجد محركا وذلك اشارة الى الاقبال وعند
ظرف الايجاب ومستدعيه صفة اخرى لحالة وضمير انطباقها للقراءة وعلى
ما هو عليه حال من المنزل اى كائنا على الوجه الذى هو كائن عليه والا اى
وان لم يكن قراءته كذلك لم يكن هو قاريا حقيقيا وانما كان الالتفات فى الاية
منبها على ما ذكرو لان الفاتحة انزلت على السانهم ليقرؤها فاعبر فيها الى كيفية
قراءتهم اياها قوله والوجه اى وذلك الوجه الذى من حق العبد ان يكون
قراءته عليه اذا افتتح متعلق بان يكون اما على التوسع فى الظروف واما على
كونه مفسرا العامل قوله فاذا اشغل اى يكون عطف على اذا فتح ان يكون
محذوفا به حذو الافتتاح اى مقدرا تقديرا الافتتاح مساويا له فى كونه عن قلب
حاضر وبه فاعل محذوفا والتعبير للانفعال لكنه يتعدى بنفسه يقال حذوت النعل
بالنعل فلا حاجة الى الباء فكانه ضمن معنى الذهاب اى ذهوبا به مذهب الافتتاح
قوله فانه متى افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا قوله على الوجه
الذى عرفت يعنى كونه عن قلب حاضر وافلا يجد جواب متى على معنى انه
يجد ذلك المحرك قطعا قوله من معبود عظيم الشان هذه المعانى مستفادة
من لفظ الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات الجلال والاكرام ومحاسن
الافعال والانعام فكان عظيم الشان حقيقيا بالثناء لغاية كماله وبالشكر
لوفور انعامه ونواله ومستحقا للعبادة اعنى غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا
لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجارة تنبئ عن استحقاق الحمد والثناء

من ضمير ادت وفعل الملوك منصوب على انه مصدر لان تثبت وتصبر وكذا
جريا كانه قيل وتجري في الثبات والصبر جريا على سننها والضمير للنفس لا للملوك
وعند طرق لان تلتفت والنوائب المصائب والبوارق جمع بارقة وهي سحابة
ذات برق فحيث لم تنعل اي النفس التثبت والتصبر والمعنى فتشكيه حيث
لم تنعل والفا للسببية لان التشكي متفرع مما تقدم ومسليا حال من المستتر
في قايلا كما انه حال من المستتر في اقامها قوله وفي المقام الثاني عطف على
قوله في المقام الاول ولا شك ان تحزن المتكلم اذا كان تحزن تصدق ويتفاوت
بحضور المصاب وغيبته كان اقوى في التسلية قوله خاطبك اي في تطاول
اولم اخاطبك اي في باب فتنه بصيغة الغيبة على ان المصاب لو كان غائبا
لم يتغير تحزني عليه على ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من تطاول الليل وامتناع
الرقاد وتفاقم الشدة بالقليل انما كان لا حصرا اي لاجل امر خصه ولم يتجاوز
الى غيره يريد انه نبه في المقام الثالث على ان تلك الشدايد كانت لامر
ورد عليه فيكون مبتلا بتلك الشدايد ومرادا بذلك المخاطب والغائب
المذكورين اولا ولولا المقالة الثالثة لجاز ان يراد بها غيره فيكون تلك
الشدايد لامر ورد على غيره لا عليه وقد تيقظ حصر مجيء النبا في المتكلم بمعونة
المقام ومجوى الكلام وان لم يكن في اللفظ ما يدل على الحصر ابا دار اي ما لك
جابرا بابرار اي متحيرا مالكا واللام في لمقتضى الحال صلة فطن بالفتح يقال فطنت
للشي فطنة ومن الحكاية بيان للمقتضي وههنا بحث وهو ان حاصل هذا الكلام
ان قوله تطاول لليل صدر عنه لا عن تعمد وقطانة بمنزلة كلام السكران فلا يكون
المطابق الذي فيه من جهات حسن الكلام ولا يقصد به ايضا التنبيه على ما ذكر
وعلى ما يتكلف لذلك الذي يقال لم يرد انه بنبه على ان ذلك النبا جملة المستند به
وفطانته بحيث اذا ورد على انسان تنبه عنه تفطنه لمقتضى الحال وجعله
بحيث يجري على لسانه ما كان الغرض ولا شك ان التنبيه على هذا المعنى من كمال
تيقظه

تيقظه لمقتضى الحال الذي هو ورود النبا وتفطنه لمقتضاه الذي هو الخطاب
وكذا اراد بقوله والات ان اذادهمه اي اصابه وغلبه ما تحار اي تتحير ان الان
اذا ابتلى بشل هذه الحالة لا سلم كلاما مثل ما ذكر الا اذا كان الشاعر
لرسوخ عقله وكمال فطانته تثبت في هذا المقام من بعد وشيا نصب على المصدر
اي افاقة ما وبدرا كاحال من ضمير افاق قوله غائظه ذلك اي عدم تثبتها وتصبرها
قايلا له اي للمستحق للعتاب والظرف اعني فحين معمول ولي فاما ان يجعل الفاء
داخلة على ولي تقديرا اي فولي حين سكت واما ان يجعل الظرف بمنزلة شرط
جوابه ولي والمجموع جواب لما وعلى التقديرين نحو ان المتعارف في جواب
لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وفي سكت مبالغة لانه جعل
الغضب العامل على فعل كالآمر به والمغري عليه فعبر عن سكونه بالسكوت
وقد ذكر ضمير عنها اولى ونظيره ما نبه ما قد وجد في بعض النسخ خاطبتك اولم اخاطبك
مقتديا بكسر الكاف والذلعة الكلام مع النفس خفيا قوله وانما ذكرت هو افقه
لك ما ذكرت يريد ان التمثيل باياك نعبد كاف لما نحن بصدده من الالتفات
فذكر نقص مواقعه لطائف معان الا انه ذكرت من الاحتمالات الدقيقة
في الالتفات امرء القيس ليعلم انه ما ذا اشتهر بالبلاغة واعترف له بها مع
ان ذكرها ارشاد للمتكلم الى كيفية استخراج اللطايف المختصة بالالتفات اغر
والبزل جمع بازل وهو البعير الداخل في السنة التاسعة وهي ينشق نابه ويصير
في غاية القوة قوله لامرا انسب من ان يقال الرجل نظرا الى اسم الشاعر
والمطاوي جمع مطوى موضع الطي قوله والتفاضل ابتداء كلام كالاعتراض
وضمير اشابهها للطايف الاعتبارات فذكر الاشباه بمعنى الامثال نجم لما قبل
الضمير لما ذكرت والتانيث باعتبار المعنى واعلم ان لطايف الاعتبارات
اراد باللطائف الخواص وبالاعتبارات خصايصها في تراكيب البلغاء والمرفوع
بالنصب صفة اللطائف وهذا الفن في المسند اليه والمطامح جمع مطمح من الطموح

وسواد تفاع البصر والناذخة المترصنة المطامح جعل مناشر اللطائف لبعدها
عن معرفة تفاصيلها وما يشأ منها على ما يشتهي كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطائف
المستخرجة منها كالامور المرفوعة مناك للتدرك بالبصر واستخراجها منها كدفع تلك
الامور قوله لا تثبتها اي لا تحقق تلك اللطائف والامر فيها حق مع فيها الا بامور ثلثة
لحدها الجد البليغ والسعي الكامل وثانيها صدق الهمة وفوق الرغبة وثالثها الذهن
اليقظ والذهن الصافي وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبار ادراك اللطائف
ثم ما يعرض منها على السعي ثم ما هو مبدا والسعي ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع
لانعكس الترتيب والامتراء افتعال من المري وهو مسح الضرع لادراج الدر والا
رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس لما هناك اي
للطائف التي هي في تلك المطامح والظبي بالضم للسباع وذوات الحوافر بمنزلة
الضرع من ذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعني ما لم يستخرج عن طاقتك ما هو الخالص
الحافي منها ولم يخلف اي انت والتنقير المبالغة في التفتيش واللام متعلقة بالسعي
وضمير فيهما لما في هناك وفي ذكره اي كما مع لم يخلف تاكيد قوله معهود اي محل عهد
وصول الناس اليه فهو فهم علق وما ذا حال من فاعل لم تمتر ولم تخلف وايراد الباء
في حبتك لتضمين الدعوى الاخذ والبطش الاخذ بقوة والمتوخى المطلوب والباع
قدر مد اليدين وصفه بالبسطة لافادة زيادة القدرة على الاخذ والخط ان لا تبذل
اي ليلا تزل متعلق ببطش او بما ذا والمرمى موضع الرمي والغرض الهدف والقسط
فلامة الظفر مستطهرا حال اي مستعينا بنفس يقظ والطامع الطمع واراد
بالاستشعار اللطائف جعلها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب والمعوان كثير المعونة
قوله هذه الطبقة اراد بها علم البلاغة كانه قال هذه الطبقة التي هي فوق طبقات
سائر العلوم والمناظرة بانوار البصائر اي ضياء اذهانهم والمخصوص بالعناية
اشارة الى التوفيق والرغبة والمذلول من اول لجته اذا توسل بها اشارة
الى السعي والجد فقد ذكر تلك الامور الثلثة على ترتيب بحسب الواقع والحكمة العلم

المشفوع

المشفوع بالعمل وفصل الخطاب تلخيص الكلام بحيث اشتبه على ان مع ما اريد به
وقد يجعل بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب الذي تبينه من
يخاطب به او الفاعل اي الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل قوله
علي ان كلام رب العزة خبر لقوله وعلماء هذه الطبقة اي هم على ان اعجاز
القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا ينسج على منواله الا بالقرآن
وغير تمام ما ذهب اليه طائفة قوله وهو فرائد اشارة الى ان كلام تو
هو [illegible] المفرد والمنتظم من الحروف كما هو مذهبه والطلاوة بالضم الحسن والقبول
واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة اي صارت كثيرة الماء شبه القرآن
بشجرة طيبة استحكم اصولها بكثرة الماء واثمرت فروعها قال في اخر الاستدلال
نقلا عن ارباب السليقة في وصف القرآن ان له حلاوة وان عليه لطلاوة
وان اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر
والباء في القوالب لمناوجه الاساليب والمراد بها الطرق المذكورة في فن
المسند اليه مخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه والحصر فيها لما اشرنا اليه من
رد الفرقة والخوانها الا لعدم اعتبار طرق الاسناد والمسند اليه وغيرهما
قوله الفن الثالث للوجه الذي علمت الوجه الذي علمته ان لا بد من التصفح
لمقتضيات الاحوال عما يراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية والكيفيات
المختلفة وهو ان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه ولجزائه
على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه
ليبرز لكل حالة في موضعها ولهذا بعينه تعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال
في باب المسند اليه ليتاتى بروز كذلك فقوله للوجه الذي متعلق بتعلم ونظم
لكبر لبعد العهد بجري مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة قولك بزيد
مررت به ويمكن ان يجعل للوجه معمولا لما بعده تعلم له وانما قال ايضا
نظرا الى انه وصف الوجه بانه علم لشيء اخر والعائد الى الموصول محذوف

اى علمت له والاوادى جمع اذى وهو الموج جعل فكره بحر الكثرته واشتماله
على امور نفيسة ودون فى موضع الحال اى الذى تبلاطم امواج فكره منها وزاد
فى ذلك اثناء حسنه للمشاركين له فى اصل الفكر وكمال انسه ثانى مفعولى
للمنوع والها المستتر الراجع الى الموصول يقال استودعته الشئ
اذا طلبت ان يكون وديعة عنده وكانه اشار بجعله وديعة الى وجوب محافظة
وكونه محض توفيق والنقاب العلامة كانه ينقب الاشياء فصل الى خفاياها
والمحدث الصادق الظن فى الامور كانه حدث بها قوله فلا يحجب عطف
على الصلة اى الذى حدث فلا يحجب كقوله توا وقرضوا واراد ببدايع النكت
غرايب خواص التراكيب وبلطايفها مواضعها التى اختفت فيها وبلطايف
السحر البيانى وجوه الدلالات اللطيفة المستميلة للقلوب اليها المستوجبة
عن معادنها اى مواضعها المتصفة بما تقدم اشار الى علمى البلاغة وقوله
المستطلع اشارة الى فايدتها اعنى ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذى
ادركه ارباب البلاغة السليقية يقال استطلعت رايه طلبت الاطلاع
والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز التنزيل صار نوعا
من الاطلاع قوله لزمام الحكم اى الحكم بكونه معجزا وكيفية المصدر كما فاته
اذا قابلته وصرت نظيره نصب على الحال الكافى والمتحدين اسم مفعول
من تحديته اذا نازعته فى فعل على سبيل الغلبة قوله فهو اى طلع الاعجاز
بمعنى الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله
ان لا بد مفعول علمت وان مخففة وضمير الشان محذوف وقول المقتضيات
الاحوال فى ايراده بفتح الضاد مع كلمة فى هو الموافق لما مر فى صدر باب
المسند اليه وفى بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل
وهذا انسب بقوله عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت فى المسند لا يقال
كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد لانا نقول هو فى المعنى معتمد على الموصوف

لان الاضافة بيانية فكانه قيل للاحوال المقتضية ايراد المسند اليه ولا شك
ان تصحيح المقتضيات مستلزم تصحيح المقتضيات فكل واحد من النسختين يلايم
ما تقدم وما تاخر انما من صورة واما معنى قوله وفى افراده وفى كونه جملة
معطوفان على قوله فى المسند اى لانواع التفاوت فى افراده وفى كونه جملة وقدم
الفعل لانه الاصل فى المسند ومثل فى الماضى والحال والمستقبل دون الامر
لان الكلام فى الخبر وقدم الاسم المنكر لانه الاصل مقتفيا الى المعرف واشار
بقوله من جملة المعرفات الى انه لا بد لخصوصية كل منها من حالة تقتضيها وقوله
مقيدا صفة فعلا وما عطف عليه واورد لكل واحد مثالا ومن كونه موخرا
عطف على من كونه متروكا وقدم تاخير المسند ههنا لانه الاصل فيه واخره فى مبحث
ضبط الاعتبارات بناء على ان تقديمه يبحث عن الاحوال المقتضية له وقوله
حتى تهيأ متعلق بالتفحص وفاعل تهيم ضمير المسند والسمة العلامة والقوم
سمته اى اعلى طريقته والضمير لكل مقام فهو الاقسام والاجزاء والمطارح
اسم مكان من طارحوا الكلام اذا طرحه بعضهم على بعض كما فى المناظرة والرهان اى
تفحص من الدوران بتقديم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان من مطاردة الفرسان
بعضهم بعضا والجذع من الفرس ما تم له سنتان والقارح ما تم له خمس سنين
وقع تقور قوله اما الحالة المقتضية لترك المسند اشار الى وجود الغريزية
المجوزة لتركه بقوله كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه اى من ذلك
الحال للمسند والى مرجحه على الاثبات بقوله وتعلق بتركه غرض اى داع سواء
كان غايته بقصد وجودها بالترك او باعثا متقدم الوجود عليه على قياس
ما مر ثم فصل الاغراض واتباع الاستعمال يكون غرضا لغير المستعمل
الاول وهو على قسمين الاول اتباع الاستعمال وارد على تركه كما فى الامثلة
السماعية نحو كلاهما وتمرا اى لك كلاهما وازيدك تمرا وفى المعنى عليهما من القياسات
الثانى اتباع الاستعمال وارد على ترك نظايره كما فى الامثلة المقيسة

من القياسات والضابط فى نحو زيدا قايما ان يكون المبتدأ مصدرا منسوبا
الى فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال منهما او من احدهما او افعل تفضيل
مضافا الى مصدر كذلك والضابط فى كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتدأ
بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة اى كل رجل مقرون بضيعته وضيعته
مقرونة به والضابط فى كل لولا زيد ان يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر امرا
عاما قوله ونحو ذلك يعنى مثل قولك لعمرك لا فعلن ومباحث هذه الضوابط
مستوفاة فى كتب النحو قوله واما قصد الاختصار فقد يقصد فيترك المسند
وقد لا يقصد فلا يترك والاحتراز عن العبث مرفوعا ومجرورا والجمع بينه وبين
الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع فى الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معهما
فانها مرجحات يجوز اعتبارها مجتمعة وفرادى واذا المفاجاة يدل على مطلق
الوجود فيحذف خبر المبتدأ بعدها جوازا قياسيا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد
هنا اتباع الاستعمال ايضا ويجوز زيد منطلق وعمرو اى منطلق ان حمل من
عطف الجملة باسرها على مثلها فقد حذف فيه المسند من الثانية لدلالة المسند
الاولى عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف
على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا يقدح فى ذلك كون
المحذوف معطوفا على مسند آخر وفى عطف مفرد ذى جملة على مفرد ذى جملة
اخرى كما فى قولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا دفعة قلنا نقل قولك اذا حملته
على تقدير هو النار وشر من ذلك اى من غيظكم على من يتلو عليكم الايات
واذا حمل على تقدير هو النار كان من حذف المسند اليه ولعله اولى لان مع
قد عرف انه شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب بالتعيين قوله
واما ضيق المقام كلال المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او سجع
وفى قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام تابع الفرضية او
بان ضيق المقام لا يخلو عن الاختصار الذى هو لازم فى الكل قوله قالت

اى

اى الحبيبة والحال انها رات اصفرارا وجهى مما به اى من المطالب
بهذا الاصفرار والمجاذى به وتنهدت اى تنفست تنفس الصعداء
فاجبتها المتنهد اى الان المتنهد هو المطالب واى احمل على انه هو
اى المطالب به المتنهد كان من حذف المسند اليه قوله اى التقدير
اولى اقول اذا جعل كلمة من فى السؤال مبتدأ والمطالب به خبرا له كما هو
المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السؤال عن
معين يحكم عليه بالمطالب بهذا السؤال حكما يكون المطالب به فيه محكوما
به والخصوصية كالمتنهد مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه
الذى يطلبه كما يستعرفه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
بانه اذا استخبر من القايم فقيل زيد كان التقدير زيد القايم واذا
جعل المطالب به بالتعيين فيجب ان يراعى ما يطلبه بين السؤال والجواب
من المطابقة المعتوية سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان قام مسند فى المعنى
الى زيد تقدم او تاخر لكنه اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لكنه
يجىء ان الاستفهام بالفعل اولى فقولك من قام اصله اقام زيد ام قام
عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا
وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة فى الصورة
اسمية وهى فى المعنى فعلية فالخبر فى الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك
مانع تنبيها على اصل السؤال والدليل على هذا الاختصار المصرح بالفعلية
فى نحو قوله تعالى قل يحييها الذى انشاها وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله تعالى
قل الله ينجيكم فجواب من ينجيكم ففيه مانع هو القصد الى افادة القصر على
المذهب المختار واذا اجتليت ما تلوناه انكشف لك حقايق الجمهور ولكن
من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اى نحن بما عندنا راضون
فالقرينة ههنا متاخرة عن المحذوف الا ان فى قوله بما عندنا نوع اشعار

بذلک الجزء المقدر قوله وبين المعرفتين بون کقوله فی المسند ایکم بین الشهادتین

قوله ولک ان تاخذ من هذا القبیل ای من حذف المسند الیه الله احق

ورسوله کذلک فاحق خبر الاول اخر الی موضع خبر الثانی یکون کالعوض

عنه او هو خبر للثانی دال علی خبر الاول وفی کلامه اشارة الی ان هناک وجها

ارجح وهو ان لا حذف فیه واحق خبر عنهما وافراد الضمیر فی یرضوه لکونهما

فی حکم مرضی واحد فان رضی رسول الله رضی الله وفیه اعتبار لطیف هو

التنویه برفع شانه وعلو مکانه قوله واما ان تجمع وفی بعض النسخ

ان لا تجمع وکلاهما صحیح فان اغراض الذکر الی ما لیس المراد باعث الی

الترک داع الیه وعدم اغراض ذکره الیه غایة یترتب علی الترک وقد عرفت

ان الغرض اعم منها قوله کما اذا قلت یعنی اذا قلت ازید عندک

ام عندک عمرو کانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق

منصلة اذ لیست هی والهمزة داخلتین علی المتساویین وهذا ظاهر وکذا

اذا قلت ام عمرو عندک کانت منقطعة ایضا لانک تقدر علی الاتیان بالمفرد

بعد ام وهو اقرب الی الاتصال فالعدول عنه الی الجملة دلیل الانقطاع

فان قلت لم لا یجوز ان یکون عمرو فی ازید عندک ام عمرو معطوفا علی زید

عطف مفرد علی مفرد للمشارکة فی المسند المذکور اعنی عندک کما فی قولک

قام زید وعمرو فلا یکون هناک ترک مسند للغرض المذکور قلت لان تقدیر

الکلام ازید حصل او حاصل عندک وفی ذلک المقدر مستتر راجع الی زید

وقد انتقل الی الظرف فلا یصح خبرا عن عمرو بخلاف قام فیما ذکرته من المثال

فانه دال علی مطلق القیام ولیس فیه ما یقتضی ربطه بزید الا تری انک

اذا قلت زید قام وعمرو لم یجز اسناد قام الیهما معا لاشتماله علی

ضمیر زید قوله واما الاختیار التابع الظاهر ترک الکلام لان الاختیار

نفسه قسم من الغرض الذی یفصله لکنه نظر الی ان الکلام معقود فیما تقدم

لحب

سمیت بها معانی اخری واستعیرت لتلک المعانی الاخری اسماء المتعلقات ثم سری التشبیه

والاستعارة فی الحروف کما ستعرفه قوله لان الکلمة اذا سمیت اسما اسمت لمعنی الاسمیة

لها فان الکلمة اذا کان معناها بحیث یصلح لان یحکم علیه وبه سمیت اسما واذا کان معناها

بحیث لا یصلح لشیء من ذلک سمیت حرفا فالاسمیة والحرفیة من صفات الکلمات بحسب معانیها

لا بحسب خصوصیات الفاظها فاذا اتحد معنی کلمتین وکان احدهما اسما کانت الاخری اسما ایضا

فلو کان معنی من معنی لفظ الابتداء الذی هو اسم قطعا لکان من ایضا اسما وقس علی ذلک

حال سائر الحروف وما یقرب به معانیها قوله وانما هی متعلقات معانیها قد عرفت

ان معنی لفظ الابتداء هو الابتداء مطلقا وان معنی من هو کل واحد من الابتداءات المخصوصة

المقصودة من اشیاء معینة فاذا ارید التعبیر عن تلک الابتداءات عبر عنها بالابتداء المطلق

الذی هو مشترک بینها ولازم لها تسهیلا علی المتعلمین فیقال معنی من هو ابتداء الغایة ای

المسافة وکذا یقال معنی الی انتهاء الغایة ومعنی کی الغرضیة ومعنی فی الظرفیة ومعنی اللام الاختصاص

ومعنی الباء الالصاق الی غیر ذلک مما ذکر فی تفاسیر معانی الحروف فالمراد بمتعلقات معانی الحروف

هی هذه المعانی المطلقة المشترکة بین معانیها المخصوصة المستلزمة لتلک المطلقة

والی هذا اشار بقوله ای اذا افادت هذه الحروف معانی رجعت تلک معانیها الی هذه ای الی

المعانی التی ذکرت فی تفسیرها بنوع استلزام وهو استلزام المقید للمطلق فظهر ان متعلقات

معانی الحروف معبر بها عن معانیها وانما جعلها معبرا عنها حیث قال واعنی بمتعلقات معانی الحروف

ما یعبر عنها عند تفسیرها نظرا الی ان الالفاظ المذکورة عند التعبیر کلفظ الابتداء واخواته عبارة

عبارة عن تلک المتعلقات فتدبر ولا تغلط قوله فلا یسعهم متفرع علی قوله فیقع الاستعارة

هناک ثم تسری فیها قوله والحاق انفتاح دلالة الحال للمعنی بانفتاح نطق الناطق له یعنی

ان وجه الشبه من دلالة الحال ونطق الناطق هو ایضاح المعنی وانت ترید ان تلحق الایضاح

فی المشبه عن الدلالة بالایضاح فی المشبه به اعنی النطق وتجعله مساویا له محسوبا فی عداده

قوله وکذا قوله عز سلطانه فلیعبدهم بها مثال للتبعیة الهکمیة من الفعل وما قاله قوم

شعیب مثال لها من [illegible] فان قرائن احوالهم دلت علی انهم ارادوا بالحلیم الرشید

السفیه الغوی [illegible] وما نحن فیه من قبیل الاستعارة التبعیة فی الصفات المتضادین

فان الحلیم والرشید [illegible] استعیر الضد بها تملیحا لا تهکما قوله وعلی هذا ای وعلی قیاس

ما ذکرنا من انک لا تستعیر الفعل والصفة الا بعد تقدیر الاستعارة فی مصدرهما لا تستعیر الحرف

ایضا الا بعد تقدیر الاستعارة فی متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل

لغیر معناها ملخص ما ذکره هنا انک اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم یعبدونه ولعلهم

یتقون لم یکن کلمة لعل فیه محمولة علی معناها الحقیقی الذی هو الترجی المخصوص علی الوجه الذی

عرفته فی معانی الحروف لامتناع الترجی فی حق علام الغیوب بل مستعارة لارادته المخصوصة

المتعلقة بفعل المکلف الممکن من الفعل وترکه وکان المعنی الحقیقی لکلمة لعل غیر مستقل

بالمفهومیة واذا ارید ان یعبر عنه بالارادة فلا یتصور تشبیه احد هذین المعنیین غیر المستقلین

بالمفهومیة بالآخر الا تبعا وذلک بان یقدر تشبیه ارادة الفعل من المکلف بالترجی من المترجی منه

في أن تعلق كل منهما يتميل بين اقدام واحجام مع رجحان جانب الاقدام ثم تدخل المشبه في جنس المشبه به
مبالغة حتى كأنه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة وبذلك يصير تلك الارادة المخصوصة بمنزلة
ذلك الترجي المخصوص فيستعار لها كلمة لعل ولما كان استعارتها لارادته تعالى مبنية على قواعد
الاعتزال اورد وهم واطنب فيها بما هو مبسوط في كلام الكشاف ثم ذكر المقصود واتفق فيه كلام ايضا
قوله مثل ان يبني على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان مقصوده ههنا لم يتوقف على
اصوله وتعالى وتقدس عن ان يكون حكيم وقوله ان يكون اي عن ان يكون حقيقا زعم فيه ان افعاله
وقوله ما خلق الانسان خبر ثان لان الصانع وما اوقعه عطف على ما خلق وحسن ذكر ظرف لما اوقعه
فلما قدم الظرف توسعا على عامله كان العاطف داخلا عليه في الظاهر واودع عطف على ركب
ومضادة العقل لحكمتي الشهوة والنفرة انه يصرف الانسان عما يميل اليه حتى ينازعه اي الانسان
ايدي الروادع النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف العقلية في تخلف تلك الايدي
بالانسان حيث الخيرة جاعله لا متقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الخيرة ولا تاخر له عنه
والمقصود تأكيد خيرته وثباتها وقوله بحمله الخيرة حال من خيرته يروى مفردا ومجموعا ايضا وما كلا
نورثه ثاني مفعولي بجعله وقوله اذا اتبع العقل مقتديا ومبين لعدم ايراثه الا العناية
ولا مخلص هناك اي في ذلك المقام موكد لما قبله قوله وانما فعل ذلك اي اتاء على في
وربطه الخيرة وفي الاحسان بالتكليف لانه وسيلة الى ذلك التعظيم والتمتيع واللام في ليمكن
متعلق بالتكليف وقوله ما لا يحسن فعله في حقه ابتداء اشارة الى ما ذهبت المعتزلة اليه من ان
التفضل بالنعم العظيمة المقيمة جائز دون التفضل بالتعظيم فلا بد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم
استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن شوب كل منغص حتى اللذات
قوله من التعظيم اي من حصول التعظيم مصاحبا للدوام كائنا في ضمن التمتيع بما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات والمستلذات والمشهور في الرواية
ولا خطر على قلب بشر ومخلصة صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف ايضا وقعت حالا من ما لا عين
رأت او من انواع المشتهيات وقوله فيكتسبه عطف على يتمكن والمستتر فيه للانسان والبارز لما
لا يحسن فعله وقوله الا بالتمكن معطوف على ما دل عليه ان شاء اعني بالاختيار ولذلك اي ولان
الغرض من التكليف هو ان يتمكن فيكتسب بالاختيار وقوله ممكنا مريدا … بلا احوال متداخلة
في ذلك اي فيما اراده منه اعني اختياره لما يثمر له تلك السعادة جميع علله اي اعذاره التي من شأنه
ان يتمسك بها فانه تعالى نصب ادلة عقلية ونقلية ووعد واوعد ولطف بما لا يحصى فلم يبق
للمكلف عذرا اصلا وصار حاله في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرتجى منه
في رجحان اختياره لما يرتجي منه مع تمكنه من خلافه وصار ارادته تعالى لعبادته اياه والعبادة
بمنزلة الترجي على ما حققه قوله فيشبه عطف على رتبه وكان الظاهر ان يقول فيشبه حال الله
المكلف بحال المرتجي على صيغة الفاعل لان المشبه منهما هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة
وهو حال الله تعالى يا له متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناها الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو
حال قائم بالمرتجي متعلق بالمرتجى منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للادب في ترك التصريح
بتشبيه حاله تعالى بحال غيره اعني الترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال المرتجى على صيغة المفعول

ووصف

ما يدل على وجه الشبه من حالتها وهو ان كلا منهما مخير بين ان يفعل وان لا يفعل اولا يشبه انه يظهر من التشبيه المذكور
ووجهه في ذكر التشبيه المقصود ووجهه الذي تشبيه ارادته تعالى بالترجي ان متعلق كل واحد منهما … صح

ووصف كلا منهما بترجح من ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان جانب الفعل كما اشار اليه وقوله
العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود ان شمول العلم ينافي حقيقة الترجي اذ لا يتصور الا
ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله وعليه اي وعلى ما ذكر من كون لعل مستعارا
لمعنى الارادة قول رب العزة علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق
بناء على حمل الاستعارة اي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعوله يبقى لعل
على حقيقة الترجي اي خلقكم راجين للتقوى غير سديد اذ لا معنى ههنا لرجاء العباد الشيء
عليهم اعني التقوى وايضا يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما يحدث بعد تكامل
العقل والتكليف وكذا لا فائدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اي اعبدوه راجين ان
تبلغوا الى … ذروة العبادة اعني التقوى وقد وقع في عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون كي تتقوا
فتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل من كيفية
ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حققناها هذا وقد تخايل لبعضهم من عبارة الكتاب
ان الاستعارة المذكورة في لعل تمثيلية فبنى على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية
وهذا تخيل فاسد جدا اذ قد صرح المصنف في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة
هو معنى الترجي ونعلم من ذلك مع سياق كلامه ان المشبه والمستعار له هو الارادة ثم سرى
التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على تحقيقه ولا شك
ان كل واحد من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى الانسان
والاسد فلا يكون شيء من طرفي الاستعارة في لعل صورة منتزعة من امور فلا تكون استعارة
تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور … ودعوى كون استعارة
لعل تبعية تمثيلية ناشئة من سوء الفهم والتقصير في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا
الحال في استعارات سائر الحروف كاللام وفي وعلى وعن فان معاني الحروف متعلقات
معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذي مسكة بل الحال في استعارات الافعال
والصفات ايضا كذلك فان معاني مصادرها معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الان
مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول وبالله العصمة لا يراد بالمفرد في طرفي التشبيه
ووجهه ان لا يكون له جزء اصلا فان الانسان اذا شبه بالاسد في الشجاعة عد تشبيه مفرد
بمفرد في معنى واحد لم يرد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وبهذا
مما لا شك فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان وحينئذ يكون الترجي والغرض والظرفية والاستعلاء
والابتداء والانتهاء ونظائرها معاني مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات
الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب والعلم والختم وسائر المصادر فاذا جرى فيها
استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفردا لا صورة منتزعة من امور متعددة …
تلك الاستعارة تمثيلية اذا تحققت ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى وجوه
الاول تشبيه الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء
على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية
الى المكنية الثاني تشبيه تمكن المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه في التمكن والاستقرار ثم

يستعار كلمة على ههنا على الطريقة التي قررناها في لعل فيكون استعارة تبعية ح لان تشبيه
صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه بها بحالة مستعل بصورة منتزعة من الراكب والمركوب
واعتلائه عليه وتمكنه منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها
الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شيء من مفرداتها تجوز
المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة بل يكون هي باقية على حالها كما عرفته في تقدم رجلا
ويؤخر اخرى فلا استعارة ح في كلمة على حتى يكون تبعية كما لا استعارة تبعية في تقدم مثلا
الآية اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في الصورة المنتزعة من الراكب
والمركوب واستقراره عليه فيدل بمعونة قرائن الاحوال على ان سائر الالفاظ الدالة
على سائر اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فيكون في حكم الملفوظ كما عرفته فيما سلف ولا
مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من هذه الصورة الى هذه الصورة ليت معنى على
ولا متعلق معناها فكيف تستعار من منها وكذا نقول ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه الى تشبيه
قلوبهم باشياء مختومة في امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها تنبيها على ذلك كان
من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه
احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه ح مفردين والاستعارة
تبعية وان جعل المشبه به هيئة صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع
في الامور الدينية كان طرفا التشبيه ح مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة
تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبهة بها الا انه اقتصر منها على لفظ الختم
الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا يكون اذن في ختم ح استعارة تبعية ومن فوائد
الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان
ويسمى اولهما استعارة والثاني تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان
على سبيل الاستعارة في المركب واذا تحققت ما اوضحناه لك فاحمل عليه هذين المثالين ما اشبه
فيه الحال من الحروف والافعال واختر من الوجوه المذكورة ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل
المرام وكن من امرك على بصيرة ولا تتبع اهواء الذين اذا سمعوا قلدوا واذا فكروا اخطؤوا قوله
وقد ذكرت الاستعارة في معنى الغرض تحقيقا ما قرره في اللام انها موضوعة لغرضية ما بعدها لما قبلها
اعني الغرضية المخصوصة المتعلقة بها فاذا قلت احسن اليه ليؤذيه لم يكن اللام باقية على معناها
الحقيقي لاستحالة كون الايذاء غرضا للعاقل من الاحسان بل تكون مستعارة للترتب المخصوص
الذي بين الايذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد ههنا كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال
بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة فيها اصالة وابتداء بل لا بد ان يشبه اولا
ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به
حتى كانه صار لفظ الغرضية مستعارا لترتب ما ليس مطلوبا وغرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص
الذي هو الايذاء على الاحسان بمنزلة الغرضية المخصوصة فيستعار اللام لها كذلك الترتب المخصوص
على قياس ما عرفته في الاستعارة لعل قوله فتشبيه ترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول
منهما الثاني اي تشبيهه بالغرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه شابه في الجملة

قوله

قوله ومن ذلك قوله علت كلمة فالتقطه وذلك لانه استعير فيه اللام من الغرضية للترتب على العداوة
والحزن على الالتقاط قوله ولا ظهر ما نحن فيه اي من جريان الاستعارة في الحروف تبعا وفي اسماء
الاجناس اصالة مع ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا وانما كان
حق كلمة ربما ان تعد استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للتكثير المنزل منزلة التقليل
تهكما بهم وقد ذكر في قسم النحو ان الاظهر عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لا نتفاء
لازم حرف الجر عنه وهو التعدية ولكونه في مقابلة كم وعلى هذا فالمختار عنده ان تعد استعارة
اصلية لا تبعية واعلم ان مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل بها انما
قيد الاستعارة التبعية بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعية
في الحروف غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف عليه لان هذه النسبة
هي العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما في قولك قتلت زيدا اذا كان حيا حاضرا
اي ضربته ضربا شديدا قوله او الى المفعول الاول الحق الاول على ما لا ناقى
ليحيى معالمه بقوله او الى الثاني واول بيت ابن المعتز جمع الحق لنا في امام اي جمع
العدل والانصاف والرأفة في امام قتل البخل اي ازاله وافناه واحيى السماح اي اعطى به
واكثر فنسبة كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله قرينة الاستعارة فيه قوله
صبحنا البيت لكعب بن زهير اي وضعنا مكان الصبوح وهو ما يشرب بالغداة يقال صبحته
صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه
والمرهفات السيوف المحددة المرققة فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول
الثاني اعني المرهفات وتمام البيت ابادت اردتها ذوي نما اي اهلك اهل الخزرجية
اصحاب المرهفات وقت الغداء وهكذا نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل
زراد استعار القرى لايصال الاسنة اليهم واعمالها فيهم والقرينة ايقاع القرى على
اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة او من الاسنة
انقشها بان يجعل الياء للمبالغة كما في احمري ودواري نقد اي نقطع والزراد
من يصنع الدرع من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الحلق بعضها في بعض قوله او
الى المجرور اي الى الثاني المجرور فالتبشير مستعار للانذار والقرينة النسبة الى قوله بعذاب
قوله او الى الجميع يعني به الاكثر فان اسناد القرى الى الرياح يدل على انه مستعار
لهبوبها كاسيا وكذا يدل عليه ايقاعه على المفعول الاول اعني الرياض وايقاعه
على المفعول الثاني اعني الايقاظ والحزن بلاد للعرب وهو في الاصل لما غلظ من الارض وهو
خالي من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر زهره واذا سرى طرف للتقوى وهي الان
متعلق بسرى وهو يقال حقيقة السرى هو السير بالليل فيدل كل واحد من اسناده
الى النوم وتعليقه بالاجفان على انه مستعار لمجرد الحصول في الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع
محمولا على حقيقته لان النسبة الى المجرور قرينة للاستعارة ههنا ايضا وفساده
ظاهر اذ لا يخفى على ذي فطانة ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه يكون قرينة
لاستعارة واحدة لا لاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك من الامثلة التي اوردها

لكل واحد من الجميع واقرب من هذا ما يتوهم من ان قوله في الاجفان متعلق في المعنى بالعطلين على التنازع وان اختلف معناه بحسب المتعلقين قوله في هذا الفصل يعني ف قسم الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا يريد انه يمكن ان يحكم باستتار الاستعارة التبعية بالكلية ويجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة بالكناية لحرروا للضبط بتقليل الاقسام وورد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال ومن كيفية ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب لجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا الغلط فيما ذكره وكذا في نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن النعيم المقيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله ليكون لهم عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل قوله لاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع الاستعارة بالكناية عن الظروف ويجعل اد[خال] في عليها قرينة لها واما مثل قوله تعالى لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب لان القرينة هناك استحالة الترجي عليه تعالى بان يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا الا قلب في ربما يود لان القرينة فيه مناسبة حالهم لكثرة الوداده بل يجعل الوداده الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان حق العبارة ان يكتفي بحرف الشرط في قوله ولو انهم جعلوا ويقول وبكذا جعلوا النخل استعارة وجعلوا ايضا اللهذميات استعارة لكونها معطوفا على يجعلوا وداخلا معه في كلمة التردد بالعكس ومن ثم ذلك الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط قوله فيه تدبر فانا اذا رددنا التبعية الى المكنية مطلقا مردود لما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مما هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله تقري الرياح رياض الحزن فان التشبيه بين هبوب الرياح عليها وتحريكها الازهار بانحريكا موجبا لحسن حالها وتمايلها وبين القرى تشبيه حسن في نفسه وليس التشبيه ايضا بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الانباط والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل معقول مستفيض وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول فمن ثمة يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على التسوية فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة من ذكر الوهمي من النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت الاستعارة المصرحة في الفعل ولا يتصور ذلك الا بحسب المصدر فلم تنهيأ له مرامه وقد يجاب عن هذين بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان ادا فرقة الى الضبط انما تحصل بنفي التبعية با[لكلية]

لا بتعليلها

هناك

لا بتعليلها الا وان كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط اقسام المجاز على رايه كما اسقط المجاز العقلي كذلك قوله حدها عند بعضهم تعليق العبارة بهذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على جهة النقل للابانة يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع اخر كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا ابانة فيه لان المقصود بالنقل جعل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه ليبالغ به ادخاله في جنسه بالتاويل مبالغة في التشبيه وخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيها الابانة لهذا المعنى ولا حاجة اذن الى ما رمز اليه المصنف بقوله ولا ازيد على الحكاية من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي لو حذفه ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في حده ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية على راي سواه داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في اظفار المنية قد علق على غير ما وضع له الى اخره وانا احدها الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل الشيء الشيء لاجل المبالغة في التشبيه اذ لا يتناول التخييلية التي لا تكون تابعة للمكنية كقوله ماء الملام اذ لم يقصد تشبيه الملام بشيء له ماء وانما يرد هذا عليهم ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم اذا ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من مخترعات السكاكي فظهر ان قوله ولا ازيد على الحكاية ليس فيه مزيد فائدة قوله القسم السابع والقسم الثامن انما قرن بين هذين القسمين لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة ولكن ذكرهما في انهما ذكر ما يلائم احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان في قوله اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الى اخره اشعارا بانهما انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكني عنها لكن الصواب كما ستعرفه ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها وتنبيه بذكر التعقيب واللحوق على ان اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكني عنها ترشيحا فقولك رايت بدرا يتكلم وتثبت اظفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكانه جمع الصفات نظرا الى تعدد موارد الاستعارة والا فالصفة الواحدة كافية قوله اذا تبسم الى ما ذكرا وباحد الامرين المذكورين قوله عقيب بصفات اراد بصفات ملائم الا انه اختصر في العبارة اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملائم للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى اعقب بواحد منهما ملائم وشاورت بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا حاورت بالحاء المهملة فيهما فكل منهما قرينة للاستعارة وباحدها تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حالية فيصح ساورت بالمهملة اي واثبت وجاورت بالجيم والشوكة سدة الباس والحدة في السلاح يقال هو شاكي السلاح وشائك السلاح على القلب وقد

بحذف الياء ويجري الاعراب على الكاف والصقيل المصقول والعضب السيف القاطع قوله
ما اكثر علومهم من قبيل تنويع الكلام في الظاهر وقد يجعل من قبيل الصفات بتقدير القول وقوله الزلال
تلاطم صفته انه بحر او قد تكلف جعله من تنويع الكلام قوله والمحرا الكر والبلقة بالكر
الشعر المتراكب من كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن
والزئير صوت الاسد في صدره وتحريرا تمرات متقدم من نفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها
بعضا نيال فاض الماء اي قل وغاض في الارض وفاض الماء فيضا اي كثر حتى سال قوله مل
الوصف المعنوي وقع ما بينهما على ان الصفة الواحدة كافية كما اشرنا اليه واما رعاية الكون في الاصل
ظاهرا في المصدرية قوله كيف كان اي سواء كان وصفا نحويا كما مر او حالا كقولك شاورت
ذلك الاسد شاكيا سلاحه او فعلا مسندا اليه كقولك اسلا ذلك البحر دررا او موقعا عليه
كقولك قد ملا الله ذلك البحر بزواهر الفرائد واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حقيقته فلا يعتبر
فيه تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه
يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة وكذلك قال صاحب الكشاف في
ذكره للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه فما وقع الترشيح فيما للاستعارة
هذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في اظفار المنية صورة وهمية شبيهة بالاظفار
لزمه ان يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح
فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه
الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يوجب فرقا معكوسا واجيب
اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم امر يصح اثباته
له عينه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق
الناشئ من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه كون
الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه
وبعض الصفات دون بعض قوله نبا اي على العلو المكاني اي مشتمل عليه فهو مفعول به
لتنزه وجاز ان يكون مصدرا له والمفعول به متروك قوله وتصعد استعار الصعود من الارتفاع
المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السماء وخص هذا التحقيق بالجهول لانه الذي يخفى عليه
حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله قد اغناه عما سواه فلا حاجة له في
شئ اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في لظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد
ويروى يظن واذا اريد رد التبعية الى المكنية التي في تصعد قيل تقدير الكلام ويصعد
الكلام فيجعل الكلام استعارة بالكناية عن الامكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارة
وبنو نوبخت قوم اتراك كانوا ببغداد ماهرين في علم النجوم وعلماء مصدر اعلمهم ثم انهم بالحساب
اي ليس علمهم بالنجوم واحكامها مستندا الى الحساب المتداول فيما بين المنجمين بل الى ما شاهدوا
السماء وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام فالاستعارة في قوله سموا اي
صعودا وهو منصوب على الحال اي سامين صاعدين والباء في قوله بترق في المكرمات الصعاب
اي التي يصعب الوصول اليها متعلقة بسموا والترشيح منها في السماء واحوال النجوم فانما

لعلو المرتبة في مدارج المعالي ثم بني عليه ما يبتني على الارتفاع المكاني

منزلة

منزلة النجم المذكور في استعارة الصعود قوله مبلغ اي السماء موضع بلوغ وضمير
ليبلغها راجع الى مبلغ باعتبار المعنى وتلكم الاسباب اشارة الى المكرمات الصعاب
لا عدمتكم اي لا فقدتكم ولا تبدلت بعدكم بدلا اي ولا رايت من يقوم مقامكم بعدكم وفي قوله
ما سواكم نوع تهاون لمن سواهم احتمل اي تاب اي نفسه بالسلم والاستعارة في رقي
من رقيب في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول في ترقى رقي او قوله اعلاكم في السماء ترشيح وكذا
قوله شاهدتم البدر وانتم مائلون مما يلي تدرجهم في السمو والرقي مراد في السيارات اعني
القمر اي اعلى ما اعني زحل قوله وتجرم من الالزام عطف على تليق وقوله ما لا يليق
بيان لغير التعجب اولا وللنهي معا اي الضابط ان يلزم المستعار له ما لا يليق بالمستعار
منه وهو في البيت الاول التعجب وفي الثاني النهي عن التعجب وفي الثالث علام البراح
اي الزوال والذهاب عن الفلك وفي الرابع استبعاد المشتكي نحوه وتمام ولم ار قبل مثلنا
يشتكيهم قوله او ما ترى اي ارتاب في جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البناء والالتزام
المذكورين وما ترى مولاي الشعراء كيف تركوا فيما فعلوه امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف
تسواحدث الاستعارة بالكلية حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه
ما لا يليق الا بتلك الحقيقة قوله كان لم تجر اي الاستعارة منهم على بال اي على قلب ولا راوها
ولا طيف خيال اي ولا راوا طيف خيال منها قوله واذا كانوا العهد للبلغاء مطلقا
لا لمولاي الشعراء فقط واراد بالاصل المشبه لانه المقصود في الكلام ظاهرا واليه يعود
الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لا ينافي كونه اصلا وكون المشبه فرعا نظرا
الى وجه الشبه ويتوسلوا عطف على ان لا يبنوا اي يسوغون اي يتوسلوا وقوله التشبيه
تشبيه عند الجمهور ولا شك ان وعد البدر استعارة اتفاقا لان المقصود بالتمثيل
بهو الثلث الاخير وانما اورد ذا لا ولئن لم تتوقف المعنى عليها ولذا نبها على مكان التشبيه
فيه كانه قيل لا تعجبوا من قيس بتى فاني بدر ورسم كل بدر ان يطلع ليلا وقوله الشمس
وانما يطلع الشمس بكره هو المشتمل على المقصود لكن ظهور معناه يتوقف على ما اورد
قبله وقوله فهم اقرب جواب اذا كانوا والمعنى اذا كانوا مع الاعتراف بالاصل في
التشبيه يجوزون ان لا يبنوا فيه الا على الفرع كما في الامثلة المذكورة فهم مع جحد الاصل
في الاستعارة اي يجوزون ان لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب والحاصل انهم في التشبيه
معترفون بمغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه به وفي الاستعارة
يسكتون لمغايرته اياه فيكون اجراء تلك الاحكام عليه اولى قوله واذ قد عرفت
اقسام الاستعارة قوله والآتي اي وان لم تصادف في الاستعارة تلك الشروط عريت
عن الحسن وربما اكتسبت بفقدان الشروط قبحا وجهات حسن التشبيه ما مر في الاصل
الاول من شرائط كونه مقبولا وهي صحة التشبيه وكماله في تحصيل ما تعلق به وسلامته
عن الابتذال وانما خص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية
والاستعارة المكنية لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات كما سنذكره
قوله وان لا تشمها شيئا من التشبيه عطف على رعاية اي وان لا تشم ان الاستعارة

وانما قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا وقال رائحة تنكير التعليل لانه لو زيد
عليها بان بين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه آما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود
او بان يذكر وجه الشبه كما في قوله ولاحت من بروج البدر اتى من قصور وصل بروجه في البعد
والعلو لم يبق هناك استعارة بل تعد مثل ذلك تشبيها ولا تبعد ان تعال ان قوله قد
زرازرا وه على القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى
باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه ينبئ اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الا
ذلك قوله ولذلك اى ولان من شرائط حسن الاستعارة ان لا يشم رائحة من التشبيه
من جانب اللفظ نوصي اى نحن وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور
فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين
الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما
الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه واثبت له شيء من خواص
المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه مثاله قال عميت معنى البيت
تعمية اذا خفيته ومنه المعمى واللغز في كلام اذا عمي مراده والاسم اللغز على وزن الرطب
قوله كما اذا قلت بهذا مثالان من الاستعارة التمثيلية قد ترك فيهما ذكر القرينة ولابد
منها كما تقال في الحمام مثلا والاول ماخوذ مما مر من قول الشاعر وان من ادبته في الصبي
والثاني مما ورد من قولهم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اى المختار منهم قليل جدا كما
قوله واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها
يعني انها اذا كانت صورة مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به في الاستعارة
المكنية كان حسنها ايضا تابعا لحسنها ثم اذا انضم الى التخييلية التابعة للمكنية المشاكلة
وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمامها
اليها ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون
الله فلفظ الله في يد الله استعارة بالكناية عن مبايع من الذين يبايعون بالايدي
ولفظ اليد استعارة تخييلية اريد به الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان ذكر
اليد في حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر الايدي في حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية
قوله وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن
البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان يقال الجنان المنية الشبيهة بالسبع
وتلابس على ما مر ذكرها واما قول الطائي اعني ابا تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب
قد استعذبت ماء بكائي فلفظ التخييلية فيه تابعة ولا بس من ذلك التقليل الذي
يستحسن اذ ليس يظهر للملام شبه بشيء له ماء تستكره كالحنظل والصبر …
حتى يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكانه توهم للملام بلا ملاحظة تشبيهه بشيء
ماء مستكره شيئا مستنقعا به فقوام رائحة في النفس وتأثيره فيها واطلق عليه اسم الماء
ورجح هذا الاطلاق بذكر السقي وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك
كله لا يخفى كونه سمجا مستهجنا فقوله ولذلك اشارة الى ان التخييلية فلا تحسن غير تابعة

لكن لابد

لكن لابد في استحسان تلك التخييلية من اعتبار تبدا اتم وسوانها خارجة ايضا عن التقليل
الذي يستحسن فهي عارية عن جهات الحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى
واخفض لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهمه الطائي على ما نقل عنه لان
الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه وعيه
والانسان عند تواضعه يطأطئ من راسه ويخفض من بدنه فيشبه ذلة وتواضعه باحدى
حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور
الملائمة للحالة المشبهة بها على انه يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية ايضا واما ما يقال
من ان ماء الملام كلجين الماء فمعناه ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح جدا قوله …
ان الاستعارة مبنية على التشبيه يريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه انقسمت
مثل انقسام التشبيه باعتبار كل طرفيها والجامع بينهما في الاستناد الى الحس او العقل وكان
الاولى به ان يقول تتنوع الى ستة انواع الا انه ترك منها ما طرفاه حسيان والجامع بعضه
حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا في الحمام اى انسانا شبيها بها في حسن الطلعة
ونباهة الشان اما لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم وجدان مثال له في التنزيل واما
لاندراجه باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار اخر فيما وجهه عقلي ومثل للنوع الاول اعني
استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله عز اسمه واشتعل الراس شيبا فانه استعير
فيه النار للشيب بطريق الكناية ثم حيث اسند الاشتعال الذي هو من خواص النار
الى الشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض والانارة والكل محسوس ثم الاشتعال
مع كونه قرينة للمكنية مستعار للانتشار والشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي فيكون
استعارة تصريحية بين محسوسين بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع الثاني ومثال
الثالث ومثال النوع الاول من الاستعارة المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا
جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقر للحيوان الذي خلقه الله تعالى
من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له الريح يريد انه شبه الريح الخالية عن
انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد له واطلق لفظ المشبه اعني الريح
واريد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على ذلك بان وصفت
الريح بالعقيم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه اذ يقال رجل عقيم
كما يقال امرأة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي
بناء على ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم استعارة مصرحة بها تبعية فالمستعار
منه ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال والمستعار له ما في الريح من الصفة
المانعة من الانشاء والالقاح والجامع المنع المذكور فالطرفان ايضا عقليان
فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك قوله واية يعني ان قوله نسلخ
منه النهار مثل قوله الريح العقيم في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان
المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل
والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل من ترتب

احد الامرين على الاخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ
مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار
بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المترتب على ظهور
النهار هو الابصار لا الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب اذن ما اختاره
عبد من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان
الليل وملقى ظله فان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يستتر بضوئها فاذا غربت الشمس
فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع ما ذكر
من ترتب امر على اخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك سلخت
الاهاب عن الشاة اي نزعته منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة من
الاهاب اي اخرجتها منه فالمصنف وافق الشيخ عبد القاهر في حمل الاية على المعنى
الثاني لان كلمة المفاجاة اعني اذا انما تحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرج لنا النهار
من الليل ففاجانا دخول الليل ولا يحسن ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا دخول
الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار واما لفظة الفاء فانها تستعمل
للتعقيب العرفي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما يطول الزمان المتوسط
بين الشيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في هذه الاية فان تصرم النهار وان توسط
بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام الشامل بعد ذهاب النهار
الجلية بالضوء العام امرا غريبا عظيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار
لم تعتد به ولم تعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجا لاخراج النهار بلا تراخ هذا وقد ايد قول
الشيخ بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم مشتمل على نوع غرابة وتغيير
الى مزيد اقتدار فيكون ادخل في كونها اية من مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار
وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر
من ظهور الليل كما لا يخفى فقد انكشف ان ما توهم من حمل عبارة السكاكي في المستعار له
على الغلب اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلب ممنوع وان الانسب بها ان يقول
اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال لفظ الظهور بالاظهار في الموضعين قوله فالمستعار له
الارض المزخرفة المتزينة تحتمل استعارة بالكناية شبهت الارض المزخرفة المونقة
التي ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالنبات المونق الناضر الذي ورد عليه ما
يزيله ويفنيه واثبت لها الحصيد على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا في الكشاف
من باب التشبيه حيث قال فجعلنا زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع
في قطعه واستيصاله كان لم تغن كان لم يغن زرعها اي لم يلبث قال ولا بد من تقدير
المضاف في هذه المواضع واللام يستقيم المعنى والامس مثل في الوقت القريب فكانه
قيل كان لم تغن انفا قوله وكذلك قوله تعالى حصيدا خامدين قد اجتمع فيها استعارتان
بالكناية في لفظ واحد اعني لفظ هم في جعلناهم حيث شبهوا بالنار وبالنبات في
الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار

وجاز ان

وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه ففي الكشاف اي جعلناهم مثل الحصيد
كما تقول جعلناهم رمادا اي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين اذ ليس لنا قوم
خامدون حتى نشبههم بهم اولا لكن جاز ان يجعلا من الاستعارة التصريحية التبعية في الصفة
بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبات وخمود النار في القطع والاستيصال قوله
ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد
ففيه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية تبعية وقرينة
الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى وليس البعث قرينة لها اذ يقال بعثه
من نومه اي ايقظه كما يقال بعث الموتى اي حشرهم قوله والجامع عدم ظهور الا فعال
يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه في المشبه اعني الموت اقوى واشهر فالاولى
ان يقال الجامع سهولة التاتي البعث فانها في النوم اظهر واعرف قوله وهو مجيء المسافر
بعد مدة هذا التقييد جعل القدوم امرا عقليا والا فالمجيء من قبيل الحركة المحسوسة
قوله والجامع وقوع المدة في البين لا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو به
اولى من الاخذ في الجزاء بعد الامهال وان الاستعارة في قدمنا تصريحية تبعية فالطرفان
والجامع بينهما كلها عقلية ويرد عليه انه اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزاء اعمالهم
بعد الامهال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية
قال في الكشاف ليس هنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هؤلاء
واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على
اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا
عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم
يترك منها اثرا ولا عثيرا وقد اشار في اول عبارته الى ان مفردات الاستعارة التمثيلية
لا استعارة فيها بل هي باقية على حالها من حقيقة او مجاز وفي اخرها الى ان
القدوم قبل هذه الاستعارة مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصود لانه
مقدمة القدوم والثقلان الانس والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض وهي
كالحمولة لهما واما لانهما مثقلان بالتكليف واما لرزانة ارائهم واقدارهم قوله فالفراغ
مستعار وقع مستعارا والجملتان الاسميتان بينهما اعتراضيتان لبيان المستعار
منه والقرينة وعن سلطانه اعتراض في اعتراض ولفظة ذلك اشارة الى الخلاص
عن المهام اي هو امر عقلي وقد سبق ان الاخذ في الجزاء عقلي فالطرفان اذن عقليان
بناء على الرواية بالفاء في قوله فالطرفان عقليان كما صحح في النسخة المعول عليها واما
على تقدير رواية الواو فنجعل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظ واحد اعني
الانفراد الفاضل عن المهام للاخذ في امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم مستعار
من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد ساتجرد للايقاع بك من كل ما يشغلني
حتى لا يشغلني شيء والمراد التوفر على النكاية فيه والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي
الدنيا وتبلغ اخرها وينتهي عند ذلك شؤون الخلق التي ارادها بقوله كل يوم هو في شان

فلا يبقى الا شيئان واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراعا لهم على طريق المثل قوله فالتغيظ والغيظ
مستعاران يريدان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تاثيرها فيهم شبهت بالانسان
المغتاظ على غيره البالغ في ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية
اعني الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظا الغيظ والتغيظ لتلك الحالة
المتوهمة فكل منهما استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان يتميز
غيظا اي يتقطع من شدة غيظه ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة
الغضبية اذا اشتدت لا تخلو عن صوت قوله فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام
اراد انه شبه سكون الغضب والكسارة عن الحمل على الانتقام بسكوت اللسان وامساكه
عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع
سكون فهي استعارة مصرح بها تحقيقية تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة
بالكناية فينقلب تلك التحقيقية قرينة للمكنية وقد تسامح في قوله والجامع هو ان الانسان
مع الغضب الى آخره حيث لاحظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده قوله ومن الرابع
اي ومن استعارة المحسوس للمعقول قوله عز اسمه بل نقذف فان القذف وهو رمي جسم
صلب كالحجر مثلا فهو امر محسوس وايراد الحق على الباطل معقول والجامع هو التاثير المؤدي
الى الهلاك وكذلك الدمغ وهو كسر الرأس بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاؤه امر
محسوس واذهاب الباطل امر معقول والجامع الهلاك ومعنى بل في بل نقذف هو الاضراب
عن اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اي ليس من شأننا ذلك بل هذا وهو ان نغلب الحق
الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو فنمحقه ونغيبه قوله فاصل المس
هو بالفتح الملتمس وهو ان يصل جرم الى جرم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس
شبه به امر معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام قوله والمستعار له
التثبيت اي تثبيت الذلة على وجه الاحاطة بهم كأنه قيل اثبت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة
او القبة بصاحبها وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط والجامع على القول الاول هو
الاحاطة وعلى الثاني اللزوم قوله ثم وقع مستعار الشدة ما نالهم اي وقع مستعار لازعاجهم
ازعاجا عنيفا بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع الايقاع في الاضطراب قوله
مستعار لتبليغ الرسالة ببذل الامكان والجامع التاثير التام كأنه قيل ابن الامر ابانة
لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك يقال
صدع بالحق اذا تكلم به جهارا قوله ثم وقع مستعار الذكر آيات اي الذكر على
وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل في التلبس قوله اي من هذا القبيل
اي من استعارة المحسوس للمعقول قوله فالوادي مستعار للامر اي الامر الذي يشتغل
بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل من الوادي وذلك الامر مظنة الحيرة
والهيمان مصدر هام على وجهه ذهب من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر
على سبيل التحير والجامع بينهما الحيرة وقوله هذه الامثلة اشارة الى الخوض والوادي
والهيمان قوله ومن الخامس اي ومن استعارة المعقول للمحسوس يقال ريح صرصر اي ذو

والعتو

والعتو تجاوز الحد من ذوي العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح كما استعير
لكثرة الريح كما استعير الطغيان لكثرة الماء واراد قوله فنبذوه في النوع الخامس فهو
ظاهر لانه من النوع الرابع اعني استعارة المحسوس للمعقول كما صرحت به عبارته قوله
ولعل لي في البعض نظرا وذلك لان الاستعارة التبعية عنده مردودة الى المكنية واذا ردت
اليها فربما لم يبق المثال مطابقا للممثل له كما في طغى الماء فانه اذا رد الى المكنية كان طرفاه
محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا له مختار عبد القاهر كما اشرنا اليه فعسى ان
يختار هو ان المستعار له ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا جعل
وقدمنا الى ما عملوا من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة في القدوم
كالمحققة وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم وقوله في كل واد يهيمون من باب التمثيل
على سبيل الاستعارة اقرب وجعل القدوم الذي هو مجيء مخصوص بواسطة قيده
امرا عقليا مستبعد واظهار النبات والاشجار والثمار امر عقلي متعلق بامور محسوسة
وخمود النار انعدام ضوئها فيكون امرا عقليا لا حسيا وان شئت مزيد تفصيل فعليك
بالتفتيش عن سائر الامثلة

الفصل الرابع

قيل يتوهم من فصول المجاز
تذكيرا لذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة وقوله عند الشك حال من
المستتر اعني كلمة هو والعامل في الحال ثبوت الخبر للمبتدأ فانه معنى فعل يصلح ان يكون
عاملا فيها وجعله ظرفا له اظهر قوله واما الذي في مجاز اه تحكم مجازي للكلمة بكل منزلة
المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان الحكم الاصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك
واما المجاز فهو كلمة ذكرت لمجاوزتها حكمها الاصلي الى حكم اخر يدل على ذلك قوله هو
ان يكون الكلمة منقولة الى آخره اولا ترى الى قوله في المجاز عن القيد هو ان تكون
الكلمة موضوعة والى قوله في الخالي عن المبالغة في التشبيه هو ان تعدى الكلمة عن
مفهومها مع ان المجاز في هذين هو الكلمة بلا شبهة ويشهد ايضا بما ذكرنا قوله
هو اشتراكهما في التعدي عن الاصل اي جر اصل قوله فالاصل واسأل اهل القرية
وذلك لان الجماد لا يسأل طلبا للجواب وان خلق الله في الجماد الشعور والكلام فهو
وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهارا للمعجزة او الكرامة
وليس هذا الكلام في ذلك المقام قوله فالاصل ليس مثله شيء اذ المقصود نفي
ان يماثله شيء لا نفي ان يماثل مثله شيء فالكاف زائدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا
بل قصد نفي مثله بطريق برهاني بيانه ان وجوده تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان
المثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله فنفي اللازم يقصد الى
نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون
على صفته او اوصافه كان ذلك نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك
لا يبخل مريدا به نفي البخل عن مخاطبك بلا قصد الى مثل له سواء امكن او لم يمكن قوله
استغناء واضحا سواء لا يتغير ذلك الكلمة في ذلك الكلام معنى كالباء في قولك
بحسبك زيد وكفى بالله والكاف في كمثله على زعمه واما الباء في خبر ليس وما فلتأكيد
النفي

فلا يعد مثله مجازا قوله ورأيتني بها النوع الى آخره ههنا بحث وهو ان الذي نقله من كلام
السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلي الى غيره يطلق عليها المجاز لتعديها عن ذلك
الحكم الاصلي الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسرنا بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
فيكون لفظ المجاز عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى الاخر لاجل المشابهة والتعدي
من امر اصلي الى امر غير اصلي وكان المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الاخر كذلك
السلف لم يذكروه شاملا له على اختلاف عباراتهم التي نقلنا عنهم فيما سبق وتقسيم المجاز الى
ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار ما يليه بما يطلق عليه لفظ المجاز تقسيم
اياه الى اللغوي والعقلي فليس ههنا عمل يحال بها على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز
وذلك مما لا يناقش فيه اصلا هذا وقد فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد
حذف الاهل صار مجازا عنه وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك
مجازا بالنقصان والزيادة قوله الفصل الخامس في المجاز العقلي قوله سواء كان
المفادية اي المركب الذي افادته خلاف ما ثبت عند المتكلم اي خلاف ما ثبت في
اعتقاده من الحكم فيه اي من النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة لضرب
من التأول اي النوع من تطلب الوضع الذي يؤول ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها
الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق بواسطته به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر
اعني افادة ليتعلق به اللام في للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم
بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله لئلا يمتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس
من المحدود فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل
ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد فليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة
نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند لا يقال اثبات الربيع الفعل غير ممتنع
عند العقل والا لم يعتقده عاقل فلا يدخل ح قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم
يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الاثبات من الربيع ممتنع
عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة فالجاهل بتقصيره في النظر قد غلط فيه والى
هذا المعنى اشار بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه بخلاف العقل في نفس الامر
اي هو مخالف للعقل في نفس الامر وان لم يدرك العقل بداهة مخالفته اياه فقوله
في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة ههنا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن الحد
بقوله لضرب من التأول لانه انما يقوله عن اعتقاد لا عن تأول فلو قيل خلاف ما عند
العقل لم ينتقض طرد الحد به واجيب عنه بان اخراج شيء واحد عن الحد بقيدين جائز فما
عند المتكلم يفيد قول الجاهل وادخال نحو هزم الامير الجند ويخرج من التأول يفيد
اخراج قول الجاهل واخراج الكذب كما سيأتي فقد تغير كل من هذين القيدين بفائدة
واشتركا في فائدة اخرى يجوز اسنادها الى كل منهما الا ان اسنادها الى الثاني اتم بل
اولى فلذلك اسندها اليه بقي ههنا شيء وهو ان حق العبارة ح ان يقول ليخرج
عن الحد قول الدهري بدل قوله لئلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه المعنى

الذي

الذي ذكروه اصلا قوله ولذلك اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف
ما عند العقل قوله او يظنوا بالجزم عطف على يعلموا داخل معه في حيز النفي الذي عم
المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني زيد وعمرو اي ما جاءني واحد منهما
والمعنى لا يحملون نحو اشاب الصغير على المجاز ما انتفى العلم والظن معا بكونه مجازا لا
القائل بل يحملونه عليه اذا ثبت احدهما اي اذا علموا او ظنوا ان قائله ما قاله عن
اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا او ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة
واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما ترددوا بين كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبة
قوله كله لم اصنع الظاهر ان ينصب كله لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول فلم اصنع
مع استقامة الوزن الا انه يفيد نفي العموم لان كلمة كل داخلة ح في حيز النفي معمولة للفعل
المنفي فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكانه قال لم اصنع
شيئا من ذلك الذنب والقنزع واحد القنازع وهي الشعر حوالي الرأس وعن في قوله
عن قنزع بمعنى بعد كما مر في نظيره اي ميّز عن الرأس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالي
مضيها واختلافها يقال جذب الشهر اي مضت عامته وقوله ابطئي او اسرعي اما حال
من الليالي بتقدير القول اي مقولا في حقها ذلك او بجعل الامر بمعنى الخبر اي
مبطئة او مسرعة فح معنى المخاطبة واما خطاب لها على طريقة الالتفات
اي ابطئي ان شئت ايتها الليالي او اسرعي اذ لا تفاوت الحال لدي بعد ذلك
قوله حين نسب ظرف لقوله اي ابن النجم والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمي
عن ذراعي فانحسر وقوله لكونه مجازا بدل اشتمال باعادة الجار من قوله بقول ابي النجم
والباء في بما اتبعه متعلق باستدلوا والمستتر في اتبعه لابي النجم والبارز عائد الى الموصول
والمفعول الثاني محذوف اي اتبعه اياه اي جعله تابعا قوله ميّز عنه قنزعا ومن قوله
بيان لما والضمير في افناه لابي النجم او لشعر رأسه ومعنى ذاك ستري والشاهد
صفة لقوله المذكور من قوله افناه قيل الله قوله ولئلا يمتنع عكسه عطف على لئلا
يمتنع طرده ولا يخرج ذلك اي ولا يخرج اسناد الانبات عن كون كسا الخليفة
الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلي قوله ليحترز به عن الكذب اي عما يقوله المتكلم
قاصدا به صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا لما عند المتكلم
الا انه يعتقد ترويجه فلا تركيب فيه تأولا اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله لضرب
من التأول وجاز مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع ح قوله ومن اذا ادعى ان انبت
موضوع في اصل اللغة او بحسب وضع آخر طار على الوضع اللغوي كان استعمال انبت
في غير الفاعل المختار كما في انبت الربيع اجزاء حقيقيا لانه الموضوع موله الى معنى اخر فيكون
كلمة انبت ح مجازا لغويا اي وضعيا منسوبا الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع
ان قولك انبت الربيع يصدق عليه على ذلك التقدير انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه لضرب من التأول وهو شبه ملابسة الانبات بالربيع بتلبسه بالقادر المختار
فوجب ان يحترز عنه بقيد وهو ان يقيد الخلاف بان كونه خلافا يتحقق بواسطة العقل

لا بوساطة وضع من الاوضاع فقوله او وضع عطف على ادعى اى اذا ادعى ان انبت موضوع
في اصل اللغة للاستعمال في القادر المختار او ابدا وضع لذلك الاستعمال من عرف عام او
خاص والتنكير في قوله وضع يفيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة في سياق النفي يعم افرادها
ولو عرفه باللام لتبادر منه الوضع اللغوي لان الاصل السابق على ما عداه وانما قال في وضع
اللغة اى ادعى لان طايفة من الناس قد ذهبوا اليه دون وضع غيرها ان ارتكب لانه يجوز ان
يرتكب ذلك في الاصطلاحات وان لم يذهب اليه احد قوله ولا حاجة هذه العقوبة اى ولا حاجة اليه
قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار او قد يرتكب وضعه لذلك
بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا عقليا الى بيان عدم التقييد
اذ قد ثبت عند العقل ان الاسباب لا يصدر الا من المختار فاذا اسند الى غيره فقد
نقدت مكانة الاصل بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا
من الاوضاع قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ
لا منافاة بينهما قلت اذ المجاز انما يثبت الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر
لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا فامانع في اعتبار المجاز
العقلي على حدة مع اندراجه في اللغوي قوله فليس بداخل في مفهومهما وضعا يعني ان
الذي يتعلق بالوضع سواء انبت مثلا لاثبات الامات الغرب واما لاثباته في
زمان ماض لا لاثباته في زمان مستقبل او حاضر واما ان المنبت له قادر او غير قادر
فلا تعلق له بالوضع قوله ما نقل عن احد من رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانها
العمدة في الوضع والا فالحق ان الوجوه المذكورة جارية ايضا في ساير الاوضاع
بلا خفاء قوله وحكم العقل بان لابد لها من موثر قادر كان مسلما حال ان العقل
حاكم بان الافعال لابد لها من موثر قادر فوجب ان يكون صيغها موضوعة للاسناد
الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما لم يتعرض الرواة لنقل هذا التقييد
اعتمادا على شهادة العقل به فاجاب بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليم يقتضي
ان يترك تقييد الافعال به في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يجعل
حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده وانما
قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل
يجوز صدور الافعال عن القادر بوساطة موثر لا يوصف بالقدرة اصلا كالافعال
المتولدة منا فعال اخر صادرة عن القادر مثل حركة المفتاح بوساطة حركة اليد على
تقدير في هذا الكلام على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل التاثير من غير القادر تبعا فلم
لا يجوز منه استقلالا قوله ومنها ان فعل لا يشتبه عليك ان لفظ فعل جايز الاستعمال
في جميع الافعال ثم ان مصدره يستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك
حصره بالاستدلال لا ذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان
فلو كان فعل موضوعا للاستعمال في القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون
قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمر التبريد وفعل السقمونيا في البدن

اسمال

اسمال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة وا
لكن ادعاء ذلك بوضع بعيد عن الانصاف بخلاف ادعائه في اثبات الربيع واحيا الدهر
واشابة كر الغداة ونظايرها فانه ليس في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل قوله
ومنها ان نحو خلق يعني ان ههنا افعالا لا يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار
وافعالا اخرى يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير الاختيار فلو اعتبر في الوضع اسنادها
الاولى الى المختار لاعتبر فيه اسناد الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية
مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الاسناد الى غير المختار في مفهوم هذه الافعال
يلزم ان لا يكون الاسناد الى المختار معتبرا في الافعال الاولى قوله لتعدى الحكم فيه عن
مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع الى
الايقاع مع انه لا يخفى اذ الظاهر ان يقال فالحكم في انبت الربيع البقل مكانه الاصلي هو
الله عز وعلا وفي هزم الامير الجند عسكره وانما قال ههنا عند العقلاء ولم يقل عند العقل
كما قال في المثال الاول لما سيأتي من ان العقل غير كاف لتعيين المكان الاصلي في هزم
الامير كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد نبه بقوله لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع
على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينسب الى الوضع مطلقا قوله وكثيرا ما اى وفي كثير من الازمان
يسمى هذا النوع مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اى الاسناد بمعنى النسبة وذلك لان التعدي
عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات واذ كذلك
جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات
اى في الاسناد الثبوتي واما نحو فما ربحت تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا اثباتا على
قصد اثبات النفي لا قصد نفي الاثبات يرشدك الى ما ذكرنا انهم قد ذكروا
فعل هذا او فعل ما نام الليل بل صاحبه او ما ربحت تجارتهم بل ربحوا في تجارتهم لم يعد
مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل يشهد بحكمه باستحالة صدور الانبات
عن الربيع وبان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا يحتاج في استقلال العقل بعلمه بالمكان
الاصلي ههنا الى ان ينظر فيما عدا من المقدمات التي يتبعها ليعرفه كما مر واما في نحو هزم
الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدور الفعل عما استند اليه ويحتاج
في علمه بان مكانه الاصلي موجد الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن
ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه علم بنفس العقل وحده
بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وجازت بغيره
نعم اطلاق اسم العقلي على الاول الذي لكونه اقوى في الانتساب الى العقل واطلاق
اسم الحكمي او الاثباتي على الثاني الذي لمجرد تمييزه عن القسم الاول قوله لا يتمال يتردد بين
اربع صور لا مزيد عليهن اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام والمحكوم به
فيه يجوز ان يكون جملة كما في قولك زيد صام نهاره او نهاره صايم والجملة لا توصف
عنده بكونها حقيقة وضعية ولا مجازا وضعيا لانه اخذ في تعريفها الكلمة فلا ينحصر المجاز
العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب عنه تارة بانه

اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظة الواحدة وما في حكمها واحترز بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا الاسناد الحكمي
الفعلية او الاسمية الى زيد ومن ثم ترى بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين
وما يشبههما من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازا
فان قلت الانحصار في الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون طرفي الاسناد واحدا مما كناية
قلت قد عرفت انها ان عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة
يعني على راي السلف وفيه رد على من انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لغويا هربا
من لزوم كونه تعالى متجوزا وفساده ظاهر قوله باسناد الافعال بهذا الجار متعلق بقال الاول
مع ما عطف عليه اي قال بعض الاقوال ملتبسا باسناد الافعال في هذه الآيات كلها الى
هذه الاشياء التي بعض الافعال لها عند العقل ولهذا ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم
تنبيها على ان العقل ههنا مستقل بمعرفة المكان الاصلي وما في كان زيد كافر ازايد اسند
الى الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من هذه والعائد الى ذي الحال ضمير فيها قوله اذ مكانه
الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي لاسناد الربح اثباتا هو
اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا اذ الكاذب ما ربحوا انما اسند الى
التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي او لكونها سببا فيه وفي جعل الفعل للآيات فاعلا حقيقيا
لزيادة الايمان رعاية لمذهبه والحق ان فاعلها حقيقة هو الله والحرب كالعلة الصورية
لوضع اوزارها اي اثقالها من الآلات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها من الدفائن
والاموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الآيات له تلبس بالفاعل الحقيقي في
ملابسة الفعل ولا يختلجن في ذهنك بعين ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى
حقيقي اذا استعمل فيه كان حقيقة وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع له فرع
لتحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شيء اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد
الى غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب
كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل
في التقدير اذا اسندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي قوله يكون
متعدلا عنها بهذه الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون المجاز
متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية وقوله ولا تجوز نفي بصيغة
الخطاب من التجويز معطوف على لا يختلجن اي لا تجوز في بعض الامثلة اي لا يكون لكل واحد
من بعض الافعال فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى
انه ليس من الواجب ان يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذا لا تستطيع
ان تقول ههنا فاعل نقل عنه الفعل واسند الى الحق او الهوى او الوجه قوله وفي الحق
بهذه الواو داخلة على المفعول الثاني اي حرقه احق بضرب المثل وفايدتها تاكيد لحوق البلى
بالاول على قياس ما قبل في الصفة والحال اعني النائب عن الاسم متعلقان بمضرب اي ضرب
هواك بحيث تضرب المثل بحبس اي لهلاك بسبب هواك وبدوام حبسه فيكون بدلا من شيء

وقيل

وقيل الواو عاطفة لاحد الظرفين على الآخر الا انه قدم المعطوف اي يضرب المثل بحبس ودون قوله
ولكن حكمها من الحكيم معطوف على لا تجوز فيها اي في بعض الامثلة ونظائرها وقوله
فاي شيء منصوب في بعض النسخ الرواية على انه مفعول ارتضى ويجوز الرفع على حذف الضمير
اي ارتضاه وعلى التقديرين فالمعنى اي شيء ارتضاه العقل لتصحيح اسناد بعض الافعال
اليه فهو اي فالذي ارتضاه العقل ذلك اي المكان الاصلي وقوله فاذا ارتضى تفصيل
للمجمل الذي قبله وقوله فقل جواب اذا قوله واذا ارتضى في اقدمني قد عطف
عليه قوله واذا ارتضى في صيرني وقوله واذا ارتضى في يزيدك وجواب الكل قوله
فقل فاعل اقدمني ذلك اي المذكور اولا وهو النفس وفاعل صيرني ويزيدك اي
المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه وتعالى ولقد بالغ المصنف في بذل جهده في
تعيين فاعل اقدمني ولم يات بشيء يعتد به فان تمسك بهذا الحكم بعينك متعارف
اللغة فكيف يكون مقدمه لك حقيقة بل هو قادم لاجل الحق واما قولك حملتني
حملتني خطواتها واراد بها وكذلك قولك حدثتني نفسي حيث جعلتها بمنزلة
شخص يحدثك الاوى كيف اضطرب حيث فسر معنى اقدمني نفسه لاجل حق لي على
فلان بقوله اي قدمت لذلك وحيث قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي
على القدوم والداعي اليه الخالص اي عن الصوارف مع ان القدرة والداعي لا يصلح
شيء منهما فاعلا حقيقيا لا وحده ولا مع صاحبه انما الفاعل الحقيقي هو القادر ذو
الداعي كما صرح به والصواب ان يقال اي الواقع ههنا ليس الا قدوم ما صادرا عنك
بقدرتك وداعيك لكنك اخذت الفعل من الاقدام واسندته الى الداعي
فان اردت بالاقدام معنى حملني على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا
ولا مجاز في الاسناد اصلا وان اردت به معناه الحقيقي فلا بد من تاويل فاما ان
يقال شبه الحق بمقدم متوهم في بعض الصور وبولغ فيه حتى ادخل الحق في جنس المقدم
وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك
مجاز عقلي ايضا وبعد ظاهر واما ان يقال قصد المبالغة في مدخلية الحق في وجود
القدوم ففرض هناك اقدام من فاعل متوهم ثم اسند الى الحق فان نقل الاسناد
من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي كنقل الاسناد من الفاعل المحقق اليه
في انه يفيد المبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فيكون المجاز حينئذ
في الاسناد لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان اصلي يجوز اسناده اليه
حقيقة اذ لا فائدة لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق
فانه يفيد المبالغة في ملابسته للقدوم المحقق كانه لمؤثر فيه وقس الحال على ذلك
في صيرني ويزيدك ومراد الشيخ ان بعض الامثلة ليس فيها فاعل يصح ان يسند
الفعل اليه اي بهذه الافعال كما تقدر في فاعل متوهم للفائدة المذكورة انما
المحقق هناك هو القدوم والصيرورة والزيادة الحسن مع ما فاتت هي بها لكن
الامام الرازي لم يطلع على مراده فاعترض فيه بان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه

السكاكي وايده بان المجاز فرع فلابد له من اصل قوله كونهما حقيقتين منصوب على انه
مفعول لقوله وانحط باقدمني قوله ثم هاش العلوم يريد علم الكلام فانه محقق فيه ما
يحتاج اليه العقل من مباديه واثباته لابد عند المعتزلة خلق صدوره عن الفاعل من دواع
يدعو اليه فلا يتصور ح كون الداعي اليه فاعلا له وقوله متى ماملت وما يعتقد طرف
لتدركك الله قوله واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده
نظرا الى ظاهر حاله سواء اعتقده في الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه
يعتقد فيدخل في الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت ترويج
الظاهر لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه نحو زيد انسان مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو
بمعناه فقيل يبطل به طرد الحد لان مثله لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج
عنه نحو زيد عدل اذا قصد به انه ذو عدل او عادل فهو داخل في الحد قوله مع كونهما
غير مقيدتين لما في العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل بنظره الصحيح كما اشار
اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفاء عن الطبيب قوله اشياء
هنات اي اشياء قبيحة منها ان يقصد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا
ومنها ان ذلك الحكم ليس مما يقبله عقل الدهري او الجاهل بل قبله وهمه الذي
غلب على عقله او اخذه بمجرد تقليده لغيره ومنها ان يسمى كل ما يعتقده مبطل معقولا
معقولا عند العقل وان لا يستحق به الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز
الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية اولى
الا انه اخره ليرتبط به حديث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية بعد
فراغه عن تقدير الكلام في هذا الفصل على راي الاصحاب قوله فانه اي فان هذا
المجاز لا يرتكب الا لذلك اي لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في
ملابسة الفعل بوجه يعتد به وقد يكون ملابسته للفعل بتوسط حذف كما في الضلال
البعيد والاسلوب الحكيم اذ تعالى هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله من
دوران الانبات بدل من قوله نوع شبه او بيان له وقوله ودوران الفعل اي مثل
دورانه نصب على المصدرية من المصدر قوله نشبت الخ يكره اي من الحماقة والجنون
بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه لصحته حقيقة ولا مجازا وكله ما في قوله ولما انتسج مصدرية
والمعنى وكثيرا ما سماعك منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الاثبات ربما اوهم سماعك
على اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات يتبادر منه الايجاب الذي
في النسبة الخبرية لكن لا تخصيص بالخبر لان المراد بالاثبات كما مرت اليه اشارة
هو النسبة الثبوتية سواء كانت تامة خبرية او انشائية او غير تامة كالنسبة الاضافية
في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في جائني رجل عدل وكالنسبة التعلقية كما في قوله
يا سارق الليلة اهل الدار وقولك اعجبت امر فلان وكالنسبة التي بين الاسم
وفاعله نحو صائم في نهاره صائم وكذا قوله شهر مكانا واخل سيلا فان النهر ههنا
فاعل بحسب المعنى وقوله بعدها تتشعب منزلة الشرط وجوابه فليتعلق الذهن

والثاني

والثاني في هو الذي ذكر وفرط بعض سبق وقوله وان هي الا واعرف مفعول قل قوله واذا
تاملت المجاز العقلي وجدت انه اصل منه الى آخره تتمة عليه ان تقال فالاولى ح ان يحمل المجاز
العقلي وصفا للاسناد لا للفظ المتعدي عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما وصف الكلام
بالتعدي تبعا للاسناد وكذا القول في الحقيقة العقلية وايضا انتسابها الى العقل بلا
واسطة قوله والنهج مثاله ان تقول بعدما جرى هذا الربيع شيئا ولا تسموا الاشجار
ثمرا فان قلت بل ما اول النهي معنا بالامر كما اول النفي بالاثبات في ما نام ليله قلت
لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على ان الفعل ممن نهى عنه متضمن نسبة ثبوتية في غير
موضعها بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلابد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي عنه فيرجع
ما نام الى معنى سهر وما ربحت الى معنى خسرت كما مر قوله ومن الوزير ومنادا القصر
اي مثل النسبة بين الوزير وبناء القصر قوله في ذلك اي فيما ذكر من الخبر وما
عطف عليه قوله والا اي وان لم تبن تقديرا الكلام على راي الاصحاب فالذي ثبت
وتقرر عندي هو نظم هذا النوع اي المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية
قيل انما نشا اختياره هذا النظم من عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى هذه
الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة
الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جرأته فيستعار له اسمه الا ان صاحب الكشاف
لم يرد ان هناك استعارة في شيء من طرفي الاسناد بل اراد تشبيه انتقال الاسناد
من محله الاصلي الى محل اخر بالاستعارة الاصطلاحية فقوله المسمى استعارة
اراد به استعارة تحقيقية لا لفظية قال الشيخ عبد القاهر تشبيه الربيع بالقادر
في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما
وانما هو عبارة من الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد
الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصبا الخبر فقد ظهر من كلام
هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس
هو التشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع
مثلا هو الاسناد اي الربيع لكونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق الادعاء
كما زعم المصنف وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه
ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجند مستبعد جدا نعم اذا اسند
فعل الامير الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه
هو الا انه اختار رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية كما اختار
في التبعية ايضا ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه
ههنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور في الاستعارة المكنية هو
المشبه به فلو نظم المجاز العقلي في سلكها لزمه ان يكون المراد بعيشة في قوله عيشة
راضية صاحبها وبنهار في قوله نهاره صائم ... فاعل الدافق وان لا يصح الاضافة في
نهاره صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد لهامان

في قوله او قدلي يا ماني وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون انما على المتقين هو الله
على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية انتفاء واجب بان المراد من المشبه في الاستعارة
بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقة العيشة
لكن مصورة بصورة صاحبها داخلة في جنسه ادعاء بطريق المبالغة وتصيف القرينة
وكذا الحال في نظائره وعلى هذا فقد اندفع المفاسد كلها بالتمام ما دهنا قوله وانبت خبر وجعل
وما عطف عليه اعني ونقسم عندي وبنا اما حال واما مفعول لاجله واما ماكان فهو متعلق
بهما معا اي اجعل المجاز كله لغويا واقسمه هكذا بانيا او بنا او لفظه بها صفة لقول واي
الى نفي المجاز العقلي بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقولي ذاك في المجاز الراجع الى
حكم الكلمة اشارة الى نفيه الذي توسط ذكره بين ذلك التقسيم لكان احسن ولفظ
هكذا نصب على المصدر واي متعبد بدل منه او بيان له اي انقساما الى مفيد وقوله والمفيد
عطف على المستتر في نقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة واخواته ولم
يتعرض في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة و
احوالها لا من اقسامها بالذات وقد مر الاشكال الوارد عليهم في لحقت الحال وقوله
بتحصيل اقسام ثلثة متعلق بمحذوف اي ونقسم كلا من التحقيقية والتخييلية الى القطعية
والاحتمالية انقساما ملتبسا بتحصيل اقسام ثلثة من انقسامها لا بتحصيل اقسام اربعة كما يتوهم
لان الاحتمالية منهما معا قسم واحد كما عرفت وقوله تحقيقيه بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدا
محذوف والظرف الواقع فيه هذا اعني قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم اي كائن على الوجه
الذي هو اي الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف على هذا الخبر قولهم واقع موقعه
وقوله فاختر ابهاشيت كانه اشارة الى ان جعلهم للحقيقة غير جامع لخروج مثل قول الدهري
انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض منه لان الحكم ههنا ليس على ما هو
عليه في العقل وقد اجاب عنه بان قولهم واقع موقعه عطف تفسيري لما سبقه يدل عليه
فقدان العاطف في بعض النسخ ولا شك ان هذا الحكم في هذين القولين واقع موقعه في
زعم القائل وانت خبير بان الاولى حينئذ ان يترك الثاني ويكتفي بالمغير وتقيد يعولنا
عند المتكلم واما تعالى من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال
كلها تعالى الله سبب بعيد للخلق وقوله واضل الله الكافر بناء على تمكينه للشيطان من
اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن حد المجاز لان الحكم المفاد به ليس
مخرجا عن موضعه اي محله في العقل فلا يكون جامعا فينبه عليه اي هذا الايراد مذهب
فالاولى ان يقال ان القائل بالعقد اذا قال خلق العبد افعاله بتاويل انه محلها
كان مجازا خارجا عن حد داخلا في حد الحقيقة على زعم المصنف قوله الاصل الثالث
من علم البيان في الكناية الكناية هي ترك التصريح فمن الكناية بالمعنى المصدري ونعلم منه
الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما في الاستعارة ايضا كمعناها المصدري ونعلم منه الاستعارة
التي هي قسم من المجاز واورد في تفسيرها ترك التصريح اشارة الى تقابلها وان الاصل
في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد مر ان المراد بلازم الشيء ما يتبعه ويردفه

وهذا وهو اما ان يكون له تعلق ما به مصحح للانتقال منه الى متبوعه وسواء كان لزوما عقليا
او عاديا او اعتقاديا او ادعائيا والمتبادر من قوله الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور
الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصده ان ينتقل
منه الى الملزوم الذي ترك التصريح بذكره وهذا مناسب لما سيأتي فيما بعد من ان الكناية يراد بها
معناها ومعنى معناها معا ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم
المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا
وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه ولما
سنذكره عن قريب من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق
بهذا المقام في اوايل الاصل الثاني قوله لينتقل منه اي من طول النجاد ومن اللفظ المذكور
الى طول القامة وانما خص نساء العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم فلانة نؤوم الضحى كناية
عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي قال قايلهم نؤوم الضحى لم تنتطق عن
تفضل اي لم تشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما يجعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية
عن الغفلة والكسالة قوله من اخفاء وجه التصريح اي اخفاء طرق التصريح ولو قال بدله من
اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله ودلالة لكن عطف على قوله لما فيه وذلك اشارة
الى اخفاء وجه التصريح وقوله كيف ركبت اشارة الى الوجوه الاربعة من التراكيب
الستة المتصورة في تاليف الحروف الثلثة وقد اهمل منها اثنان تقديم الياء على
الكاف او النون والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت واكثر ما طار في على سماتها
لم توضع لها ابتداء وفيها نوع خفاء وتقابلها الاسم العلمي اعني الذي وضع علما
لصاحبه ابتداء بلا خفاء فاذا ذكر به كان تصريحا بذكره فلذلك قال من اخفاء وجه
التصريح باسمائهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حال الملاقة مدح او ذم وقد
اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى هذه الاقسام الثلثة قوله ومنه اي
ومن قبيل نكس في العدو والجوائح جمع جائحة وهي الداهية المستاصلة يقال جاحه
واجتاحه اذا استاصله والكلمة النازلة من الم بالمكان نزل ولتضمنه معنى
الاستعلاء قال على بنيه اي بني الزمان والمستبطنة على صيغة المفعول من
من استبطنت الشيء وقلمة المراة علو زجعفر فرجها وقيل هو مستعار لهذا
المعنى واصله الخشبة المثقوبة التي يجعل فيها الحائك اللحمة حين ينسج ويقال لها
بالفارسية [illegible] قوله واحترازهم ان يصرحوا بلفظه قد احترزوا ايضا عن التصريح
بلفظ حيث عبر عنه بمقلوب [illegible] قلب الكل قوله ثم ان الكناية يعني ان مطلق
الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك
على سواء بل ربما اتصف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما سينكشف
لك ذلك في اواخر مباحث الكناية حيث يبين وجه تسمية هذه الاقسام باسمائها وان
وجه كون الكل من مراتب الوضوح بالنسبة الى الخفاء المطلق على التحقيق وكانه
اختار لفظ التفاوت اشعارا بهذا التفاوت وان ضمنه معنى الانقسام حيث علاه

بان قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بلفظ الكناية وبهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز صح الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور ههنا قعود على سرير وكذا يكون قوله تعالى الرحمن ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يكن النظر منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمى مجازا متفرعا عن الكناية لان اللفظ قد استعمل في الملزوم عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل ح في محل ممتنع ارادته فيه فصار مجازا الوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام اسدا قوله واما المجاز اي وكيف لا ينافي المجاز ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته اي منافية لها وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء اي منافٍ له قوله والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ارادوا باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم محتاج الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه وستعقبه في ترجيح الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا ورديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم محتاج الى التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام ثلثة وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه باي نسبة كانت واما منسوب واما نسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اي اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب بالكناية الا احد هذه الثلثة وذلك بان يذكر لازمه الذي يردفه لينتقل منه اليه ولفظ الطلب في قوله طلب نفس الموصوف وطلب نفس الصفة متعلق لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبها ولهذا تركه في تفصيل هذين القسمين وفائدة لفظ النفس فيهما ان تخصيص الصفة بالموصوف امر يتعلق بهما معا فكل منهما مطلوب ههنا لكن في الجملة لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد بالوصف هو المعنوي لا النعت النحوي قوله القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف لا يخفى عليك ان انقسام المطلوب بالكناية الى اقسام ثلثة في قوة انقسام الكناية الى اقسام ثلثة تطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه في ايراد كلمة في غير مرة وقوله عارض مرفوع على انه صفة للاختصاص واما وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية مثلا او حاركا ما فيهما بحيث لا يعد مضيافا غيره واعلم بان الخاصة المفردة تكون كناية قريبة لا انها

سهله

سهله الماخذ غير محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها الى تصرف واعمال بخلاف الخاصة المركبة المحتاجة في ذلك الى ان يتكلف اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة وقوله اخر مفعول تضم اي بان تضم الى لازم لازما اخر واخر قوله عن دخول كل ما عداها اي عن دخول كل مما عدا مقصودك فيه اي في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من الحي ومستوي القامة وعريض الاظفار مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما في التصريح والتلويح بالقياس الى الانسان بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها بين الكناية والمطلوب بها لظهورها فيه وجعلها منشأ القرب والبعد هناك وصدر الكلام بكلمة ان حيث قال ان الكناية في هذا القسم ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى تنبيها على انه مظنة لتردد السامع في قبول الانقسام الى القريبة والبعيدة كالقسم الاول قوله فالقريبة هي ان تنتقل الاول بحسب المعنى ان تقرأ بالتاء على صيغة المبني للمفعول لان المقصود انتقال الذهن من الكناية الواقعة في كلامك الى مطلوبك لا انتقالك وقد قيد في نسخة مصححة بتاء الخطاب قوله من اقرب لوازم اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة اصلا ووصفه بالاقربية تنبيه على انه مما من شانه ان يكون له لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها بأكثر على درجات مختلفة قوله رجل مضياف اي كثير الضيافة حسن القيام بامرها ويلزم بلا واسطة كثيرة الاضياف كما يلزم طول النجاد طول القامة كذلك قوله ومنه ذكر الفرق بين قولنا طويل نجاده كناية ساذجة اي خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطول مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير قطعا وقولنا طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة لما اضيفت الى ما بعدها ولا بد لها من فاعل وجب ان يكون مسندة الى ضمير يعود الى فلان وهذا نوع تصريح بثبوت الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن وجهها لم تؤنث الصفة لاسنادها الى الفاعل الظاهر المذكور واذا قلت هند حسنة الوجه انثتها لاسنادها الى ضمير هند وكذا الحال في تثنية الصفة وجمعها في قولك مما طويلا النجاد وهم طوال النجاد وتركها في قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم قوله وباستحضار ما تقدم في عطف على البحث ووجه الاستعانة في ذلك بما قاله من المسامحة والاشتمال على تصريح بما تقدم له في الكناية ان تعالى كان قوله من الفجر فرع الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الاضافة اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها مشوبة بشيء من التصريح فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بطوله لا كناية عنه والقياس على الاية يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظي هو احتياج الصفة الى ما ترتفع بها وهي في المعنى مسند الى ما اضيفت اليه وحينئذ فالمسند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واما البيان في الاية اعني قوله من الفجر

فقد افضى الى ذكر الطرفين على وجه ينبئ عن الجبل والتشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعارة
بالكلية قوله تارة يكون واضحا وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة الى المطلوب
انتقالا بلا تامل كما في مثال طويل النجاد ودع كثرة الاضياف وتارة خفيا وذلك بان
يحتاج في الانتقال الى نوع تامل فلا ينتبه لكل احد بل لمن له دقة نظر كما في الكناية بعرض
القفا عن البلاهة وكان في الكناية بعرض الوسادة عن عرض القفا اولا واسطة ومنه
من يا بين الكنايتين مع قلة الوضوح واما اذا كني بعرض الوسادة عن البلاهة فانما تكون
كناية بعيدة بواسطة واحدة فلا يكون مما نحن فيه وانما يحسن الكناية عن الكناية اذا كانت
الثانية مشتهرة جدا ملحقة بالصريح كعرض القفا فانه لاشتهاره كناية عن البلاهة نزلت
منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف منزلة منزلة المضياف فيحسن ان يكنى عن كثرة الاضياف
بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فوله
بوساطة لوازم متسلسلة اعتبر في البعيد توسط لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق
البعد بواسطة واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاول في الاستعمال كالامثلة مع تحقق البعد
بواسطة واحدة التي يوردها وقلة الثاني كالمثال الذي اشرنا اليه فلا يلزم ان يكون
هناك كناية متوسطة بين القرينة والبعيد قوله ثم من كثرة الضيفان الى انه مضياف
اوردكه ثم في الانتقال من الوسيلة الى المقصود لعلو رتبته ولم يوردها في الانتقال
من بعض الوسائل الى بعض قوله متوصلا بذلك اي بتوكل جبان الكلب او مهزول
الفصيل فان كل واحد منها كناية عن كون من اجرى عليه مضيافا قوله وما يك في من عيب
كلمة ما شرطية في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة الشرطية مع جزائها لان العائد اليها في
الشرط وحده والمرصد موضع الترقب اي بدار يسمع بمكان المترقب لان يعقبل الكلب اي
مطوق دون الدار والهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على ذي من برد
او غيره وقيل هو بين صوته للغضب ونباحه صوته للاعلام ولفظة له مذكورة بعد
لفظ الهرير وبعد قوله طبيعيا ايضا وقد كتبت على الثانية علامة التصحيح دفعا لتوهم
الزيادة سهوا وقوله مشعر بان جبن الكلب وضميره عنه راجع الى من هو مرصد
وكذا ضمير وكونه من هو مرصد كذلك اي موصوفا بكون ساحته مقصدا دانيا وقاصيا
مشعر بكمال شهرته بحسن القرى فقوله صاحب الساحة مظهر في موضع المضمر والمتلئب
على صيغة الفاعل النوق التي تتلوها اولادها اي يتبعها من اتلت ساربة فصارت
ذات تلو اي تبع والغرض الى الطباخ علة غائية للنحر فيكون داعيا اليه كالنادب
الى الحرب وقوله فهزال الفصيل جواب لقوله واذ لا داعي قوله ومن هذا النوع
اي ومن البعيد وقوله فانك من قبيل الالتفات اسهلات من حيث الموصول والاصل
اذ لا صاحب يطرد وظاهر عنه تامولة اي ذات امل ونعال ايضا وارايك اي
بها بها وعمرت الخوابي اعمرها عامرة فهو عامر اي معمور وكذا فوق بمعنى مد فوق قوله
واتصالي ايادية لذي القرب ضمن الاتصال معنى التوالي والالتقاء بالقرب قوله

ذلك

ذلك الانشاء اشارة الى الامر الذي هو فوق انس الام بالابنة الزائدة وهو مصدر
آنسها وقطعة ذلك بعدانه صفة له والسدة باب الدار يسن مباغيهم اي يتيسر
مطالبهم وهناك اشارة الى سدة عبد العزيز على ما اراده اي على ما اراده من وفور
احسان عبد العزيز وجمير تراه الكلب وكذا المستتر في يكلمه والبارز للضيف وهو عجم
جملة حالية والوجه في زيادة اللطف الى تكليمه اياه من اجل حبه له مع انه ليس من شأنه
الكلام فيه غاية مبالغة ودلالة على انه بالضيف كان ازيد مما ذكره نصب قوله
وعنه اي ومن هذا النوع البعيد قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل
متمتعاه والعوذ جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج من الابل والخيل والظباء
والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا افصل عن الام وقريبة الاجل كناية
عن سرعة النحر فيتنمع بالنصب على جواب النفي والمستتر فيه للعوذ والتاء في بها
صلة الامتاع والضمير للفصال وما يستمتع العوذ من جر كانت الفصال لا بها
قوله ويحتمل ان الكلام كون التاء في بالفصال صلة لا امتع فيكون عبارة
عن نحر الفصال كما مر ويحتمل الكلام ان يجعل التاء للسببية على معنى لا ابقي العوذ
بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحر العوذ كما قرر قوله نظرا الى الفصال والى
بعض النسخ نظر الفصالها من هذه الجهة اي من جهة سلامتها عن النحر قوله ودل
معنى انه لا يبقيها بهذا على الوجه الاول تتمة لقوله لا ابقي لها فصالها فالضمير في لا يبقيها
وما بعده للفصال وعلى الوجه الثاني تتمة لقوله لا ابقي العوذ فالضمائر للعوذ قوله
القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف لم يرد بتخصيص
الصفة بالموصوف تخصيصها في الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني
اثبات الصفة للموصوف وتقييدها به سواء كان هناك قصدا الى حصر ام لم يكن وقد
سبق نظيره في علم المعاني في اثبات المسند اليه اعني ذكره ويشهد لما ذكرنا انه
جعل من جملة الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح نحو قولك سمح
ابن الحشرج وحصل السماحة وابن الحشرج سمح ولا شبهة في انه لا حصر في شيء من تلك
الامثلة قوله فيقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى اراد ان لا يكون يصرح بذلك
لان يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على لا يصرح لفساد المعنى وقوله فان الطريق
تعليل لاقتضاء التصريح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن الحشرج والمروءة له والندى
له او يقال مثل ذلك مما سيذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى ضرب فعل الضرب
وانما جعل الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في معنى الاسناد لان تضمنها للضمير بواسطة
مشابهتها للفعل وفي قوله بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح العائد اليه اشارة الى التصريح انه
المعنى نسبة السماحة الى الضمير توقف نسبة الخبر الى المبتدأ وقوله كما هو متعلق بقوله
ان لا يصرح واراد بجميع ما تقدم من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان الوصف
في تلك الامثلة مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه مصرح بها كما اوضحه
بقوله او ما يجري الى اخره ولم يتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك كالمجيء

مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه
فيها اصلا ولم يرد تطويل النجاد خصوصية بين العبارة بل اراد به ما ذكره في الكناية
عن طول النجاد فعلى الاول اضيف النجاد الذي نسب اليه الطول الى زيد وذلك
بحسب المعنى اضافة لطول النجاد اليه عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة
اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كالحقيقة فيكون
تصريحا بنسبة طول القامة اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب الذي
اضيف الى عبد العزيز المخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب القائم مقام وفور الاذان
وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله ماذا حسنه جواب حين اراد ولما لم يقصد بهما
معنى استفهام جاز ان يكون حين معنى العشر اي فانه حين اراد ان لا يصرح بتخصيص
السماحة والمروة والندى صنع صنعا عجيبا وقوله جمع الى اخره بيان لذلك الصنع
العجيب ولا امتناع في كون الصفات مجموعة في قبة تبعا لموصوفها فلذلك كان الكلام
محمولا على الكناية دون المجاز قوله ان محلها ذو قبة وفي اكثر النسخ ان محلها ذو قبة
اختصاص الاوصاف بابن الحشرج لكونه رفيع الشان ذا همة ولما لم يتم غرضه بما ذكره
جعل القبة مضروبة عليه فاستدل الذهن على قيام تلك الصفات به قوله ومنها اي
اي ومما مثله القسم الثالث قولهم ومما ايضا المثيف كالمثال الاول والمجد بين ثوبيه
ويقال بهما بالانا والكرم والحب للرجل في نفسه ولا استحالة في كون الصفة بين
الثوبين تبعا لموصوفها كالمرء وهذا الذي ذكره اي قولهم المجد بين ثوبيه
والكرم بين برديه مشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال طويل نجاده عليه وهو
فاسد لان الوصف اعني المجد والكرم مصرح به في قولهم ومكني عنه في طويل نجاده وقد
عرفت ايضا ان نسبة طول القامة الى الموصوف مصرح بها في طويل نجاده كما فصلناها
وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد مثلا اذ لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم
الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى ضميره تصريحا بنسبتهما كما في طويل نجاده
ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم عن باب الكناية بالكلية اذ ليس للثوب
مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما كنى بطول النجاد عن طول القامة فلا كناية في الصفة ولا
في النسبة ولو صح ان يقال زيد ماجد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو الطف
وذلك لاشتماله على مزيد مبالغة في مجده بالطف وجه قوله اثبت لابن العميد مساعي
لان اضافة المساعي ومن المكارم اليه تفهم منها ثبوتها له واما جعلها نظام عقد مستفاد
من حمل النظام على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد يعلم من
استعارة المجد ولعل بجيده فانه تفهم منه ثبوته لها بهاء وهو الغحوي قوله فنبه بذلك اي
بما ذكر من اثبات المساعي وما يعقبه على عنايته بتزيين المجد وتبيه بتزيينه اياه على عنايته
بشانه وعلى محبته له فان الانسان لا يزين شيئا الا اذا اهتم بشانه واحبه ونبه بذلك
على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل ههنا يعنيه انما يزين
مجده لا مجد غيره قوله ولم تتقنعه ذلك اي لم يقنع في مدحه بالمجد اثبات محبته لطريق المذكور

والظاهر

والظاهر من عبارته ان هناك كنايتين احدهما عن اثبات المجد له كما قررنا والاخر عما
عن اختصاصه به وبين انه جعل حقيقة المجد بل جميع افرادها كالتصيد القائم الكائن
داعيته لان يدوم ذلك العقد بجيد فنبه بذلك الدعاء على طلبها دوام بقاء ابن العميد
لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه الا بتبعية دوام بقائه وبه تطلب
دوام بقائه على انحصار تزيينه والاعتناء بشانه فيه والا استغنى عنه بغيره ولم
يطلبها دوام بقائه وقوله حتى حكم متعلق بقوله جعل المجد الموف اي حتى حكم
لما ذكره بتخصيص المجد بابن العميد اي بتقييده به واثباته له واكده ابلغ تاكيد حيث
حصره فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله يعني ان حاصل معنى البيت وملخصه ما
ذكره وانما قال في المال لان تزيينه في النظام بعقد مساعيه نظامه الا انه اذا حقق
رجع الى تزيينه به ولا شك ان تزيينه به من روادف حصوله له فصار كناية
عنه كما في قولك تزينت الوزارة بفلان اذا حصلت له وهذا الحاصل الذي قرره
يدل على ان المقصود الاصلي اثبات المجد له لا حصره فيه قوله اذا الثبوت بالملائم
حلت فيه قلب اقتضاه جعل منها في المصراع الاول محكوما عليه واصله اذا ما حلت
الملامة ثبوت وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب هو ان الستوية منحاة من اللوم
كناية عن صفة العفة والسنادة الى ميتها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها
فعلى هذا الجملة كنايتان على طريقة قولهم يكثر الرماد في ساحة عمرو كما سياتي
وبدفعه اولا كما يجابها عن ان يلام مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية
لا وسيلة اليه وانه قال اولا تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فظهر ان ليس هناك
كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما ذكره اولا من نعامها اشارة الى معنى
كان النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها وكان بجانبها على طريقة التعبير
فتبصر واستعين في ذلك بقوله قصدا الى نفي النجاة عن اللوم الى اخره قوله
على سبيل الكناية متعلق بيبين وقصد جواب حين اراد وقول ابن هاني عطف
على قول الشنفرى قوله فانه اراد ان يجمع الجود وخرج بان في البيت كنايتين ففي المصراع
الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم تفرقه فان هذا الاجتماع يستلزم
ان لا يجوز جود ولا يحل دونه والا لكان متفرقا لا مجتمعا فعبر بهذا اللازم عن
ملزومه واسنده الى الجود دلالة على عدم توزعه وفي المصراع الثاني كناية
عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كائنا في جهته من حيث انه يسير الجود حيث يسير
اي يسير حيث يسير وقيل في الاول كناية عن اتصافه بالجود لانه اذا لم يحوزه
ولم يحل في مكان دون مكانه كان معه في مكان ولعدو في الثاني كناية عن لزوم
الجود له ومعنى الاستدراك رفع توهم المفارقة عنه قوله متوزعا يعوم منه جزاء
بهذا وجزء بذاك هذا بيان لمعنى التوزع الذي نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق
النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يجوز ممدوحه فرد من افراده ولا يحل الجياد دونه

وقوله بينهما تعليل للنفي وبذلك اشارة الى نفي ان يحوز ممدوحه والمعنى لم يحتو شيئا من افراد الجود دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول فكنى بمجموع العدميين عن عدم توزعه وتقسمه ولك ان تقول عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب منها لجواز ان الحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا المجموع فقوله كناية مفعول له اي نفي ان يحوز ممدوحه وللتنبيه المذكور ونفي ان يحل دونه لمثل ذلك التنبيه كناية بذلك اي بما ذكر من النفيين قوله ثم خصص اي خصص الجود من بعد اي من بعد ان نفي عنه توزعه وقوله بعد ان عرفه طرف ايضا لخصصه وافادة اللام للاستغراق انما هي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوته له اي ثبوته باسره للممدوح وحده قوله ومنه اي ومن تخصيص الصفة بجهة مختصة بشيء ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة الشيء موقعه ومكانه الذي يظن انه فيه قوله وليس بذاك اي ليس المظنون بالذي ظن اي قما رابعا اذا الكلام في كناية واحدة وكما يجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلث اي مثل قولك كثر الرماد في ساحة العالم اي زيد اذا كان مشتهرا به قوله والثاني تعقيد اي تقييد كثرة الرماد بساحة عمرو فانه كناية عن النسبة قوله واعلم ان الكناية في القسم الثالث خصصها بالذكر لان الكناية في القسم الاول انما هي عن الموصوف فوجب ان يكون مذكور الكناية لا صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثالث لموصوف مذكور لانه كنى فيه بالتصلية والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا مومن وكذا لبس الغيار كناية عن اليهودية مسوقة لموصوف مذكور هو فلان والمراد بالامثلة المذكورة ما تقدمت في القسم الثالث من قوله ان السماحة واخواتها فانها كلها مسوقة لموصوفات مذكورة قوله الموثس هو الذي يعطي ويزكي ولا يوذي اخاه المسلم لما صرح فيه بذكر الايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن الايمان بل كنى بهنا بحصر الايمان في غير الموذي عن نفي ملزومه الذي هو انتفاء الايمان عن الموذي مطلقا وقصد به التعريض بموذ معين فهذه كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره يومن بالغيب اذا قرئ الغيب بالمعنى المصدري اعني الغيبة عن حضرة النبي صلعم او عن جماعة المسلمين اذ قد كنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين عن ملزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين واما اذا قرئ الغيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك وان شئت مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت فلان الذي لا يوذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا لحصر الايمان في فلان الذي لا يوذي الى نفيه عن الموذي مطلقا معرضا بموذ معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فيستلزم حينئذ القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها قوله متى كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان

ما عرفت

ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض بالغير المذكور قوله ذات مسافة قريبة يتناول ما لا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز الاشارة بالشفة او الحاجب واستشهد بالبيت لان المخاطب بعض الاعقاء والدال على قرب المسافة والضمير في اميل للنوق وحسبك اي كافيك في انهن لا يجزن سوى كريم قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا الا انه اذا لم يكن قيد زائدا كما في التلويح والرمز بعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما ان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الايماء بما فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقي قوله وكقول البحتري عطف على كقول ابي تمام مع تخلل الفاصل الاجنبي اعني جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظاهرا اقوى من قوله غير خاف والباكر من الغيث ما يأتي بكرة تبالا محل البلدا اذا انقطع مطره ويبس ارضه من الكلاء فهو ماحل قال ابن السكيت ولم يقولوا ممحل وربما جاء ذلك في الشعر وقوله كما ترى اقوى في الظهور من قوله ظاهر قوله اظهر من الجميع وذلك لانه جعل فيه وجود مسلة فيهم علة لوجود الكريم فيهم فلذلك انكر خلوهم عنه مع كونه منهم واما في الاول فقد دل على كرم ابي سعيد بالزيادة المفيدة بحرف الاستقبال وفي الثاني احالة على رؤية المخاطب وربما يعاند وفي الثالث طلب لسقيه اشراف بني حبل على طريقة الدعاء مجازا ان يراد طلب جعلهم من الكرام قوله واما قوله انما فصله عما قبله لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكده ولانه من الظهور بحيث لا نسبة للجميع اليه والندى هو العطاء والجود صفة راسخة تقتضي افاضة ما ينبغي لا للعوض فهما مفهومان متغايران فلذلك خوطبا خطاب الاثنين تعالى تبدلت الشيء باخر اي اخذته بدلا من الاخر والمشهد المحضر والمجلس وتعدى صيغة المتكلم على ايثار المفعول من غير الحمل على العزاء هو الصبر ومسافة يوم اي مقداره مستعار من المكان وثم يلوح عطف على اقمنا وقوله في اخاذه متعلق من حيث المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد الفاء التي وقعت جوابا للاما اعني قوله على تريح قوله واعلم ان التعريض تارة يكون الى اخره لم يرد بقوله واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا اخر وبقوله وان لم ترد الا غير المخاطب انه يجوز لك ان تريد تارة بخصم المخاطب في اذيتني فتعرف المخاطب وغيره معا فيكون كناية وتريد به اخرى غير المخاطب وحده فيكون مجازا اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان قولك اذيتني فتعرف كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد الموذي مطلقا فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد موذ اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض ههنا للتعويه في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث قال معتمدا على قرائن الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة ظهورا تاما في مجرد الحقيقة الصريحة اعني تهديد المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض يجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز الصادقين بدونه فبينه وبين كل منهما

عموم من وجه هذا ما فهم من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكره قال صاحب
الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه
الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه
جئتك لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح
فيه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب
كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا
مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذه عبارتها فنقول المقصود مما ذكر
في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا ينقض ما ذكره
في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له
وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر لم يذكر فلم يكن
اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المعرض به والا لكان المعنى الآخر مذكورا
بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق
ولذلك قال وكانه امالة الكلام الى عرض اي جانب واشارة الى وجه استحقاق
التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا في عرض الكلام على طريق الاشارة
لا في جانب منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على ان المعنى التعريضي
لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما لخصه بعض
الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز
واما الكناية فمستعملة فيما يوضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجود
كلا من هذه الثلثة وذلك بان يقصد بغير اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية
ويدل سياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة
ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الثلثة
فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او المكنى عنه تعريضا بل لا بد
ان يكون هناك معنى آخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واردت به
التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا منه والمعنى المكنى عنه
المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهو المقصود من اللفظ
استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي
المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد
يصير حقيقة عرفية لكثرة الاستعمال في المكني عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع
بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي
اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج
بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض

وقد يصير

وقد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود الاصلي الذي
استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به
فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود
الاصلي منها دون المعنى الحقيقي واذا تحققت ما تلوناه علمت ان قوله التعريض تارة يكون
على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون
كناية وقد يكون مجازا كما توهموه وشيدوه بان اللفظ اذا دل دلالة صحيحة فلا بد ان يكون
حقيقة فيه او مجازا او كناية فان تشييدهم هذا منقوض بمستتبعات التراكيب المستفادة
منها على سبيل التبعية كما مرت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان مقصودا
اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض
قد يكون على طريقة الكناية بان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد المعنى
التعريضي وحده فقولك اذيتني فستعرف اذا اردت به تهديدهما معا كان على طريقة
الكناية الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا واذا
اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه
تعريضا كما حققته وللتنبيه على هذا المعنى المراد زاد لفظ على سبيل في الموضعين فتنبه
قوله فتامل اي تامل المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى هذا الذي ذكرناه فيه
فقس حال سائر الامثلة وفرعها عليه فتعرف انك على ما هو الاصل من ان التعريض تارة
يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز قوله واعلم ان ارباب البلاغة
واصحاب الصياغة للمعاني مطبقون قيد الاطباق على ما ذكره اي ارباب البلاغة
السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني
مجملة ويعتبرونها في مجاري الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها والبلغ
من المبالغة لا من البلاغة اي المجاز اكمل واقوى في الدلالة على ما اريد به من الحقيقة
على ما ادعاها قوله ذكرا حال من ضمير قولك هو الملزوم الذي هو شاهد وان لم يكن
مرادا بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه قيل
هناك غيث فشابه نبات رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد
الاعتبار كالعادة والعقل مثلا لم يكن هناك استحالة بل جاز ان يكون ملزوما
بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب الآخر قوله احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا
بكون المشبه به اكمل يعني وليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء
ان المشبه من جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت
في وجه الشبه قوله نظير ما تقدم حكم اولا بان السبب في كون الكناية اوقع في الافصاح
هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى الانتقال في الكناية من اللازم ثم اضرب عنه
بقوله بل عينه نظرا الى ما عقبه به من بيان ان الانتقال في الكناية فيها
ايضا من الملزوم بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصير به مساويا

للمزوم المعين لم يتصور منه ابتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص وقد سبق تمة الكلام فيما سلف والواو في قوله ومع الافصاح لعطف قوله مدعى لابينه على قوله مدعى بيّنة والظرفان اعنى معها ومع الافصاح معمولان للمعطوف عليه والمعطوف قوله في هذين الاصلين اى المجاز والكناية وخصهما بالذكر لانه قد رفعهما كلام السلف ورتب فيهما الانواع وذيّل الانواع بما كان يليق بها وطبق بعضها بالبعض ووفى كل واحد من التقدير والترتيب والتذييل والتطبيق حقه على الوجه الذى يوجبه مقتضى صناعة البيان ولم يكن لهم امثال هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاة مرتبة على ما ينبغي في كلامهم فاشار الى ما اورده في هذين الاصلين محمود عنده ومن البصائر وصايهم ان لايتخذوا ذلك اى ما ذكره من اياث كلامهم نوع اشتمالهم وقوانينهم في كلامهم كمنى للسلف فعلوا ما يعني به القوة البشرية وجهد والينا موايد فوايدهم فلزمنا ان نعتقد ما احسن نقوسر وترتيبها ابلغ ترتيب وتطبيقها افضل تطبيق وتصنيف الجواهر ذادت حسنها ورونقها فالفضل لهم ونحن معتقدون بهم ومهتدون بهدايتهم قوله متى كانوا ظرف لقوله ان يحل من زل عنه الشيء اذا فاته وانما يستبدع ذلك اى ان يزل ما هو اشبه ممن ترجى عمره اى امضاه على ممكن وكل تلك صفة لما بعدهم وقوله ثم لم يتمنا استبعاد واصول الفن ما يبتنى عليه جزئياته وقواعد الاصول ما يبتنى عليه والتمهير في ابوابها وفصولها ونقاربها للاصول وفي امثلتها وبها للتفاريع وحدها اوفي الاصول وفي تلقطها وملاقطها للامثلة وفي بها للامثلة ايضا او للملاقط وفي شعب متعلق بقوله في اختراعه وما عطف عليه وضمير تفقنها للشعب او بهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعني افانين وقوله فعلوا خبر كانوا مع تعريفه عن لفظه قد واذ ذاك ظرف لقوله وقت اى ذاك الاختراع حاصل قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين هذا ضبط اجمالي لما فصله من مباحث الاصلين ومثل ذلك يسمى فذلكة عند الحساب ولم يتعرض منها ايضا لخلاصة التشبيه لكونها تنضى مضبوطة وقوله لاتفيد البتة الا بالوضع اشارة الى رد الدلالة العقلية قوله فالاول هو الحقيقة في المفرد اراد به ما يقابل الحقيقة في الجملة اعني الاسناد وكذا الحال في قوله ولابد له اى للثالث الذى هو الكناية من دلالة حال لتعلم بها ان معنى معناها مراد ايضا ولولا ها لم يعلم الاقصد معناها وحده فاذا قلت مثلا لفلان كثير الرماد في معرض المدح كان كناية عن كونه مضيافا بخلاف ما اذا قلته في حماقى واراد بالحقيقة في قوله بشترك ان في كونهما حقيقيين ما يتناول الحقيقة التى اريد بها معناها وحده اعنى الحقيقة الصريحة وما اريد به معناها ومعنى معناها اعنى الكناية فانها داخلة في الحقيقة المفردة بما يراد بها معناها الاصلى لاتقييد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد الحقيقة وتد صرح ههنا بان المعنى الاصلى يراد في الكناية قطعا وتقدم فيه كلام والمجاز

المرسل

المرسل هو الخالى عن المبالغة في التشبيه فيكون غير المفيد داخلا فيه كما صرح به واثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه في مثل قولك نطقت الحال اذا حمل على المكنية ونسبته اليه في مثل قولك مخالب المنية قوله دون رأينا اشارة الى ما اختاره من رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلى بل المجاز كله عنده لغوى وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر موافقة ما عند المتكلم ومخالفته كما مر وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة والمجاز العقليين اصالة وقوله بافادة مستلزم على صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم واما الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله ادا الاولى اى الحقيقة في الجملة المقرونة بافادة لازم داخلة في الكناية لانها يكون كناية عن النسبة فاذا قلت يحوي بيتها عن اللوم قاصدا به افادة نحاتها عنه كان كناية عن النسبة واذا قلت بحث عن اللوم كان تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة في المفرد تنقسم الى التصريح والكناية قوله واذ عرفنا تذنوبهم انه بالتشديد من التعريف والصواب انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد له قوله وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع بتشديد الطاء ومقصوده بهذا الكلام تمهيد ضبط يتوصل بها الى شروعه في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني حان لنا ان نبين ونوضح البلاغة التى يتوصل بهذين العلمين الى تحصيلها ومن المقصودة منها قوله وعرفنا فيهما اى في الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة التصريح والكناية قوله ومن الاصلية والتبعية على رأى الاصحاب دون رأينا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه وانما لم يعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد علم البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه المرسل ما ليس تمثيلا والتمثيل الساذج ما ليس على سبيل الاستعارة قوله فنقول البلاغة بلوغ المتكلم هذا تعريف لبلاغة المتكلم لا لبلاغة الكلام اى هي بلوغ المتكلم في تادية المعانى تراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعانى حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب التى اضاف اليها الخواص ههنا وليس قوله هناك وهى تراكيب البلغاء داخلا في تعريفها بل هو حكم على تلك التراكيب بانه يصدق عليها تراكيب البلغاء بمعنى انهما متساويان صدقا الا انهما متحدان معنى

فلا يلزم ح ان يكون مفهوم البلغاء ماخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه
انه تعريف دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة
فيحتاج ح الى ان يجاب عنه بان معرفة البلغاء يتوقف معرفته على مفهوم البلاغة
بوجه فالاعلى موقوفها بهذا الوجه وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب ههنا
تراكيب جميع المتكلم وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها الافعال
ايضا كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول لا يريد بها
انه يوفيها حقها بحسب اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه يورد تراكيبه
مشتملة على امثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره اشتمالا على ما هو
حقها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها فتراكيب المتكلم مفهومة
من قوله تادية المعاني كما اشرنا اليه لا من قوله خواص التراكيب قوله وكيا
اعني البلاغة يريد بها بلاغة الكلام المفهومة من حد بلاغة المتكلم اعني كون الكلام
بحيث وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها وعدم تناهي تارق طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما وما ذكر
من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على مراتب بينها يفوت الحصر
انما موجب التفاوت في معرفة كميات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار على
رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات
والكنايات والقدرة على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان مجرد
الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك بل لا بد معهما من فضل الهي وجد
بليغ ومع ذلك ايضا هناك مراتب من الرعاية والايراد المذكورين لا تعرف بها
علم البشر اصلا ولا تدخل تحت قدرته قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة
التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة يشتمل على شيئين الطرف الاعلى
من البلاغة اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها اياه والثاني ما يقرب
من الطرف الاعلى اعني المراتب العلية التي يتقاصر القوى البشرية عنها ايضا الا
ترى ان آيات الكلام المجيد باسرها في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات
البلاغة ولقد احسن من قال در بيان و در فصاحت كى بود يكسان سخن گرچه
گوينده بود چون جاحظ و چون اصمعي در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست كى
بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعي واما الطرف الادنى من بلاغة الكلام اعني قدرا
من البلاغة اذا انتقص منه التحق ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر
في صدر الكتاب فهو مع ما يقرب منه من المراتب النازلة داخلة تحت قدرة
البشر فقد ظهر مما تقرر انه لم يرد بتوفية الخواص حقها وايراد تلك الانواع

على وجهها

على وجهها توفية الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة
انه توفية الحق وايراد الوجه قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد به ان الاعجاز مع كونه
يدرك انا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدركه به عبرنا سواء كان تعبيرا تحديديا او
تشبيهيا وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في قصور الوصف عنه بامرين احدهما
وجداني اعني استقامة الوزن في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة ونقصر
عباراتنا عن كشف حقيقتها والثاني حسي اعني الملاحة فانا نحس بها ونعجز عن
وصفها للغير قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق اي ما يدرك به الاعجاز هو القوة
الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا
التعبير على وجه التشبيه ولا امر آخر يتوصل به الى ادراك الاشياء ثم الذوق ان كان
فطريا مستقيما فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين واذا
تايد الفطري بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله نعم للبلاغة
يعني ان الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن الامور
المؤدية الى كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد تحجبت عنك بلثام بها
ربما يتيسر كشفها واماطة اللثام عنها لتصير مجلوة عليك فتقوى بذلك ذوقك
على مشاهدة الاعجاز وقد اشار بما ذكره الى ما اختاره في آخر التكملة من ان
وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة كما يجده ارباب الذوق لا
ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه وتعالى دواعي العرب
من معارضته مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب مباين لاساليب
كلامهم وخطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل يؤمنون
يعلمون يفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض او من اشتماله
على الغيوب فهذه اقوال جمة في وجه الاعجاز لا سادس لها مر والصواب منها
ما اختاره كما قرره هناك قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة واشار الى
طرفيها والمراتب التي بينها كان مظنة ان يتردد السامع في امر الفصاحة انها
ماذا فناسب ذلك ان يصدر بكلمة اما ثم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة
بالاشتراك الى قسمين وفسر كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد
راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة
الى مأخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي يقال فصح
اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن اللكنة
واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الاحجة اي اللفظ بكونها غريبة بان الكلام
في فصاحة الفاظهم وذكر لكونها غريبة اصلية علامة تعرف بها واراد بكون
الكلمة ادور على السنتهم واكثر في استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها لا
ان يكون هناك كلمة اخرى هي اقل منها دورانا واستعمالا فانه غير واجب وكذا
اراد بقوله اجرى ان يكون الكلمة جارية جريانا تاما على قوانين اللغة سالمة

عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد من لا يكون عربيا
محضا وما احدثه المولدون كالبترميد والتكرب للآجر الذي هو معرب وما احطات
فيه العامة كثيرة مشهورة وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف اي لا يثقل على اللسان
التلفظ بها متتابعة ثقلا متناهيا او غير متناه كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم
لا الى قرب مخارج الحروف او بعدها ولا الى ترتيبها في الصعود والنزول والسلامة
عن تنافر الكلمات معتبرة في فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول
ينقسم الى ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو غير متناه
فيه كقوله كريم متى امدحه امدحه والورى معي فان التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء
موجب للتنافر بخلاف قوله ترفيه قوله ان يعثر صاحبه فكرك اي يجعل فكرك عاثرا
من الغبار في متصرفه اي في موضع تصرف فكرك ويشيك طريقك اي يجعله ذا شوك
ويتوعر مذهبك اي يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وعرا اي صعبا شديد المسلك
حتى يقسم اي صاحب الكلام ما فعل فكرك ويوزعه ويشعب ظنك فيما هو مراد بحيث
يتحير في التوصل الى المعنى الذي اراد. قوله وما مثله تمدح به ابراهيم بن هشام
بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل
الممدوح في الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة فمثله اسم ما وفي الناس
خبره وحي بدل من مثله وقد فصل بينهما بما ترى والا مملكا استثناء وحي قدم
عليه فوجب نصبه وابو امه اي ام المملك مبتدأ وابوه اي ابو الممدوح خبره
وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبرين حي وصفته اعني يقاربه فباجتماع هذه
الامور المخالفة للاصول مع جوازها اتفاقا صار الكلام معقدا بحيث لا يفهم معناه
من لا يعلم قصته قوله او كقول ابي تمام يهوى في مازيار وابنه بابك … في زمن المعتصم
بالله فصلب بابك بعد صلب ابيه فقال وقد شفى الاحشاء من برحائها اي صار بابك
جار مازيار ثانيه اي هو بعينه ثاني المصلوب الاول في كبد السماء اي جوها ولم
يكن ذلك الثاني كاثنين اي ثاني اثنين فحذف المضاف وجعل ثاني بدلا من ذلك
المحذوف فلا يكون من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام معقدا
والمراد بالثاني اثنين هما في الغار النبي صلعم وابو بكر رضه وانما نفى المماثلة قصدا الى ابانة
التضاد لانهما كانا على تقوية احكام الدين وهذين قد اجتمعا على افساد امر المسلمين
والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اي الميل عن سواء الطريق ومنه
معطف الوادي والمنار العلم … علامة للطريق … الشيع اي جعلتم
بينا والوجه … وجهها الجهة التي يتوجه اليها والجهة … والمنزل الذي
يطوى اليه الطريق يقول معظم الطية اي النية التي انتويتها وبعدت غاياته اي المنزل
الذي انتواه. قوله واذ قد وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية و
اللفظية وانما ذكر الظاهر ان يقال فاذا ذكرنا … وقد وقفت على ما في اكثر النسخ
والاعوج معرب … وقد فصل المصنف … الاية ما ذكره صاحب الكشاف

مجملا

مجملا وزاد عليه نكتا واما عن معقول الكشف والستر باصله ما اي الكشف لك
في هذه الآية الحجاب الذي ستر وجوه البلاغة والفصاحتين وكلمة عن محمة
اشعارا بان كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب امر محتمل الجلاء [struck]
لانك بعد ما خاطتك تتقاعد بهذين العلمين ينبغي ان تجلي تلك الوجوه بلا حجاب
قوله ثم ان ساعدك يعني انك بعد هذه الوجوه ان ساعدك اي اعانك
الذوق ادركت من هذه الاية الاعجاز الذي ادركه من تحدوا بها وهذا اشارة
الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها يمكن كشف اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا
يدرك الا بالذوق روي انهم كانوا قد علقوا القصايد السبع على باب الكعبة و
يتقولون للشعر لها حتى تطلع على انها افصح منها وكانوا يعاندون في افصحية ما نزل
من آيات القرآن حتى نزلت هذه الآية فلم يبق لهم طريق الى العناد واذعنوا
لها فقالوا ما هذا ادركه من تحدوا بها اشارة الى هذه القصة قوله اما النظر فيها من جهة
علم البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة [struck] لان ما فيها من
اللطائف البيانية اشرف وادق والطف قوله وما يتصل بها اي بالمجاز و
الاستعارة والكناية من القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه عطف على
ما بعد من وقيل هو عطف على ما فيها وقوله فنقول خبر لقوله اما النظر وفيه
تسامح لا يضر بالمقصود قوله ان يبين معنى اردنا اي معنى هذا الكلام الى
آخره وقوله فاريد المبالغة من ان يقال فرددناه وقس على ذلك فانقطع فغاض
فقضي فاستوت والطوفان المطر والماء الغالب يغشى كل شيء يقال غاض
الماء اذا قل وغار وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل
وقوله وابقينا عطف على رددنا وقوله بني الكلام جواب لما اراد قوله على تشبيه
المراد اي المراد منه اعني الذي اريد منه ان يتعلق به فعل وهو هنا الارض
والسماء فحذف الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في لفظ المشترك
فان اصله المشترك فيه والمعنى انه شبه الارض والسماء بالمأمور الذي لا يتأتى
منه لكمال خوفه من الآمر العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سيأتي
قوله وتشبيه تكوين المراد اراد بلفظ المراد هنا معناه الظاهر اعني ما اريد من
المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع والاقلاع وليخالف معنى المراد في الموضعين
اعاد الظاهر وهذا التشبيه الثاني مصحح لايراد صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول
كانهما شبه واحد كما نبه عليه وقوله في ان يكون المقصود متعلق بالنداء فهذا اشارة
الى وجه الشبه وهو كون المقصود ما تعلق به سريعا مع غاية السهولة على
القاصد وقوله تصويرا تعليل لبناء الكلام على التشبيهين اي بني الكلام عليهما
تصويرا لاقتداره العظيم ولان السماوات الى آخره وانما صح هذه الاجرام العلية
السموات والارض لتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلاء

في موقع الحال من المستتر في تابعة ويحتم بذل المجهود وعطف على بوجوب الانقياد
وتصوروا عطف على عرفوه والضمير في يراد فيها للمهابة والانفة جمع فناء الدار
والكاف في كاللوح وكالبدر للقران وقوله لا تلتفت تاكيد وتقرير لما تقدم وقوله الاشارة
ليس معمولا للتلقي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا ونحو الامضار
متعلق بالخبر قوله ثم بنى على تشبيهه هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين وليس يلزم
من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فسر به قوله فقال جل وعلا الخ مبنيا عليهما
بل يكفي بناء البعض عليهما اذ لم يكن الكلام طلبيا فقوله ثم قيل مجاز مرسل عن الارادة
كانه قيل اريد ان يرتد ما انفجر من الارض وان ينقطع طوفان السماء وهذا التجوز
لان الارادة سبب لوقوع القول في الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ذكر من التشبيهين
كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول متعلق
بالجماد ولا يصح ان يتعلق القول وخطاب الارض والسماء على سبيل الاستعارة
بالكناية مبني على التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة
فانه اثبت ههنا تصريحية تبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة
بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشيء اذ لا يحتمل
هذا التشبيه ابتداء بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا لمتبوعه على ان قوله
للتشبيه المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغئور الماء عطف
على فقال او ثم قال وان لم يكن موولا قوله ثم استعار الماء مبنيا على احد
التشبيهين المذكورين كما ان قوله فقال كذلك على ما مر ولا محذور في ذلك
اذ لا التباس في شيء منها كما مر ولا يجوز عطفه على بني الكلام ولا على
ثم بنى لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره متمحض
لتفسير قوله ثم بنى على تشبيهه بالمناسبة وجعل البلع مستعارا الكشف الارض
الماء كما في الكشاف اولى من ما ذكره اذ لا فعل للارض في غئور الماء كما
للشخص في البلع وانما قيد بقوله في المطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قولك
بلعت الماء وابلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة
على مذهب السلف فيكون البلع استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون
بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية في الماء كما مر في ينقضون عهد الله
واما عنده فينبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته كما في انبات في انبت
الربيع وهو بعيد او يجعل مستعار الامر متوهم كما في نطقت الحال فيلزمه
القول بالاستعارة التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء
باعتبار اصل وضعه لان معناه المراد ههنا اعني غئور الماء او نشفه
ليس من خواص المشبه به اعني الغذاء قوله للشبه المتقدم ذكره اي التشبيه
الثاني وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ في لفظ ابلعي

باعتبار

باعتبار جوهره استعارة لغئور الماء وباعتبار صورته اعني كونه صيغة
امر استعارة اخرى ليكون المراد باعتبار كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة
النداء يعني الاستعارة المكنية التي في المنادى فان قرينتها النداء وما زاد
على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما اشير اليه واما جعل النداء استعارة
تصريحية تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه قوله تشبيها
لاتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح بان المجاز ههنا لغوي
في النسبة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكي لا عقلي في النسبة الاضافية
كما توهم ولهذا جعل الخطاب في ماءك ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان
الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية قوله للشبه بينهما في عدم ما كان يعني
ما كان من المطر او الفعل قوله لمثل ما تقدم في ابلعي يريد ان الامر ههنا على
سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر
الجزم النافذ وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال و
غيض الى اخره يريد ان الفعل اذا تعين لفاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك
ذكره ويبنى الفعل لمفعوله او يذكر بما يرلذلك الفعل على صيغة المبني
للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص الصفة التي هي
الفعل لموصوفها قوله وقال بعدما عطف على سوى السفينة قوله سلوكا مفعول له
لعدم التصريح اي ترك التصريح بفاعل هذه الافعال كلها سلوكا وقوله اي
تلك الامور الى اخره بيان سبيل الكناية او تعليل سلوكا بتقدير اللام
اي سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا يتاتى الا من فاعل معين فلا
مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله او يكون تسوية وفي بعض النسخ او ان يكون
وهو عطف على ان يكون غيره وانما غير الاسلوب حيث لم يقل ولا
سوى السفينة لان الفعل ههنا كان مبنيا للفاعل بخلاف
ما تقدم والاضافة او اقرارها اي جعل السفينة قارة ساكنة الى المفعول
وفي قوله اي الفاعل اي الغير وثم ختم عطف على ثم قال يريد انه عرض
دعاء الهلاك على قوم نوح بان سالكي مسلكهم يستحقون مثل هذا الاهلاك
والدعاء عليهم وانما قال لا ليتهم لا غير لان مغرة الكذب بمن احق الهم لا صفة
بهم لا يتعدا ايهم الى غيرهم وقوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم اظهار لمكان
السخط وجهة استحقاقهم اياه لما في السخط لان الدعاء بالهلاك بمكذبلاكهم والوصف
بالظلم يدل على السخط العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله وان قيامه
عطف على مكان السخط اي واظهار لان قيامة الطوفان وتلك الصورة الهائلة
في هلاكهم ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به تعليق الحكم بوصف يناسبه قوله وهو
النظر في فايدة كل كلمة فيها اي في الاية والمراد بيان الخواص المستفادة من
مفرداتها باعتبار انها واقعة فيها لكثرة استعمال باسبب لاختيارها على اخواتها

كلها ودلالتها على بعد المنادى بسبب لاختيارها على أي والهمزة والعزة الغلبة
والجبروت الكبرياء والقهر وسواى الأمر الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة يقال
تهاون بهواى استحقره واضافة الارض الى نفسه يقتضي تشريفها في الارض
وتكريما لها فكأنها ابتداء للتهاون ولم يقل يا ايتها الارض مع كثرته في تدارا سماء
الاجناس فضلا الى الاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه المشعر بالغفلة
التي لا تناسب ذلك المقام ولفظ الارض اخصر وادور في الاستعمال من الغبراء والمقلة
ولفظ السماء من الخضراء والمظلة وفي اختيار لفظ السماء رعاية المطابقة ايضا لانها
بهذا الاسم اشتهرت مقابلة للارض وانما كان خط التي تشير بين ابلعي واقلعي
او فوقان همزة الوصل ان اعتبرت تساويا في عدد الحروف والانتقاربا فيه
بخلاف ابلعي ولا يشتبه على ذي خبرة بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس و
المطابقة على سبيل التبعية لكنه علم المعاني قوله نظرا الى مقام ورود الامر يعني
اي اطلاق البلع عن ذكر المفعول في مقام عظمة الآمر المهيب وكمال انقياد المأمور
يقتضي ان يبتلع الارض كل ما كان عليها من الجبال وغيرها ولما علم ان المراد بلع الماء
وعلم ان المقصود بالاقلاع امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق اقلعي
اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه قوله وسواى الاختصار للاحتراز
من الحشو هو السبب في ترك ذكر حصول المأمور به بعد الامر لان مقام الكبرياء وكمال
الانقياد يغني عن ذكره الذي ربما اوهم امكان المخالفة قوله والاستغناء
بحرف التعريف من ذلك اي لان اللام بدل من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين
وانما لم يعتبر هنا عناية الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير استوت على
سويت مع كونه انسب باخواته المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل
للاستقرار اعني الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبني للفاعل في
قوله وهي تجري بهم مع ان استوت اخصر من سويت واختير المصدر اعني بعدا على
ليبعد القوم طلبا للتأكيد بعين الفعل بالمصدر مع الاختصار في العبارة ونزول
بعدا وحده منزلة ليبعدوا بعدا مع فائدة اخرى هي الدلالة على استحقاق الهلاك
في الشهادة ونزول بعدا وحده منزلة ليبعدوا بذكر اللام واطلاق الظلم عن تقييده
لمقام المبالغة بعيد تناول كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه
على فظاعة سوء اختيارهم في التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم
لان ضرره يعود اليهم قوله جريا تعليل لتقدم النداء وقصدا تعليل لجريا او لتقدم
مقيدا بالتعليل الاول وبذلك اشارة الى الجري على مقتضى اللازم فمن كان
مأمورا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية في الارض والسماء حيث شبهتا
بالمأمور ثم سلك معهما الطريقة التي تسلك معه فيه قوله لابتداء الطوفان
منها اي من الارض حيث يفار تنور بها اولا قوله واتبعها اي وجعل غور وغيض الماء
تابعا لامر الارض والسماء لاتصاله بقصة الماء كالمنه وانما قيد الماء بالنازل

من السماء

من السماء وان كان في الآية مطلقا لان ابتلاع الارض ما ربما فهم من قوله ابلعي كل
ثم ابتدأ اي اتبع غيض الماء هو المقصود من القصة ثم اتبع ذكرا لمقصود حديث
السفينة لما حكى عنه في الوجود ثم ختمت القصة بالتعريض الذي سبق تحقيقه
قوله من جانبي البلاغة اي علم المعاني الباحث عن خواص التراكيب وعلم البيان
الكاشف من انواع التشبيه والمجاز والكناية قوله ملخصة مبنية مما على صيغة
المفعول في نسخ الرواية والالتواء الاعوجاج والشائكة الطريق جعله ذا شوك والمراد
المطلوب من ايراد الكلام وارداه طلبه وقوله بل اذا جرت اعراب عن قول
للتقييد ولفظت انف في الموضعين بضم التاء هو المطابق للدراية والرواية المعول
عليها وجعله من السابق بحذف احدى التاءين المضارع وقوله اسبق الى قلبك
اشارة الى ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله
عربية اي اصلية مستعملة استعمالا كثيرا على السنة فصحائهم لا مما احدثه المولدون
واخطأت فيه العامة جارية على قوانين اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة
عن البشاعة اي الكراهة في السمع يقال شيء بشيع اي كريه الطعم وعدمه اللسان
بالتحريك طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله ولله در شأن التنزيل تعجب
من شانه واشتماله على نكت لا تحصى ولذلك عقبه بقوله لا يتأمل العالم الى آخره
واراد به التنبيه على ان كثرة اللطائف ليست مختصة بهذه الآية بل هي عامة لآياته
وان الآية المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من النكت قوله لا تسع اي تلك اللطائف
الحصر بسبب الحصر ويروى بدفعه وتذكير الفعل اي لا تسع الحصر تلك اللطائف قوله
لان المقصود اي لم اذكر جميع ما ادركت من لطائفها لان المقصود لم يكن الا مجرد
الارشاد الى كيفية اي الكيفية اجتناء ثمرات العلمين والى ان لا علم في باب التفسير
بعد علم اصول الدين اي الكلام اذ لا بد منه في تأويل المتشابهات وردها الى
المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن اقراء منها اي من هذين
العلمين ويروى منه اي من علم المعاني والبيان والنظر فان اعنى في باب التفسير
وبعد علم الاصول متعلقان باقراء على معنى انهما اقرأ كل علم في باب التفسير
بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم ولفظ اقرأ
ما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محلا والخبر محذوف
كما على رواية النصب بالوصفية قوله وما الكشف للقناع عن وجه اعجازه اراد به
كشف القناع عن وجه البلاغة القرآنية ليتحقق ويتوصل بها الى ادراك نفس
الاعجاز بالذوق فلا ينافي ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به
خصوصيته ويعرف حقيقته قوله وهو الذي وحد الضمير لانه راجع الى علم المعاني
فان البيان شعبة منه او الى علم المعاني والبيان اعتبارا بتقدير لفظ العلم
مفردا مضافا اليهما كما قررناه آنفا على رواية منه بدل منهما وتوفيته كلام رب
العزة حقه من البلاغة من حيث انه يعرف به كونه في اعلى طبقاتها والتأويل

صرف اللفظ عن ظاهره برجحا قوى والتفسير الكشف عما يدل اللفظ بظاهره وقيل التاويل بمواحد فيتم التفسير الذى هو الكشف عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية ورونق الشيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الضحى قد ضمنت حقها اى خرجت ومتعنته من ضامه حقه اى ظلمه فيه ونقصه واستلبت على صيغة المبنى للمفعول من استلبه الشىء اذا اخذه منه بغتة قوله وان وقعت بفتح الهمزة اى لان وقعت اوبان وقعت فاخذوا بها اى سلكوا بها فى ماخذا اى مسالك مردودة وحطوها على محامل اى معانى غير مقصودة والعويل رفع الصوت بالبكاء وويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال فلان على ولى من كذا اى يقول يا ويلى من امر كذا كان الايات بسبب ما اخذهم ترفع اصواتها بالبكاء وبسبب تحاملهم تقول يا ويلاه من الجهلة قوله ثم هو متعلق بلا ترى اى مع ما ثبت لهذا العلم اى علم البلاغة والمتنا ول للعلمين من الشرف الظاهر والفضل الباهر اى الغالب على كثير من العلوم لان غايته كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المودى الى تصديق النبى صلى الله عليه وسلم المشتمل على سعادة الدارين لا ترى علما اسود حالا منه وذلك لقلة المعتنين بشانه وكثرة الناهبين من جوانبه واركانه والضيم الظلم نبحى اى اثقل وسام خسفا اى اولاه ذلا وكلفه مشقة واشار الى قلة من يعتنى به بقوله اين الذى مهد له قواعد يؤسس بنو عليها ورتب له شواهد يستشهد عليه بها وبين له حدودا ورسوما يكتسب بها تصوراته التسطرة ووضع له اصولا وقوانين يبنى عليها مسائله الفرعية وجمع له حججا او براهين قطعية يستدل بها على احكام الكسبية واشار الى كثرة تفرقه كن اذى حتى للمتغلبة بقوله وشمر الى ان الرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله علم اى هو علم وايادى سبا اولاد سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا افرق البلاد فلحق غسان بالشام وانمار بيثرب والازد بعمان وصاروا كلما في التفرق فيقال ذهبوا ايدى سبا وتفرقوا ايدى سبا والصفاريح جمع من مطلع الشمس والدبور ما يقابلها قوله بل تصفح اى انظر صفحات اكثر ابوابه اصول الفقه من الحقيقة والمجاز والصريح والكناية وغيرها فانها من هذا العلم وقد تولاها صاحب الاصول وقد ذكرنا مرة بعد اخرى فانك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة فى كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله استدرك عما تعلق به هذا العلم من الضيم والتفوق اى لم يوفق الله سبحانه لجمع متفرقاته واصلاح شانه احدا قبلى لكنه عسى ان يوفقنى لذلك حيث وفقنى لتحريك العلم فيه فاقوم لما هو حقه على ما ينبغى واذ وقعت شرط جزاؤه عسى والجملة خبر لكن وان اعطى قد صحح فى بعض نسخ الرواية على صيغة المبنى للمفعول وفى المثل اعط القوس باريها اى ناحيتها ومصلحها يضرب فى تفويض الشىء الى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحول الحيلة والقوة ايضا قوله واذ قد تقرر اراد بمرجعى البلاغة علمى المعانى والبيان وبنبه على الفصاحة المعنوية واللفظية والحلة ازار ورداء ولا يطلق على ثوب واحد قوله لقصد تحسين الكلام

بريد

بريد ان تلك الوجوه تفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن للكلام البليغ الفصيح يدل على ذلك قوله وترقيه اعلى درجات التحسين وقوله فلا علينا اى لا باس علينا دلالة صريحة على ان الوجوه المخصوصة لا مدخل لها فى الاحتراز عن الخطا فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره اذ لو كانت كذلك لوجب علينا ان يجعلها كسائر اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يحمل الاستحسان فى جدعيه اى تعالى على المحسنات البديعية كما حققناه هناك فذكره للمطابقة والتجنيس فى اثناء نكت الاية من حيث النظر فى علم المعانى على سبيل الاستطراد والتبعية كما اشرنا اليه قوله ومن ان يجمع بين متضادين اى متقابلين فى الجملة وانما سمى الجمع بينهما مطابقة اذ فيه اتباع توافق وتطابق بينهما من طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حذو الاخر اى وفقتهما فبين الابكاء والاضحاك مطابقة وكذا بين الاماتة والاحياء وبين الايتاء والنزع وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة وبين الايقاظ والرقود قوله ان يجمع بين شيئين متوافقين لم يرد بالتوافق ههنا التناسب بل خلاف التضاد سواء كان هناك تناسب اولا كما بين الضحك والقلة والبكاء والكثرة مثلا ولا بد فى الكلام من تقدير معطوف تتم به مقابلة او اكثر اى وبين ضديهما او اضدادها قوله ثم اذا شرطت ههنا اى اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين او اكثر شرطا اى قيدا اعتبرت ضد ذلك القيد هناك اى فيما بين ضديهما او اضدادها وعلى هذا يخرج عن المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اذ لم يعتبر فى الكفر والافلاس ضد الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط فى شىء من الطرفين ففيه مقابلة واحدة بين مجموع الضحك والقلة ومجموع البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان فى كما عرفت قوله اعطى اى حقوق ماله وابتغى الله فلم يعص وصدق بالملة الحسنى اى دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى وهى الجنة فسنيسره اى سنهيئه لليسرى اى ما يؤدى اليه ويوفقه لكون الطاعة ايسر الامور عنده قوله واستغنى اى زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وبهذا الاعتبار كان الاستغناء ضد الاتقاء فسنيسره للعسرى اى سنخذله حتى تكون الطاعة اعسر شىء عليه او سمى طريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسر قوله وسمى التعبير اشارة الى ان التيسير للعسرى عسر فى المعنى قوله وهى ان يذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته فان كان بين ذلك الشىء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه والاقتراح السؤال على الارتجال ويجد مجزوم جواب للامر من اجاد الشىء حسنه اطبخوا اى خيطوا عبر به عنه لوقوعه فى صحبته تحقيقا واما قوله تعالى صبغة الله على انه مصدر موكد لقوله امنا بالله فقد وقع فى صحبته

يريد ذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية
ان ذلك تطهير لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فقيل
للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان صبغة وطهرنا به تطهيرا لا مثل صبغتكم وتطهيركم
ايها النصارى وجزاء الاعداء عدل قطعا لحمله اعتداء مشاكلة والمكر الحيلة في ايصال
المضرة الى الغير من حيث لا يشعر به فلا يطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة
وكذا لا يطلق لفظ النفس عليه وان اريد الذات الا مشاكلة وفي قوله بل يداه مبسوطتان
مشاكلة مع قول اليهود يد الله مغلولة ومع قوله غلت ايديهم كما ذكره بعض المحققين
اذ بسط اليدين كناية عن الجود التام ولما لم يكن ههنا المعنى الاصلي كان مجازا متفرعا
على الكناية كما مر وقع قلت كلمة الطلاق الشيئية على ظاهرها مشاكلة ايضا وقد يقال هو
سيئة في اللغة حقيقة لانها من ساءه يسوءه اي ضره قوله ومنه عبارة عن الجمع بين
المتشابهات وذكر على قسمين اما ان تذكر معان متشابهة بالفاظها كتنور والشمس والقمر
بحبان وقول البحتري في صفة الابل الانضاء كالقسي المعطفات بل الاسهم بل الاوتار
وبت ان يذكر معان غير متشابهة بالفاظ لها معان اخرى متشابهة كقول ابي تمام
مهامه كنون اي حوت في الصوز والنحافة او كحرف النون في القصور والانحناء تحت
راء سواسم فاعل من رائيه اذا ضربت رئته والدال اسم فاعل من دلوت الناقة
بها دسيرتها سيرا رويدا بوهم اي يقصد ذكر الدال اي الرسم اي اثر الديار وغيره النقط
اي غيره ما تعاقب على الرسوم من المطر والاولى ان يسمى القسم الثاني ايهام مراعاة النظير
لان بين الامور لا يكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حرف الهجاء وبالنون والراء
والدال الحروف المخصوصة وبالنقط النقط على الحروف قوله ومنه ان تزاوج اي
توقع الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء بان ترتب امرا واحدا
على كل منهما كما رتب البحتري على الشرط اعني نهى الناهي لجاج الهوى اي ازدياده
ولزومه وعلى الجزاء اعني اصاخ اي المحبوب الى الواشي اي النمام الذي يشي
الحديث ويزينه لجاج البحر قوله وسوان نلثت وفق الضمير الراجع الى اللف والنشر
لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية وقال بين شيئين النشر ما لا قل لظهور
جريان اللف والنشر في الاكثر ايضا كقوله فعل الموام ولونها وبكاؤها في مقلته ووجنته
وريقه والذكر ههنا ولا اجمال كقوله وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
والتفصيل مع ترتيب يكون النشر مرتبا ترتيب اللف كما في البيت المذكور وفي قوله
وجعل لكم الليل لتسكنوا فيه ولتبتغوا وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله وكيف
اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وقد يكون مشوشا وقوله من غير
تعيين صفة لمصدر محذوف اي اتباعا كائنا بلا تعيين ونعته معقول لم لترك التعيين لانه
يقال قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين
لفظيا اصلا قوله ومنه الجمع وهو ان يدخل شيئين فصاعدا في نوع واحد اي في امر كلي يعمهما وفي
رواية الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة وقيل اوله علمت يا مجاشع بن مسعدة ان

الشباب

واللف والنشر على ثلاثة اقسام احدها هو المسمى بالمرتب والثاني بالمعكوس والثالث بالمشوش

الشباب فالنهج مفتوحة وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الـ
داع الى اتباع الهوى والفراغ هو انتفاء الموانع عن ارتكابه والجدة اسباب
بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية في المفسدة والآية مثال لادخال شيئين اعني المال
والبنين في حكم واحد اعني زينة الحياة الدنيا كما ان البيت مثال لادخال امور كثيرة
في حكم واحد فالتمثيل نشر معكوس قوله ومنه التفريق بينهما تباينا كما وقع الشاعر بين نوال
الغمام ونوال الامير وهما من نوع واحد تباينا بكون الاول قطرة ماء والثاني بدرة عين
ثم تضيف اي تنسب الى كل واحد من الجزئين اذ الاجزاء على التعيين ما هو له عندك
وهذا لعله مثال التقسيم عن اللف والنشر اذ الاضافة على التعيين مثال فان قلت
من اين التعيين في قوله فهذا طويل وهذا قصير فان كل واحد منهما يصلح للاشارة
الى كل واحد من جزئي قوله اديبان قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان تكون
اشارة حسية معينة لما اريد به فاذا شتمه الحال على السامع لم يضر في قصد التعيين
قوله فانه شبه الشدع والخلق بالمسك فهذا جمع بينهما وقد جعل وجه الشبه في الاول السواد
وفي الثاني الطيب فهذا تفريق بينهما قوله وهو ان تجمع امورا كثيرة تحت حكم اي تجمع
ما فوق الواحد من الامور تحت حكم واحد يشملها ثم تقسم اي توقع التقسيم في اجزاء تلك
الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منها ما هو له عندك والمصطاف موضع الاقامة
بالصيف والمرتبع موضع الاقامة في الربيع قوله في كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد بكون
ارضهم مصطافا له ومرتبعا مجرد سكناه فيها بل اراد انها مع ما فيها تحت تصرفه
خالصة له قد جمع الكل في حكم واحد ثم قسم البيت الثاني بان اضاف السبي الى
المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق الى الزروع وهو
من المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لهما او توفيقا في العبارة بينهما وبين
ما جمعوا وما زرعوا قوله قوم اذا حاربوا قسم في البيت الاول صفة الممدوحين
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية اي
الغريزة التي جبل عليها الانسان والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد
بالبدع مستحدثات الاخلاق قوله ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم لم يعد منهم
لظهور ما سبق واشار بقوله كما اذا قلت على الخطاب الى ان المثال من اشعاره
وقد جمع فيه قلب الحبيب وبال المحب في الشبه بالنار وفرق بان وجه الشبه في الاول
الضوء وفي الثاني الحرق ثم قسم بان اضاف الى المحب الاشتعال اي تكثر الدلال واضاف
الى الثاني اشتعال الحال قوله ولكان يلحق بهذا القبيل اي بالجمع مع التفريق والتقسيم
فانه قوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم جمع لجميع اهل الموقف لانها لا تتكلم يوم يأتي اي الله
اي امره وقوله فمنهم شقي وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم انما لم يعده تفريقا
باعتبار جهة الادخال في عدم التكلم فلذلك قال ان نجعله بهذا القبيل ولم يقل ومنه
وقوله واما الذين شقوا واما الذين سعدوا تقسيم اذ قد اضيف فيه الى كل فريق
من الشقي والسعيد ماله من عذاب النار ونعيم الجنة والاستثناء في قوله الا ما شاء

على ظاهره في حق اهل النار لان فساق المؤمنين يخرجون منها ماما زحزح
الجنة فيحمل على ان لهم ثوابا فوق نعيم الجنة واجرا الاستثناء على ظاهره كان الاول
بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع والاخلال في النظم بسبب اختلاف الاستثناء
اذ قد نصبت القرينة على اجراء الثاني على خلاف ظاهره واما ما قيل من ان الثاني ايضا محمول
على ظاهره لان فساق المؤمنين الذين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي فقد
فارقوا الجنة ايام ابتلائهم بالعذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول اهل الجنة
الجنة فان الخلود في زمان كما ينتقص باخره ينتقص باوله ايضا فليس بشيء لان خلود كل
شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار
ما مضى من زمان دخول غيرهم فيها وايضا جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء
باعتبارين خلاف ظاهر الاية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة
وذهب صاحب الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثاني لان اهل النار لهم عقوبات
اخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين على التعذيب بالنار
بل ينقلون من نوع من العذاب الى نوع آخر قوله وسواء يكون للفظ استعمالان قريب
وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنيين بحسب التبادر الى الذهن
سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله فيذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول
اي يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع في ابتداء الحال الى ان يظهر
في المآل اما بالتأمل او بالقرينة المتأخرة الى ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما
في البيت فان الشاعر اوهم اركاب الجواد على الافراس الدهم اي السود
من قولهم فرس ادهم اي اسود مع ان المراد تقييدهم بالادهم اي القيود من الحديد
ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله طلعنا عليهم اي ابناء سبب الطعان كما يشعر
من الذاكرة والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس والاستقرار
فاذا استويت انت ومن معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فيظهر ان المراد انما
استيلاؤه عليه مجازا كما يقال استوى عمرو على العراق اي استولى عليه واما الملك
على طريقة الكناية والمعنى القريب لقوله والارض جميعا قبضته الى آخره هو ان الارض
مقبوضة في كفه وان السموات مطويات بيده اليمنى ولما لم يكن الجوارح في حقه تعالى
وجب ان يحمل القبضة على الشيء القليل المستحقر واليمين على القدرة القاهرة ويجعل
الكلامان من باب التمثيل والتصوير لاقتداره تعالى عليها وكونها تحت تصرفه كيف شاء
والاظهر ان متشابهات القرآن كاليد والوجه واتيان الرب ومجيئه الى غير ذلك
مما لا يتضح معناه من هذا القبيل اي من باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم
مع ان المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم على مذهب
المختار عند جمهور المتأخرين او لا يعلمها الا الله وحده على راي اكثر السلف وانما قال ذلك
المتشابهات لان بعضها مما يسبق الذهن الى معناه المراد بها بلا تكلف يعتد به كقوله
بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم لم تغيره لانه استغنى

بما من تغيير وقوله هو البدر اثبات لصفة مدح فلما عقبه باداة الاستثناء اوهم
ان مع قيل ان ينطق بما بعدها انه يثبت له شيئا من صفات الذم فلما وليها صفة مدح
جرى تأكيد ذلك المدح بما يشبه الذم تأكيدا تاما كانه اراد ان يثبت له صفة ذم فلم
يجد اليه سبيلا وكلمة الا هنا للانقطاع بمعنى الاستدراك وسوى مستعارة لها ولكن
لا جرح فيه وقد يؤكد الذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا
انه فاسق وقد يجيء مثل هذا التأكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح
اباؤكم من النساء الا ما قد سلف فانه تعليق بالمحال اي لا يحل لكم ما نكح اباؤكم الا ما سلف
فانكحوه ان امكنكم قوله وسواء يراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على السواء
فلا يتناول الايهام واعتبر بعضهم كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف اي كونهما
متضادين حتى قال قائلهم يجب ان يكون احدهما مدحا والاخر ذما كما روي عن بشار انه
قال خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت بيتا ليس يدرى امديح ام هجاء وقوله
ليت عينيه سواء يحتمل تمني جزائه اعني تساوي العينين في الابصار وتمني شرا اعني ذهاب
في العين قوله وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار يعني باعتبار
احتمالها معنيين مختلفين وان لم يكونا متساويين في الاحتمال ولا متضادين ويكون
احدهما مدحا والاخر ذما قوله ولا اجب تسميته بالتجاهل وذلك لوروده في كلامه تعالى
وتقدس قوله اذاك اي ذلك الحمار الوحشي الموصوف في الابيات ان يعني تشبيه ناقتي
ام ثور نشيط بالوحش اكرعه اي منقش قوائمه بنقوش والوان مختلفة تعالى وتشاء اي
تعجبه والكراع مستدق الساق في الغنم والبقر وتمامه مشبع الخذعاد ناشط شبب
والشبب الاسود والغادي الذي يذهب غدوة والناشط الذي يخرج من ارض الى اخرى
ناشئ والشبب المسن من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه وقال بعد عنق اجأت
اذاك ام خاضب بالسيء مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب اي ذلك الثور الوحشي
يشبه ناقتي ام خاضب اي ذكر من النعام اكل الربيع فاحمر ظنبوباه او اصفر
والسيء الارض المستوية ابو ثلاثين اي ذو ثلاثين فرخا والمنقلب الراجع منه ذوالرمة
ناقته بالاشياء المذكورة واورد المتهم وام في هن التشبيهات تجاهلا واظهار القصد
في وصفها بشدة العدو وقد مر الكلام في قول الخارجية والاية المذكورة فارجلت
قد سبق في علم المعاني بحث وانه والي سمر البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة
البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا الحال في الالتفات والاعتراض ايضا فانه
من باب الاطناب قطعا اجيب بان اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع
كما بين في موضعه ولا استحالة في انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان
موجبا للكلام حسنا ذاتيا داخلا في البلاغة واذا اتي به في مقام لا تقتضيه ولا يدفعه
كان موجبا له حسنا خارجا عن بلاغته قوله ومنه الاعتراض نبه بذكر الادراج على انه
يجب ان يكون في اثناء كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى كما يشعر به تسميته بالحشو

خلاف قوله ايهم المعنى بدونه على انه قد يكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب ام لا وغير جملة ايضا كالمثال الاول اعني غير مقصد بها وهو حال من ضمير الريح وهو نزول المطر فيه اعترض بها بين الفعل وفاعله دفعا لايهام خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وقوله دوام اعلاه ان يدوم ثلث النهار او ثلث الليل وقوله وما عمري على يمين جملة وقعت معترضة مع الواو بين القسم وجوابه لتأكيد تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكارع جمع اكرع وهو اسم لجمع الخيل والمراد منها جماعات الناس وقوله لا يزال الحق اعتراض بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجزائه للتنبيه على ان فعلهم اعني اتيانهم بمثل القرآن غير متحقق لهم وقوله وانه لقسم عظيم جملة معترضة بين القسم وجوابه للدلالة على عظم القسم وقوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم وتحقيق ما اقسم به عليه وكلمة لا في فلا اقسم مزيدة ومواقع النجوم مشارقها ومغاربها قوله الا ترى كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر وذلك لان تهنئة الدنيا اي الناس كلهم بخلوده يدل على انهم يستفيدون منه مالا ويرتفعون بجلاله مقدارا والا فلا معنى لتهنئتهم به وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله نهبت اي يوضح لك ما ذكرته اذا فتشته اي تحوك اذ ليس فيه الا مدحه بالشجاعة نعم ربما تفهم من ذكر الاعمار منهبا دون الاموال انه كان فاسدا اذ لكل اصلاح الناس ونظام احوالهم لا جمع المقتنيات الغانية قوله مثل يا وبيا فانهما متحدان في المعنى مع قلة الحروف يا وكلاها وغيض على ان الاول متعد والثاني مشدد ولو قيل وغيض على البناء للمفعول فيهما لكان انسب بما تقدم في الآية ولا شك ان تقليل اللفظ ولا تقليله اذا صادفا موقعهما اوجبا حسنا في الكلام الا انهما من المحسنات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فذكرهما هنا تعسف ظاهر قوله وتتفرع عليهما اي على تقليل اللفظ ولا تقليله الايجاز والاطناب وقد سبق ان اعتبارهما بالاصالة انما هو فيما بين الجمل وقد يجريان فيما بين غيرها ايضا قوله ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ والمراد بالكلمتين معنى اللفظين لجواز تركب احد المتجانسين كما ستذكره واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص يعرف بتفصيله بتعديد انواعه المعتبرة منها التام وذلك بان يتفقا حروفا وحركات وسكنات ويتفاوتان في المعنى فالرحبة الاولى فناء الدار والثانية بمعنى الواسعة ومنها الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون الحروف فقيل اراد الصورة النوعية فان الحروف انواع متميزة بصورها النوعية فالمعنى دون الحروف وهذا ان كان قريبا بحسب المعنى الا ان فهمه من عبارته بعيد جدا وقيل اراد الصورة الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام كما سيأتي

واذا الخ

واذا اختلفا في الهيئة والصورة معا كقوك كل جاهل انما على صيغة اسم لنا فليس بتام فان اعتبر في الناقص ان لا يكون فيه اختلاف الصورة كما هو الظاهر من هذه العبارة لم يكن ناقصا ايضا وان قيل المعتبر في الناقص الهيئة دون الصورة سواء كانت مختلفة او لا كان ناقصا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف الحركة ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك والشرك وهو حبالة الصياد والشرك بمعنى الاشتراك انما هو بحسب اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا واختلاف حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط من الافراط والمفرط من التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركة وسكونا واختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا الا حرفين فلذلك جعل مفرط ومفرط كالشرك والشرك متفقين في المادة مختلفين في الهيئة فاعلم ذلك حتى لا يشكل عليك الحال في عدهما من المختلفين في الهيئة فقط ومن ههنا يعرف ان المراد ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخطية لا النوعية قوله وسواء ان يختلفا بزيادة حرف وذلك اما في الاول كقوله بالي كالي او في الوسط نحو جدي اي حظي وجهدي اي اجتهادي وسعيي وقد عرفت ان المشدد كالمخفف فلا اختلاف بينهما الا بزيادة الهاء او في الاخر نحو كاس كاسب والاول اسم فاعل من كساه يكسوه قوله التجنيس المضارع او المطرف اي سمي بهما حيث قيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين وتقارب المخرج معتبر في الكل فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كدامس من دمس الظلام اذا اشتد وطامس من طمس الطريق درس وانمحى يقال بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس واما في الوسط نحو حصب وهو ما يرمى في النار وحب وهو ما يعد من المفاخر واما في الاخر نحو كتب بمعنى قرب وكتم وهو اما بمعنى الحرف يقال كتمه من الامر اي صرفه او بمعنى سعة البطن او الشبع فالاكتم يطلق على البطين والشبعان ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم في الحرفين بل اورد مثالا من المتجانسين بحرفين في الوسط خلس جلس خلس الخطا والغدر قوله وسواء ان يختلفا الا مع التقارب بهذه العبارة يتناول الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا للاول قوله يسمى تجنيس تصحيف وذلك لانه قد يصحف احدهما بالاخر ويسمى تجنيس خط ايضا لتماثلهما في صورة الخط الا ان تجنيس التصحيف والخطي وسواء ان يتشابه اللفظان في الكتابة يوجد في غير اللاحق ايضا والعايث من العيث وسواء فاد قوله اذا ورد على نحو قولهم ان اذا ورد المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميما للاخر لصيقا به يسمى ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا سواء كان بينهما تجنيس تام مثل وجد وجد ولج ولج او تجنيس لاحق مثل يهتون ليتون وسبأ بنبأ او تجنيس مذيل مثل نعم وعم ودم ودسم قوله يسمى تجنيسا مشوشا وذلك لانه كما خالف كل من المتجانسين لصاحبه بحرفين متقاربي المخرج يوسم اي الحقير

ليس كذلك لعدم كون الحرفين الاولين اعني اللام والراء في صورة الكتابة
قيل لو كانت حينا الكلمتين متحدين لكان تجنيس تصحيف او لا تاما لكان مضارعا
فقد تجاذبه صنفان فلذلك سمي مشوشا قوله سمي متشابها لتشابه المتجانسين
الجناس التام في الخط وان اختلفا في التركيب والافراد فان الاول مركب اضافي
اي لم يكن صاحب هبة والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب وان تخالفا في الخط
ايضا سمي التجنيس مفروقا لافتراقهما في صورة الكتابة فان قيل كان قوله جام لنا
مركب من اسم لا وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول اجيب تارة بان تكون
احد المتجانسين مركبا لا ينافي كون الاخر ايضا مركبا واخرى بان اسمها وخبرها لا يعدان
لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل والمفعول المتصل به مع استتار فاعله
كجاملنا فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا قوله ومما يلحق بالتجنيس اي يلحق بالتجنيس
شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين شبه الاشتقاق ومعنى ما يشبه الاشتقاق وليس به
فان قال اجوف واوي من القول والقالين ناقص يائي من قلاه يقليه اذا ابغضه وكذا
الجنى منقوص يائي من جنيت والجنة مضاعف من جنه اي ستره فليس بين اللفظين في كل
واحد من المثالين رجوع الى اصل واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي
الرأي والثاني ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد فاقم ماخوذ
من قام والقيم فيعل منه والريحان بمعنى النبت المعروف او الرزق ماخوذ من الروح
والراحة اذ لم يوجد في اللغة تركيب الراء مع الياء والحاء فالياء اصله الواو
ومعنى قوله فروح وريحان رحمة وسعة ارزق قوله ومن جهات الحسن غير اسلوب
الكلام فيه اي من الاقسام فعنونها بجهات الحسن ولم يقل ومنه القسم الثاني او ومنه
تفننا في العبارة واراد بالكلمتين المكررتين المتحدين معناهما وبالمتجانسين ما يعم
الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله كان اذا قلت اوردها الا من عند تعقبه تكرار
لوقوع الكلمة الاخرى في احد مواضعها الخمسة وقد ناقش في عد الخامس من
رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني والرواية في مشتهر فتح الهاء
من اشتهره الناس بكذا وقد جاء اشتهر بمعنى وضح وظهر قوله والاحسن اي في هذا النوع
ان لا يرجع حج الصدر والعجز الى التكرار اي لا يكون الكلمتان مكررتين بل اما متجانسين
او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الافادة في صورة الاعادة قوله ومن جهات
الحسن القلب هو مطلق يتضمن قلب الكل وهو ان يكون حروف احد اللفظين معكوس
الترتيب بتمامها في اللفظ الاخر كالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان يعكس ترتيب
بعض حروفه في الاخر كالعورات جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة والروعات جمع
روعة وهي الخوف ومثال المقلوب المجنح الذي جعل كجناحين قول الشاعر
لاح انوار الهدى من كفه في كل حال والمقلوب المستوي هو ان يكون مجموع كلمتين
او اكثر في شعر او غيره بحيث اذا انعكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه كقوله في
غير الشعر نحو قوله كن كما املك وقوله تعالى ربك فكبر وفي الشعر المحلى
بيت قول الحريري اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا فانه اذا قلب
حروفه

حروفه كان الحاصل بعينه واما في مصراع كقول الاخر مودته تدوم لكل هول فلا كبا بك الفرس
اس امر من اسا اي اعطاء والارمل من لا زوجة له عرا اي اتى والمرء طالب
معروفا وارع امر من رعاه حفظه واسا امر من اسوت الجرح اي داويته واسوت بينهم اي اصلحت وقد يجعل مقصورا من اساءة وتقرا من اسى بالكسر
اي حزن تعالى كبا لوجهه يكبو كبوا اذا سقط قوله ومن جهات الحسن الاسجاع جمع
سجع فقصدوا الى الكلمات الاخيرة او اخر الفقر بمنزلة القوافي في النظم ولو بدل السجع
بالتقفية لكان انسب بما تقدم وما تاخر من ايراد المحسنات البديعية بالمعاني
المصدرية والقافية على المذهب الاصح من اخر حرف في البيت الى اول ساكن
يليه مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن وقيل ومع ذلك المتحرك ايضا وقيل
هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد يطلق القافية على الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه
الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل
القران تادبا لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل
في احد جانبي العقد من اللالي مثل ما في الجانب الاخر وفي الاصطلاح هو ان يكون
جميع ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثر ما فيها مساويه في الاوزان موافقة
الا عجاز او مقاربة الاوزان والاعجاز بما يقابله في القرينة الاخرى مثال المساواة
في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا
حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان حرف العطف اعني ثم
في المثال الاول والواو في الثاني لا مقابل لها في القرينة الاولى ومثال التساوي في
الوزن والعجز في بعض الالفاظ وتقاربهما في بعضها قوله واتيناهما الى اخره فان
بين تقارب هديناهما في الوزن والمستقيم تقارب المستبين في العجز قوله واصل
الحسن في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ توابع
للمعاني وذلك بان يترك المعاني على سجيتها فيكتسي من الالفاظ ما يليق بها فيحسن
اللفظ والمعنى جميعا واذا جعلت المعاني تابعة للالفاظ بان يقصد الى تحصيل
المحسنات اللفظية ويجعل ذلك مقصودا اصليا جاءت الالفاظ متكلفة وتشوهت
وجوه المعاني وكانت كفعل من خشب في غمد من ذهب وقد شغف بعض المتاخرين
من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات اللفظية البديعية حتى خيل اليه انه اذا
جمع عدة منها في كلامه فلا باس في ان يقع معقود منه في عمياء او يوقع سامعه
في طلبه في خبط عشواء وقد يقال اشار بقوله جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات
المعنوية واللفظية فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة او المقابلة مثلا قد يذهب
برونق الكلام ويوجب الخلل في الانتظام الا ان قوله اي لا يكون الالفاظ توابع للمعاني
يمنع الحمل على هذا المعنى وكذا يمنعه تنفيس لما ذكره اولا بقوله بمعنى ان لا يكون
اي الالفاظ متكلفة اي ماتيا بها مع كلفة ومشقة قوله ويورد الاصحاب هيهنا
اي في فن البديع انواعا من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة
كقول الحريري فتفتن فخفف تحتي يجتني بتفنن غيث غب تجنا او غير منقوطة كخطبته المروقة

...ه المدوح الاستعمار المحمود الاثار ودون بعضها منقوطا والبعض الآخر
منقوط وذلك اما ان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كرسالة الحجاج
الحوم تقرب. فله حبس سعود كريزن والنوم عنق الذي حبس حسود كريشن
ان يكون حرفا منقوطا واخر غير منقوط كرسالة الرقطاء اخلاق سيدنا تحب
وبعقوته يلب والخيف بالتحريك ان يكون احدى عيني الفرس سوداء والاخرى
زرقاء والرقطاء ان يكون في الشاة نقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمه
راجع الى تحسين الخط دون اللفظ وكذا ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات ويسمى
الموصل كما في قول [illegible] ويسمى المقطع كقول الوطواط [illegible]
ان زرت دار ودود [illegible] وورد داود لما اختصر المصنف الكلام في المحسنات
البديعية [illegible] استخراجها اليك تابعناه في ذلك لان مباحثها مستوفاة
في كتب الفن فعليك بها ان لم تقدر على استخراجها قوله واذ قد تحققت اي اذ قد
علمت على وجه التحقيق مما ذكر في المقدمة من حدي العلمين وتما ضبط وفصل في
الفصلين من معناهما ومسائلهما ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام
وان علم البيان هو معرفة صياغات المعاني في صورة متفاوتة وتاديتها بطرق
مختلفة واتى [illegible] لفظ العلم [illegible] اشارة الى قوة الارتباط بينهما
وكون البيان شعبة من المعاني [illegible] غاية العلمين منها [illegible] لتتوصل بها الى معرفة
الخواص والصياغات الى توفية مقامات الكلام حقها اي باعتبار ما يقتضيها
من الخواص وما يناسبها من الصياغات مع ان الغاية المذكورة في المقدمة هو الاحتراز
عن الخطأ في التطبيق والمطابقة بناء على ان المقصود الاصلي هو الاتيان بالفوائد
اعني التوفية التي ذكرها والاحتراز عن الخطاء وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت
الوسيلة اظهر في بادي الراي جعلها غاية هناك ثم ذكر هنا ما هو الحقيقة وقد
التوفية حسب ما يفي به قوة ذكائك اي شدته لان ذلك هو المقدور المطلوب
من تحصيل هذين العلمين قوله وعندك علم جملة حالية ولفظ علم منون واي علم
الاستدلال مفعوله وعلمت جواب اذ قد تحققت والمقصود بيان انه يجب
عليه ان يشرع في تكملة علم البلاغة وذلك ان من جملة مقامات الكلام مقام
الاستدلال على المطالب التصديقية المتوقفة على تصورات اطرافها المحتاجة
الى الحد فلزم صاحب علم المعاني والبيان معرفة الخواص الاستدلالية ومعرفة
تاديتها بالطرق المتفاوتة في وضوح الاستلزام والمصنف لما انتسب لافادة
هذا العلم وجب عليه ان لا يضعف بشيء هو من جملته فوجب ان يورد [illegible]
علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه جزء من علم البلاغة كما صرح به [illegible]
وحققه ههنا وهذا اخر ما يسر الله تعالى بمنه ولطفه من كشف فوائد [illegible]
نظم فرائده [illegible] اسال الله سبحانه ان ينفع به [illegible] وان يجعله ذخرا [illegible]
[illegible] في يوم الثلاث [illegible] في اوائل [illegible] ذي القعدة [illegible]

